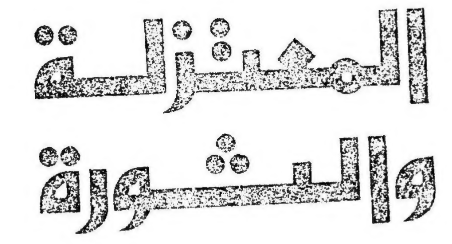
دكتور محمد عمارة



دار الهلال

كلمة

فى هذا القسم ـ الثالث ، والاخير ـ من دراستنا عن « فلسفة الحكم فى الاسلام » يأتى حديثنا عن الجانب التطبيقى للفكر النظرى الذى عرضنا له بالدراسة فى القسم الاول ، والقسم الثانى ..

ففى القسم الاول رأينا تجربة العرب المسلمين فى تكوين « الدولة والسلطة » ، وعرضنا لدلالة هذه التجربة التى تجسدت فى « دولة الخلفاء الراشدين » وما صاحب قيامها من فكر نظرى فى حقل السياسة وفلسفتها .. وما شهدته من صراع على السلطة ، وللدلالة والاسباب التى ارتبطت بذلك الصراع ..

كما عرضنا للدلالة السياسية لنشأة كل التيارات الرئيسية فى حياة المسلمين السياسية والفكرية ..

وفى القسم الثانى من هذه الدراسة عرضنا لصلب القضية .. قضية فلسفة الحكم فى الاسلام .. وآراء الفرقاء المختلفين حول طبيعة السلطة العليا فى المجتمع ، وشروطها وصفاتها ، والطريق لقيامها ، والمؤسسات السياسية والدستورية اللازمة لاكتمال بنائها ..

وفى هذا القسم ـ الثالث والاخير ـ نعرض بالدرس

لقضية هامة تؤكد لنا دراستها أن « المعتزلة » ــ وهم اخطر تيارات الاسلام الفكرية ــ لم يكونوا مجرد مفكرين نظريين ، وانما كانت لهم جهود سياسية تطبيقية عملاقة ، حاولوا من خلالها وبواسطتها وضع فكرهم السياسى النظرى فى التطبيق ، وتجسيد فلسفتهم السياسية فى المجتمع الذى عاشوا فيه ..

فبعد أن حددوا طبيعة السلطة ، ميزوا بين ماهو اختصاص للسلطة العليا وماهو حقوق للامة .. ثم مارسوا الدعوة لسيادة هذه الحقوق والحصول عليها فى المجتمع العربى الاسلامى ، منذ تبلور تيارهم الفكرى وحتى المحنة الكبرى التى اصابتهم بها قوى المحافظة والتخلف والجمود فى العصر العباسى ..

وسيرى الباحث والقارىء من خلال صفحات هذا القسم مكان قضية « الثورة » فى فكرنا السياسى الاسلامى ، وموقف التيارات الفكرية الاسلامية المختلفة من هذه القضية « القديمة ــ الجديدة » .. كما سيلمس عظم العطاء الذى تقدمه دراسة هذه الصفحات من تراثنا حتى للعصر والمجتمع الذى نعيش نحن فيه !

د . محمد عمارة

الثورة والنشاط السّياسى

الفصل الاول

ماذا للإمام؟ وماذا للأمة؟

ان عملية اختيار الامام ، وترشيحه وتمييزه من بين من يتفقون معه فى التحلى بصفات الامامة وشروطها ،ومبايعته بالامامة ، تمثل تعاقدا دستوريا حقيقيا بكل مقاييس هذا التعبير ، فهناك اهل الاختيار ، بواسطة ممثليهم المعبرين عن ارادتهم والحائزين لثقتهم ، طرف اول ؛ وهناك الامام الذى بايعه وعقد له هؤلاء الممثلون ، طرف ثان ، ولكل من الطرفين شروطه المحددة ، وصفاته المنصوص عليها ، وكما لا تصح البيعة تحت ظروف من الاكراه والقسر للطرف الاول ، والا خرج الامر من الامامة الى سلطة التغلب ، فكذلك لابد من قبول الطرف الثانى للمنصب الذى اختاروه له ، وذلك تفاديا من تولى من لديه صفات مستترة تقدح فى اهليته للمنصب ، قد لا يعلمها الناس ولا اهل الاختيار ، « فلابد من قبول الامام للعقد .. لانه اعرف بنفسه وبباطنه منهم ، فربما علم بما يقتضى تحريم دخوله فى الامامة .. فلابد من اعتبار الرضا والقبول فيه » (١) .. وحتى اذا لم يكن به مايمنع من

(١) (المغنى) جـ ٢٠ ق ١ ص ٢٧٠ .

توليه المنصب ، وأراد الاعتذار عن القبول ، كانت له حرية الاعتذار ، مع تبيان سبب اعتذاره ، ولا ترقى البيعة الى مستوى التكليف والالزام الا اذا كانت صفات الامامة غير مجتمعة فى احد سواه ، عند ذلك يغلب الالزام والتكليف جانب حريته واختياره ، وتعلو ارادة الامة على رغبته فى الاعتذار عن عدم القبول .. (٢) ..

وهكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية والدستورية مقومات « التعاقد الدستورى » بين الامة وحاكمها ، وكما يقول الماوردى ، فان الامامة يعهد بها الى « اكثرهم فضلا ، واكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس الى طاعته ، ولا يتوقفون عن بيعته .. فان أجاب اليها بايعوه عليها .. وان امتنع لم يجبر عليها ، لانها عقد مراضاة واختيار لا يدخله اكراه ولا اجبار (٣) .. » .. ولان الولايات اجمع لابد فيها من الاختيار .. » (٤) ، كما يقول قاضى القضاة .. والامر الذى يؤكد المضمون الاجتماعى لهذا العقد هو لزوم طاعة الرعية للامام فيما هو من طاعات الله ، لانه لا يستطيع ان ينجز المهام التى فوضت اليه انجازها الا بطاعتها له فى تنفيذها ، واعانتها له على هذا التنفيذ ... فهى اذ تطيعه ، فى غير المعاصى ، تنزل عن قدر من حريتها الخاصة ، وتقيد اطلاق هذه الحرية فى مقابل نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه تنفيذه من المهام ، وهذه القاعدة الجوهرية فى « العقد الاجتماعى » ، يعبر

(٢) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ١ ص ٢٥١ .
(٣) (الاحكام السلطانية) ص ٧ .
(٤) (المغنى) جـ ٢ ق ١ ص ٢٧٠ .

عنها القاضى عبد الجبار عندما يقول : « .. ومن جملة ما يدخل فى الامامة : انه يلزم سائر الناس طاعته فيما ليس فيه معصية ولا اقدام على محظور ومحرم .. فيجب ان يطاع فى ذلك الباب ، وهذا مما يختص به دون غيره ، لان الطاعة لا تجب ، على هذا الوجه ، الا له .. فمن لم يطعه فهو مخطىء ، وان كان مشاقا له فهو فاسق ... لانه — « اى الامام » — قد لزمته للامة امور لا يمكنه القيام بها الا بغيره ، فلو لم نقل : ان طاعة غيره له لازمة لم يتمكن مما ذكرناه » من المهام المفوض اليه انجازها .. (٥) .

فهو « عقد اجتماعى » ، قائم على المراضاة والاختيار .

فاذا تم عقد المراضاة هذا ، تم التكليف وقام الالتزام بالنسبة للامام ، ولذلك امتنع عليه ان يستقيل من منصبه ويتخلى عن مهامه طالما لم يوجد مايمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه الامة ، ويستدلون على ذلك بما روى من « ان ابا بكر لما فرغ من قتال اهل « الردة » قام فى الناس خطيبا ثلاثة أيام ، يقول : اقيلونى .. » فرفض المسلمون استقالته ، فاستمر فى النهوض بمهام الخلافة (٦) . وان كان البعض يجيز استقالته استنادا لتلك الواقعة ، اذ لو لم يعلم ابو بكر جوازها لما عرضها .. واستنادا الى خلع الحسن بن على نفسه ، ولانه وكيل للمسلمين ، وللوكيل عزل نفسه .. (٧) .

(٥) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٧٤ .
(٦) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .
(٧) (كتاب الامامة) لابى يعلى . ص ٢١٢ ، ٢١٤ .

اما طبيعة الامور التى تفوضها الامة الى الامام ، وتبايعه كى يختص بنظرها والقيام عليها وتنفيذها ، والتى هى مجموع سلطاته ، وفيها نطاق اختصاصه ، فانها تجعل دولة الامامة دولة أقرب الى ما نسميه فى عصرنا « بالدولة الشمولية » ، اى التى لا يقف سلطانها عند حد الحكم بين الناس فيما يترافعون به اليها من المنازعات ، وحفظ الأمن الداخلى ، والدفاع عن البيضة والحوزة والاستقلال فقط ، ثم ترك ماعدا ذلك لمبادرات الناس الذاتية وحريتهم الخاصة ، وانما هى دولة تمتد بنشاطها ونفوذهاوسلطانها الى كل مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع الناس وجماعتهم ، فكرية كانت تلك المجالات او اقتصادية او اجتماعية ، ولا تدع للفرد أن يحتكر لذاته وحريته الخاصة من المجالات الا مايختص بذاته ، دون تأثير على المجموع ، حال كونه قادراعلى النهوض بما تختص به هذه الذات الفردية ، فاذا عجزت عن الوفاء بحق عالمها الخاص امتدت يد الدولة لتدبر لها شؤونها الذاتية الخاصة ، وعدت عندئذ من المجالات العامة التى تشملها سلطة الدولة والامام ..

والحسن البصرى يقول ان الاسلام قد اعطى من شؤونه ومجالاته الى السلطان أربعة مجالات ، هى : « الحكم ، والفىء ، والجمعة ، والجهاد » فهذه « أربعة من الاسلام الى السلطان » (٨) .. وفى الحكم ، كما هو ظاهر ،وكما حدث فى التجربة ، يدخل التنفيذ بأجهزته ، والقضاء

(٨) (عيون الاخبار) لابن قتيبة . مجلد ١ ص ٢ . طبعة دار الكتب . القاهرة .

بأجهزته ، وفى الفىء يكون دور الدولة فى المال والاقتصاد ، وفى الجهاد يكون دورها العسكرى ، وفى الجمعة يأتى دور الامام فى القيادة الدينية والروحية ، كقدوة حسنة ترعى شعائر الاسلام وتنتصر لاخلاقيات الدين الحنيف ..

وهذه المهام الاربع نجدها مفصلة بعض التفصيل عند الماوردى ، حين يقول : « .. والذى يلزم سلطان الامة من امورها سبعة أشياء :

احدها : حفظ الدين من تبديل فيه ، والحث على العمل به ، من غير اهمال له .

والثانى : حراسة البيضة ، والذب عن الامة من عدو الدين أو باغى نفس او مال .

والثالث : عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ومسالكها .

والرابع : تقدير مايتولاه من الاموال بسنن الدين ، من غير تحريف فى اخذها واعطائها .

والخامس : معاناة المظالم والاحكام ، بالتسوية بين اهلها ، واعتماد النصفة فى فصلها .

والسادس : اقامة الحدود على مستحقها ، من غير تجاوز فيها ولا تقصير عنها .

والسابع : اختيار خلفائه فى الامور ان يكونوا من أهل الكفاية فيها ، والامانة عليها .. » (٩) .

ثم يرتفع هذا العدد الى عشرة ، عند الماوردى ايضا ، وعند أبى يعلى ، ولكن دون الخروج عن هذه الاصول لهذه

(٩) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

المهام التى هى حدود تفويض الامة فيما فوضت للامام .. (١٠) .

ونحن نلاحظ أن المهمة السابعة التى « تلزم » السلطان من امور الامة ، هى اختيار الخلفاء والاعوان ، من الامراء والحكام والقضاة ، وباقى أجهزة الحكم والتنفيذ ، والقضاء ، والامن .. الخ .. الخ .. على أن يكونوا من أهل الكفاية والامانة .. اى أن تصور الفكر السياسى هنا خاص بالحديث عن « دولة » و « جهاز دولة » ، وليس عن « امام فرد » وكفى .. فمبحث الامام والامامة هو عنوان لمبحث الدولة وسلطة الحكم فى البلاد .. وكل ذلك مندرج ومعنى عند بحث ما يتعلق بالامامة والامام ... وسنرى ان لبعض هذه الاجهزة نوعا من الاستقلال ، يجعلها احيانا خارج سلطة الامام ، على نحو ما ، رغم انه هو الذى يوليها ويقيمها كى تباشر ما لها من مهام ..

كما نلاحظ أيضا ان المهام المالية والاقتصادية للدولة قد احتلت أمرين من الامور السبعة ـ الثالث والرابع ـ حيث تقرر أن للدولة سلطانا فى عمارة البلدان ، أى دورا فى الاقتصاد ، حفظا ، وتجديدا ، وانشاء .. كما ان عليها أن تقدر الحدود بين ماتتصرف فيه من الاموال وما تدع التصرف فيه للفرد وفق حريته الخاصة .. وهو ما سنتناوله بعد قليل ..

ومادامت الامامة عقد مراضاة واختيار ، عهدت الامة

(١٠) (الاحكام السلطانية) للماوردى . ص ١٥ ، ١٦ . و (الاحكام السلطانية) لابى يعلى . ص ١١ ، ١٢ .

بموجبه الى الامام أن يتصرف فى هذه الامور السبعة من امورها ، بحيث يعلو فيها سلطانه على سلطان الفـــرد والافراد الذين تتكون منهم هذه الامة ، فان بحث العلاقة بين الانسان الفرد وبين الدولة ، هو امر هام ، وتحديد الحدود التى لكل منهما هو المدخل لبحث سلطات الامام .. وماذا له ؟ وماذا للامة ؟؟..

ولقد حدد المعتزلة الفواصل بين اختصاص الفـــرد واختصاص الدولة تحديدا دقيقا ، وابرزوا وجهة نظرهم فى هذا الموضوع على نحو يستحق الاعجاب .. فعندهم:

اولا : ان دوافع الامام وغاياته ، سواء فى امور الدين او الدنيا ، يجب ان تحكم بمبدأ اساسى وهام وهو : تحقيق مايعود بالنفع ، وما يندفع به الضرر .. اى جلب المصالح ، ودرء المفاسد .. هذا هو المبدأ الاساسى والغاية العامة التى تستهدفها الدولة والامام ..

ثانيا : ان سائر مجالات النفع العام ، وميادين النشاط التى يتحقق عنها عائد على الجماعة هى من اختصاصات الدولة والامام .. على سبيل الوجوب ، لا الجواز .. فالدولة مكلفة بالنهوض بمهام تلك المجالات .

ثالثا : ان جلب المنافع ودفع المضار فى الامور التى تخص الفرد ، للفرد أن يسعى فيها وفى تحصيلها ، دون الدولة ، على ان يكون اختصاصه بها مشروطا بأن يكون ذلك السعى « بالوجوه المعقولة » .. وهذا الاختصاص هو على سبيل الجواز لا الوجوب ..

رابعا : ان على الدولة ان تتدخل ، بدلا من الفر

النهوض بالامور التى هى من اختصاصه كفرد ، اذا عجز عن القيام بها ، او قام بها على نحو غير كامل ..

خامسا : ان للدولة والامام ، فوق كل ذلك ، حـــق التدخل والتداخل فى « مواضيع مخصوصة » وأوقـــات مخصوصة فيما للفرد خصوص السعى فيه ..

وهذا التحديد لعلاقة الفرد بالدولة ، ودور كل منهما ، وهو التحديد الذى يميل ، كما قلنا ، الى طابع « الدولة الشمولية » ، يقدم له القاضى عبد الجبار صياغة دقيقـــة التعبير عندما يقول : « ان الامام مدفوع ، فيما يتصـــل بامر السياسة ، الى امرين : احدهما : امر الدين ، والآخر امر الدنيا . وفى كل واحد منهما يلزمه النظر مـــن وجهين : احدهما : ما يعود بالنفع ، والآخر : مايندفع به الضرر . وانما نصب لهذه الامور التى ذكرناها ، اذا كانت عائدة على الناس ، لان ما يخص كل واحد من اجتلاب المنفعة ودفع المضرة ، بالوجوه المعقولة ، قد يجوز له السعى فيه ، الا فى مواضع مخصوصة . وانما يـــراد الامام لما لم يجز للانسان السعى فيه ، ولن لا يكمـــل التصرف فى منافعه ومضاره ، ولما يعود النفع والضرر فيه على الكافة دون الاعيان المخصوصة .. » (١١) .

تلك هى الحدود العامة بين ما للفرد ، خاصا به ، وبين ما للدولة والامام ..

اما المهام التى فوضت الامة امر انجازها للامام ومـــن يوليه ، اى للدولة وجهازها ، فانها كثيرة ، تتناسب فى الكثرة والاتساع مع « الطابع الشمولى » الذى مال اليه

(١١) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٧ .

هذا الفكر السياسى .. ومن هذه المهام ما تختص الدولة بتدبيره وانجازه وحدها .. ومنها ماتقوم فيه بدور المدبر مع الاستعانة بالامة على انجازها ، لما لهذه المهام من طابع عام لا تستطيع الدولة بجهازها القيام بها وحدها من دون الجمهور ..

فمن النوع الاول مهام مثل :

١ ـ القيام على الاحكام اللازمة فى المنازعات والاختلافات بين الرعية .. اذ الفصل فى هذه القضايا ، والقطع فيها هو من اختصاص الامام والدولة ، لان فى هذه الاحكام جبرا للبعض على رد حقوق للبعض الآخر ، وتنظيما للاشهاد ، وتعديلا للشهود ، وغير ذلك من الامور التى لا يحق لغير الامام ودولته التصدى لها .. (١٢) .

٢ ـ اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات .. ولقد منع المعتزلة ان يتولى ذلك أحد غير الامام وجهاز دولته ، لان العقوبة اذا كانت حقا لله فالامام أو من ينيبه هو المتولى لانزالها ، وان كانت حقا لفرد أو جماعة من الامة فانزالها حق الامام الذى فوضوا اليه هذه المهام .. حتى لقد فرقوا وميزوا بين النهى عن المنكر والمنع منه ، الذى هو واجب عامة المسلمين ، وبين اقامة الحد على مرتكب المنكر ، فاوجبوا الاول على الكل وخصوا الامام واعوانه بالثانى ، لان « النهى عن المنكر : هو مايجرى مجرى المنع منه ، فاما اقامة الحد فجار مجرى الجزاء على المنكر ، واحد الامرين يخالف الآخر » وضربوا لذلك مثلا بأن على الانسان أن يمتنع عن المنكر بأمور أكثر واشد من تلك التى يمنع

(١٢) المصدر السابق ، جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ .

بها غيره من المنكر ، ومع ذلك فلا يجوز للمرء أن يقيم الحد على نفسه ! ..

واختلفوا مع الذين جعلوا لمالك الرقيق اقامة الحد عليه ، وتأولوا الحديث النبوى الذى جاء فيه أن للرجل اذا زنت أمته ان يجلدها .. وقالوا : يجب أن يحمل على معنى : « أنه يتوصل الى جلدها بأن يحملها الى الامام ، كما يقال فى الامام : انه يجلد ، على سبيل ذلك » .

واستأنسوا لموقفهم هذا بالاجماع على أن شهود اثبات الزنا ، مثلا ، لا يحل لهم أن يقيموا الحد ، مع انهم هم شرط اقامة هذا الحد ..

كما جعلوا للامام وحده قتل المرتد .. وقالوا : ان اهدار دم المرتد ، وسقوط القود عمن يقتله ، اذا قتله ، لا ينفى ان حق قتله خاص بالامام ..

ولم يجعلوا لولى الدم تنفيذ القصاص ، وانما له المطالبة به ، كما له العفو عنه ، اما استيفاء القود فحق الامام ، لا يجوز لغيره ان يفعله ..

وميزوا بين ذلك وبين ان يقتل الانسان من اراد نفسه او ماله ، لانه عندئذ يكون دافعا للضرر عن نفسه وماله ، وحتى فى مثل تلك الحالات فانه لا يحل له قتل المعتدى اذا استطاع منعه بما هو دون القتل ..

ورأى المعتزلة ان اختصاص الامام واعوانه باقامة الحدود وتنفيذ العقوبات هو الذى يجعل الامام حاكما لا مجرد حكم بين الناس ، والقول بغير ذلك يفتح الباب للفوضى عندما تتحول هذه المهام من اختصاص الامام

الى أمور عامة يمارسها الناس كما يمارسون حقوقهم المشتركة .. (١٣)

٣ ـ تكوين جهاز الدولة .. فذلك الامر خاص بالامام، وأى وال او أمير أو حاكم لا يكتسب « الشرعية » فى ولايته . فيحق له التصرف ، الا اذا كانت اقامته من قبل الامام .. ولذلك فان الولاة والامراءالذين يوليهم السلطان المتغلب المغتصب للسلطة لا شرعية لولاياتهم ولا لتصرفاتهم واحكامهم ، حتى لو توفرت فيهم شروط الولاة وجرت تصرفاتهم على مقتضى السنة والقانون .. « لان ذلك ليس الا للامام ، وما يفعله غيره لا يؤثر » ، واذا مضت فى الناس تصرفات ولاة السلطان المتغلب كانت هذه التصرفات مثل مشورة الحكم يتوقف امضاؤها وتنفيذها على رضى طرفى النزاع ، ومن هنا فارقت حكم الحاكم الشرعى المتولى من قبل الامام ..

وهؤلاء الولاة والحكام الذين يوليهم الامام ، لهم نفس شرعيته وسلطاته ، فمن كان منهم صاحب ولاية مطلقة كانت له سلطة الامام المطلقة فى ولايته ، ومن كان صاحب ولاية خاصة فله فيها سلطات الامام كذلك ، ولهم على الرعية الطاعة فى الاحكام .. (١٤) .

أما هذه الولايات التى يختص بها الامام فهى أربعة أقسام :

القسم الاول : أولئك الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى الاعمال العامة ، كالوزراء ..

(١٣) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٢ ـ ١٥٧ .

(١٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ و (أدب القاضى) ج ١ ص : ١٣٩ ..

والقسم الثانى : الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى أعمال خاصة ، كحكام الاقاليم ..

والقسم الثالث : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى الاعمال العامة ، كقاضى القضاة ، والقائد العام للجيش ..

والقسم الرابع : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى الاعمال الخاصة ، وهم الذين يتولون الوظائف المحلية ، كقاضى الاقليم ، وجامع الضرائب فيه (١٥) .

٤ ـ تولية القضاة ، ورعاية أعمالهم .. فليس لغير الامام ، أو من ينيبه ، تولية القضاة . ومثلهم مثل الولاة والحكام لا تحصل الشرعية لولايتهم وتصرفاتهم الا باستنادها الى الاختيار الحر من الامام .. وتقليد القضاء فى الدولة واجب وفرض متعين على الامام ، لانه لا يصح الا من قبله ، ولانه داخل فى عموم ولايته وسلطاته .. (١٦) .

ومع أن القضاة يتولون مناصبهم من قبل الامام ، وتتوقف شرعية احكامهم وقوتها على هذه التولية منه ، فان لهم من الاستقلال والسلطان مايضمن لمنصبهم واحكامهم أداء مانيط بهم من مهام العدل بين الناس ...

فالقاضى بعد توليه القضاء ، يصبح نائبا عن الامة مستنابا فى حقوقها ، لا نائبا ووكيلا عن الامام ،ومن ثم فانه لا ينعزل بعزل الامام ولا بموته ، بل ان لجهاز القضاء ثباتا مستمدا من استمرار الامة وسلطتها .. « فالخليفة

(١٥) (الاحكام السلطانية) للماوردى . ص ٢١ . و (الاحكام السلطانية) لابى يعلى . ص ١٢ .

(١٦) (أدب القاضى) ج ١ ص ١٣٧ .

يستنيب القضاة فى حقوق المسلمين ، فلم ينعزلوا بموته وتغير حاله ... ولذلك لا يجوز للخليفة ان يعزل القاضى بغير موجب » .. كما يقول الماوردى .. وليس له عزله الا بموجب يقتضى ذلك ، كأن يظهر ضعفه فى عمله ، او لوجود من هو أكفأ منه وأقدر على اشاعة العدل فى الاحكام ، ولا يكون عزله الا باجتهاد .. فاذا خالف الامام ذلك ، وعزل القاضى بلا اجتهاد وبلا موجب ، كان مخالفا للاولى ، وهذا العزل يمضى ـ لانه حكم من أحكام الامام ـ اذا لم يخالف نصا او اجماعا ، والا رد العزل واوقف تنفيذه ، رغم أنه حكم السلطة العليا فى البلاد (١٧)!

ويؤكد استقلالية القضاء أنه ـ رغم تولى رجاله امرهم من قبل الامام ـ هو جهة الفصل فى القضايا التى يكون الامام طرفا فيها ، لانه جهاز له من الاستقلال مايجعله مستنابا فى حقوق المسلمين لا فى حقوق الامام .. « فاذا أراد الامام محاكمة خصم جاز أن يحاكمه الى قضاته ، لانهم ولاة فى حقوق المسلمين ، وان صدرت عنه ولاياتهم .. » .. اما اذا أراد أن يجعل النظر فى هذه الخصومة الى من يتولاه من خارج الجهاز القضائى ـ كما يشهد عصرنا فى المحاكم الاستثنائية والعسكرية أحيانا ـ فاذا صدر امر الامام بتقليد القضاء لذلك المتولى قبل رفع هذا النزاع الذى هو طرف فيه ، مضت جهة التقاضى هذه فى نظر القضية والفصل فيها دون أن يكون لخصم الامام حق الاعتراض عليها ، أما اذا حدث الترافع فى النزاع ، ثم انشأ الامام جهة التقاضى هذه بعد ذلك ،

(١٧) المصدر السابق . جـ ٢ ص ١٤٢ ، ٣٩٩ .

فلا يحق لها الفصل فى الخصومة الا برضا الخصم ، اذ يكون له عندئذ حق الاعتراض عليها .. وكما يقول الماوردى : فانه « ان حاكم الامام خصمه الى واحد من رعيته جاز ، ثم نظر : فان قلده خصوص هذا النظر صار قاضيا خاصا قبل الترافع اليه ، فلم يعتبر فيه رضا الخصم ، وان لم يقلده النظر قبل الترافع اعتبر فيه رضا الخصم .. » (١٨) ، فالمحاكم الخاصة التى يشهدها عصرنا ، والتى تتألف بقرارات تصدر بعد وقوع الحدث موضع التجريم ، لخصوم الدولة والامام ـ حسب رأى المعتزلة ـ ردها والاعتراض عليها !؟..

٥ ـ مدخل الامام فى الشؤون المالية والحياة الاقتصادية .. ويمثل هذا الجانب من جوانب سلطات الامام ومهامه احد القضايا التى تدل على نظرة المعتزلة التى اختارت « الطابع الشمولى » للدولة ، كما يقدم نموذجا للتوازن الذى حاولوا اقامته بين حقوق الفرد وحرياته وحقوق المجتمع وحرية الدولة والامام .. فهو مبحث هام فى موضوعنا هذا ، من زاوية فلسفته الاجتماعية ودلالاتها ، ومن زاوية تحديد طابع الدولة التى نحا نحوها فكر المعتزلة ..

لقد قرر المعتزلة حق الامام فى التدخل فى الاموال الخاصة بالافراد ، سواء بالاضافة لهم والتمليك اياهم ، او بالاخذ منهم والازالة عنهم .. وقالوا : « ان للامام مدخلا فى مال أهل التمييز والعقل .. لانه قد نصب

(١٨) المصدر السابق . جـ ٢ ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

لتدبير خاص وعام فى النفوس والاموال وما يتبعهما ..»
هذا من حيث المبدأ العام والقاعدة الكلية .

وهم يميزون بين نوعين من الاموال :
١ ـ الاموال الظاهرة ، ٢ ـ والاموال الباطنة ...
وبين نوعين من التصرف :
١ ـ التدبير . ٢ ـ والملكية ..

فالاموال الظاهرة : هى التى تأتى الى بيت المال وخزانة الدولة ، ثم تخرج منها الى مصارفها المحددة .. وفى هذه الاموال للامام مدخل ، فله ان يملك أصحاب الحقوق فى هذه الاموال حقوقهم فيها ، بأن يصرف لهم أنصبتهم وسهامهم .. كما ان له ان يأخذ من هذه الحقوق والسهام ما للغير .. فالارض العشرية أو الخراجية ، مثلا هى نموذج لهذه الاموال الظاهرة ، والامام يأخذ منها العشور أو الخراج ، وهذا هو الاخذ والازالة .. كما انه يضيف الى القائمين عليها ويدع لهم ما سوى الحقوق المقررة فيها ، وهذا هو التمليك والاضافة ..

وليس هناك خلاف على ان للامام هذه الحقوق فى هذه الاموال الظاهرة ..

أما الاموال الباطنة : فهى القائمة فى حوزة الافراد .. وفيما يتعلق بتدبير هذه الاموال والتصرف فيها و « تشغيلها » فيما نسميه « بالدورة الاقتصادية » والتكسب بها فى أنواع المكاسب المختلفة ، لا خلاف على أن ذلك كله حق مصون لاصحابها وحائزيها اذا كانوا : عاقلين ، مميزين ، قادرين على ادارة التصرف الرشيد

(١٩) (المغنى) جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٧ .

فى هذه الاموال .. اذ « العاقل المميز هو أملك بتدبير نفسه وماله ، فى اجتلاب المنافع اليها ودفع المضار عنها ، فلا مدخل للامام فى هذا الباب » .

أما اذا فقد الحائز للمال هذه الصفات « كالصبى ، والمجنون ، ومن لا تمييز له اصلا » او امتنع عليه القيام بهذا النشاط الاقتصادى لمانع يمنعه من ذلك ويحول بينه وبينه ... فان للامام مدخلا فى حفظ ذلك المال وتشغيله ..

هذا عن « تدبير » الاموال الباطنة .. وهو امر متفق عليه ، ولا خلاف فيه ..

بقيت قضية « الملكية » فى هذه الاموال الباطنة ، لمن هى ؟ أللامام والدولة ؟ أم للافراد الحائزين ؟؟ .. اذ اختلفوا فى هذا الموضوع .. فمنهم من اجراها مجرى الاموال الظاهرة ، فجعل حق الملكية فيها للامام والدولة ، ومنهم من جعل ملكيتها للحائزين لها .. وبعبارة القاضى عبد الجبار فانهم « اختلفوا فى الاموال الباطنة ، فمنهم من يقول : تجرى مجرى الاموال الظاهرة ـ « فتكون ملكيتها للامام » ـ وفيهم من يقول : قد جعل المالك مرتهنا به » ، اى بمدبرها وحائزها ..

والذين قالوا انها ملك للحائزين لها اختلفوا فى اصل ملكيتهم لها ومستند هذه الملكية ، وفى نوعها ، ومداها كذلك .. فقال فريق منهم قولا يجعل من هذه الملكية ملكية « منفعة » لا ملكية « رقبة » ، لانهم جعلوا الحق فى هذه الاموال للامام ، وجعلوا الحائز وكيلا فى هذه الاموال عن الامام .

وبعض من هذا الفريق قال ان مستند هذه الوكالة عن الامام هو عقد امام سابق ، هو عثمان بن عفان الذى أقطع الصوافى والاموال العامة وأباح للعرب تملك الارض المفتوحة بعد ان منع ذلك عمر بن الخطاب .. فتصرف عثمان هو العقد الذى يمثل مستند هذه الوكالة فى الاموال الباطنة .. ومنع هذا البعض فسخ هذا العقد ، أى منع تغيير الوكيل ونزع صفة الحيازة عنه وحرمانه من التصرف الحر فى حيازته .. لانه « صار وكيل الامام بعقد امام متقدم لا يجوز فسخه » .

والبعض الآخر ، من هذا الفريق ، وافق على : أن الحق فى هذه الاموال هو للامام ، وعلى أن للحائز صفة الوكيل عن الامام فيها .. ولكنه خالف فى تأبيد هذه الوكالة ، وقال : ان « للامام أن يعزل رب المال ، ويصير عند ذلك هو أحق ، لان عثمان هو الذى جوز ذلك فى ارباب الاموال، فليس فعله بقضية واجبة على كل الحكام ! .. »

هذا عن الفريق الذى جعل ملكية « الرقبة » فى هذه الاموال للامام .. أما الفريق الثانى فهو الذى قال بأن حيازة هذه الاموال الباطنة انما هو على سبيل أن ملكية رقبتها للحائزين لا للامام ، فهم يقومون فيها « على طريق الوكالة ، لانهم أولى بذلك » من الامام ..

هذا هو رأى المعتزلة فى مدخل الامام والدولة وتدخلهم فى الاموال : ففى الاموال الظاهرة : الملكية والتصرف للامام .. وفى الاموال الباطنة : له مزية ومدخل ، يتراوحان بين الملكية ، عند البعض ، وبين الرعاية لضمان

« التشغيل » بواسطة أصحابها اذا استطاعوا والا فبواسطة الدولة ، عند البعض الآخر .. (٢٠) .

فاذا أضفنا الى ذلك ماقاله المعتزلة عن تفويض الامة لامامها ، بموجب عقد الامامة ، النهوض بعمارة البلدان، صيانة وتجديدا وانشاء ، وذلك باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ومسالكها .. (٢١) ، علمنا مقدار ما للامام من حقوق فى الاموال والاقتصاد ..

تلك نماذج من المهام التى يختص الامام بمباشرتها ، بنفسه وبجهاز دولته ..

وهناك مهام يختص الامام بتدبيرها ، لكن ليس وحده ، ولا بجهاز الدولة فقط ، وانما بواسطة الامة ككل ، وهى تلك التى يكون تدبير الامام فيها داخلا فى نطاق المسائل التى تعم الامة ، فلا يتيسر انجازها بجهاز الدولة وحده ، وذلك مثل : الجهاد ضد أعداء الدين المعاندين له ، والغزاة الطامعين فى نفس الوطن أو ماله ، وحفظ البلاد « والمحاماة عليها والدفع عنها وعن اهلها .. (٢٢) » .. ففى هذه المهام يجتمع تدبير الامام والدولة الى الجهد العام للامة لتحقيق الغايات المرجوة فى تلك الميادين ...

***

وقضية أخرى عرض لها المعتزلة فى مبحثهم الخاص بمهام الامام وسلطاته واختصاصاته ، وهى التى نسميها

(٢٠) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ٢ . ص ١٥٧ - ١٥٩ .
(٢١) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .
(٢٢) (المغنى) جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٦٣ .

في فكرنا الدستورى المعاصر بقضية « الفصل بين سلطات الدولة الثلاث » : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .

ولقد أشرنا من قبل الى ذلك الحق فى الاستقلال الذى تقرر للقضاء ، ونشير هنا الى انهم قد قرروا لسلطة التشريع ايضا استقلالا يميزها عن سلطة الامام ، التى هى فى الاساس سلطة تنفيذ .. ولقد مرت بنا نصوص كثيرة تحدث فيها المعتزلة عن أن الامام تنصبه الامة لتنفيذ الاحكام واقامة الحدود .. وليست مهمة التشريع من بين المهام التى تفوضها له الامة بموجب عقد الامامة ، ولم يذكرها المعتزلة فى الامور السبعة التى اعطت الامة امامها الحق فى تدبيرها ..

صحيح ان شرط الامام أن يكون مجتهدا ، ولكنه واحد من المجتهدين ، وليس ألوحيد فى الاجتهاد ، « والتشريع يصدر عن الكتاب والسنة ، أو اجماع الامة ، أو الاجتهاد ، وهو بهذا مستقل عن الامام ، بل هو فوقه ، والامام ملزم ومقيد به . وما الامامة فى الحقيقة الا رئاسة السلطة التنفيذية .. » (٢٣) .. وكما يقول المستشرق جيوم : فان الامام « لا يملك اية مقدرة على تحوير القانون ، بل هو مضطر الى تطبيقه بحذافيره .. » (٢٤) .

والقاضى عبد الجبار يحدد الطبيعة التنفيذية لمنصب الامام فيقول : « اعلم أن الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ هذه الاحكام الشرعية ، نحو اقامة الحد ، وحفظ البلد ، وسد الثغور ، وتجييش الجيوش ، والغزو ، وتعديل

(٢٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٣٣٥ .
(٢٤) (القانون والمجتمع) ص ٤٢٦ .

الشهود ، وما يجرى هذا المجرى .. » (٢٥) ، وهو فكر كان موضع التطبيق فى الفترات العادلة من تاريخ الحكم فى الدولة العربية الاسلامية ، عندما التزم بعض الخلفاء حدود المهام المفوضة اليهم ، على نحو ما فعل ، مثلا ، عمر بن عبد العزيز ، الذى يقول فيما يرويه عنه انس بن مالك : « لست بقاض ، ولكنى منفذ ، ولست بخير من احد ، ولكنى أثقلكم حملا ! .. » (٢٦) .

تلك هى اختصاصات الامام ، كما رآها المعتزلة ، وهذه هى حدود التفويض الممنوح له من الامة بموجب « العقد الاجتماعى » ، عقد الامامة .. فللفرد نطاق وحرية وتدبير .. وللامام نطاق وحرية وتدبير ، وهناك محاولة لايجاد توازن بين الطرفين .. ولكن كفة الميزان فى هذه المحاولة ، ومن خلال فلسفة المعتزلة فى الحكم ، تميل لصالح الامام والمجتمع و « الدولة الشمولية » ، كما اتضح من النماذج التى اشرنا اليها ، وخاصة نموذج الاموال والاقتصاد .

***

وبديهى أن سلطات الامام هذه مرهون ممارسته لها بانتفاء عجزه عن هذه الممارسة ، ولذلك فليس فى فكر المعتزلة أو غيرهم تحديد لمدة معينة تنتهى بانتهائها ولاية الامام ، فعقد التراضى غير مشروط بمدة زمنية ، وانما هو مشروط ، ضمنا ، بصلاح الامام وقدرته على انجاز

(٢٥) (شرح الاصول الخمسة) ص ٧٥٠ .
(٢٦) (طبقات ابن سعد) جـ ٥ ص ٢٧١ .

ماهو مفوض اليه من اعمال .. ولذلك فان المرض ، مثلا ، يقدح في امامته اذا اثر في الصفات التي يجب توافرها فيه . اما اذا لم يؤثر في تمكنه من مهامه وقدرته عليها فلا يحول بينه وبين الاستمرار في الامامة .. فلا يخرج الامام الصالح القادر عن منصبه الا الموت أو الامر الذي يحل محل الموت بالنسبة له كامام ، لا كفرد يحيا الحياة بمعناها اللغوي .. ومثل الموت في ذلك مايعرض له من : «الجنون، وبطلان الاعضاء والحواس ، والخرف ، والكبر .. الى غير ذلك ، لان في مثل هذه الاحوال يتعذر عليه القيام بما يختص الامام ، فتصير حياته كموته في وجوب الاستبدال به ، وذلك واجب من جهة العقل ، لا يحتاج فيه الى سمع ، لان المقصد باقامته اذا كان مما يبطل ويزول بهذه الامور ، فلابد من ان يخرج من كونه اماما .. » (٢٧) .

اما اذا عجز الامام عن النهوض بمهام الامامة لاسباب خارجة عن ذاته ، مثل ان يغلب عليه البغاة والخوارج أو يقهره الاعداء ، فان صفة الامامة وحقوق الامام لا تزول عنه بذلك القهر ، ولا يصح أن يتخذ الناس لهم اماما جديدا .. « لان ذلك يجرى مجرى العارض المانع من التصرف » .. ؛ لانهم لو اقاموا اماما جديدا مع بقاء القهر والتغلب كان حاله حال الامام المغلوب ، وان اقاموه بعد زوال القهر والتغلب كان الاول هو الامام ، لبقائه على صفاته وحقوقه في الامامة ، اذ لا يصح تنصيب امامين في وقت واحد .. اما تصريف الامور وتسيير مصالح

(٢٧) (المغنى) جـ ٢٠ ق ٢٠ ص ١٦٩ .

الناس وأحكامهم في فترة القهر والتغلب ، حال كون الامام مقهورا ، او محبوسا ، او اسيرا ، مثلا ، فانه يتم عن طريق تعيين من ينوب عنه في القيام بذلك ، كنائب عن الامام ، وليس كامام جديد . وذلك مشروط بان يكون القهر والتغلب خاصا بذات الامام وشخصه ، أما اذا كان عاما للامة فان تعيين من ينوب عنه في تسيير أمور الامامة لن يكون مجديا ، اذ لن يسمح به المتغلبون والاعداء .. والجهة التي تقوم بتعيين النائب هو الامام المقهور ، اذا استطاع ، فان عجز ، سواء بالقول أو الكتابة ، كان لاهل الاختيار ان يختاروا من بينهم من ينوب عن الامام في تسيير أمور الحكم حتى يزول العارض الذي يمنع من تصرف الامام ..

وعلى حالة القهر هذه قاس بعض المعتزلة وضع البلاد اذا أتى عليها حين من الدهر تعذر فيه نصب الامام ، لاستمرار الفتن والخروج وتمكن الخارجين ، أو للافتقار الى من تتوفر فيه صفات الامامة ، فقالوا : ان « للمسلمين ان يقيموا ، والحال هذه ، حاكما أو أميرا ممن يصلح لذلك ، لان هذا الحال حال عذر وضرورة ... » (٢٨) .. هذا عن حال الامام وتصرفه عند حدوث القهر له والتغلب عليه ..

أما حكم المتغلب وتصرفه ، فان المعتزلة ترفضه وترفض اعطاءه اية شرعية مهما تكن الظروف فليس هناك مجال لتجويز تصرفاته ، بل الواجب هو منعه من بغيه وتسلطه وابطال ماهو عليه ، وبطلان تصرفاته نابع من

(٢٨) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ١٦٥ ـ ١٦٧ . و (الاحكام السلطانية) للماوردى . ص ١٩ ، ٢٠ .

استناده فيها الى أمر باطـــل وهو البغى والقهـــر والاستيلاء ..

لكن القضية التى فصل فيها المعتزلة ، بل واختلف البعض منهم مع جمهورهم فيها ، هى الكلام فى حـــكم التصرفات التى قام بها المتغلب ، والتى أنجزها بالفعل ، رغم عدم جواز ذلك له ومنه ، هل تجزى هذه التصرفات وتبرىء ذمة الناس اذا كانت زكاة جمعها منهم مثلا ، أو قودا وقصاصا انزله بمستحقه ، أو احكاما فصل فيها ؟ وهل يجوز للناس الذين وقعوا تحت تغلبه أن يستعينوا به فى الترافع عنده والاحتكام اليه ؟ .. أى ان القضـــية هى : ماحكم التصرفات الواقعية والفعلية التى تنجـــزها سلطة المستبد ودولته ؟ وماموقف الناس من جهاز دولة الاستبداد والتغلب ؟

ان بعض متأخرى المعتزلة الذين عاشوا فى زمن أصبح التغلب فيه هو الطابع الغالب على المجتمعات الاسلامية — مثل الماوردى « ٣٦٤ — ٤٥٠ هـ ٩٧٤ — ١٠٥٨ م » — قد مالوا الى القول بامضاء تصرفات المتغلب ، اذا جـــرت وفق أحكام الدين ومقتضى العدل ، حتى لا تتوقف مصالح الناس وتفسد حياتهم ، فأدخلوا حالة الضرورة القائمة ، وشبه العامة ، فى الاعتبار ، ولكنهم ظلوا على التزامهم بأن هذه السلطة ليست هى الامامة وان صاحبها «متغلب» وليس بامام .. وفى ذلك يقول الماوردى : انه ينظر فى أفعال المستبد المتغلب الذى « يستبد بتنفيذ الامور » ، من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة .. فان كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز اقـــراره

عليها ، تنفيذا لها واقرارا لاحكامها ، لئلا يقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامة . وان كانت أفعـــاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقـــراره عليها » .

أى أن الماوردى يجيز امضاء أحكام المستبد المتغلـــب وتصرفاته بشرطين :

١ — أن يكون تغلبه واستبداده بحيث لا يلغى كليـــة سلطة الامام ومنصب الامامة ، بل يترك الامامة والامام — ولو من الناحية الشكلية — كما كان الحال على عهده مـــع خلافة بغداد بالنسبة للدول التى تغلبت على النواحى — وخاصة البويهيين — فلا يجاهر الامام بالمشاقة والمعاندة ..

٢ — أن تجرى الاحكام والتصرفات على قاعدة الدين ومقتضى العدل والانصاف .

أما اذا تخلف هذان الشرطان ، أو أحدهما ، فـــلا شرعية لاحكامه وتصرفاته ، وعلى الامام أن يسعى لازالة سلطة المتغلب ، « وأن يستنصر من يقـــبض يده ويزيل تغلبه .. » (٢٩) .

ورأى الماوردى هذا ليس برأى جمهور المعتزلة ، لانه قد عاش فى عصر غلبت عليه سلطة المستبدين ، حتى لقد عجز هو عن أن يعلن مذهبه فى الاعتزال .. أما جمهـــور المعتزلة فانهم يختلفون مع هذا الرأى ، فهـــم يمنعون اجازة أحكام المتغلب وتصرفاته فى كل مالا يجـــوز التصرف فيه الا للامام .. فليس له ، ولا لمن يستنيبهم ، أن يحاكم الناس ويقضى بينهم ، وليس له أن يحبس الناس

(٢٩) (الاحكام السلطانية) ص ١٩ ، ٢٠ .

حبس عقوبة . ولا أن يقيم الحدود ، ولا أن يتدخل فى الاموال تدخل الامام .. فاذا حدث وقام بشىء من ذلك فان كان مما يمكن تداركه واعادة اجرائه كان ماقام به فيه باطلا غير مجزىء ، اما اذا لم يمكن تداركه فانه يمضى ويكون مجزئا .. فاذا اخذ من أموال الناس بعضها وصرفها فى المصارف التى حددها ، كان ذلك بمثابة الاغتصاب ، واذا اخذ منهم زكاة أموالهم لم تجز هذه الزكاة الا اذا ضمن دافعها ، بالتتبع والمراقبة ، وصولها الى مستحقيها ، وامضاؤها والحكم باجزائها فى تلك الحال نابع من كون حالها كحال ما اذا كان صاحبها هو الذى اخرجها وصرفها فى مصرفها ، دون المستبد المتغلب ..

اما اذا أقام حدا لا يمكن تداركه ، كأن قطع عضوا مثلا ، أو أعدم للقصاص ، فان الحد والقصاص يسقط باقامة المستبد له .. أما اذا كان الحد مما يمكن تداركه واستئنافه ، كالجلد مثلا ، فانهم اختلفوا فيه ، فمنهم من يقول : سقط الحد ، لان الاستيفاء من الظهر قد حصل ، ومن حق الحدود أن تدرأ بالشبهات ، ومنهم من جعل ذلك بمنزلة الضرب الذى يصيب عامة الناس من سلطة الاستبداد ، فوجوده ــ فى مقام الحد والقصاص ــ كعدمه ، لا يجزىء ولا يسقط الحد عن من وجب عليه ..

وفى الاحكام والترافع والمقاضاة ، منع جمهور المعتزلة من أن يستعين الناس بالبغاة ، ولم يجيزوا امضاء الاحكام والترافع اليهم الا اذا كانت الحالات لا تحتاج الى الاجتهاد كأن يكون الحق معلوما ، ولا شبهة فى عدالة البينة ،

او كان هناك اقرار بموضوع النزاع .. فالاستعانة بهم جائزة فى الحالات التى يستطيع فيها الانسان أن يتناول حقه بنفسه ، لانتفاء الحاجة الى الاجتهاد ، وفى الحالات التى هى موضع اتفاق .. وذلك على شرط أن لا يكون فى هذه الحالات ما يجرى مجرى الحدود والعقوبة ، لان ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالمتغلب بأى حال من الاحوال (٣٠) .. بل لقد منع اكثر المعتزلة من الصلاة خلف الامام الجائر ، جمعة كانت الصلاة أو غير جمعة ، وأوجبوا على من صلى خلفه اعادة الصلاة (٣١) !! .. اذ الموقف منه هو وجوب خلعه وازالته والثورة عليه ..

ولقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة هذا ، فدعوا الى الخروج على المتغلبين وازالة سلطتهم ..

اما أهل السنة ، سواء أكانوا من أصحاب الحديث ، او الاشعرية ، او الماتريدية ــ ومعهم فى هذا الموقف الشيعة الامامية ــ فانهم وان استنكروا الاستبداد والتغلب من حيث المبدأ ، الا انهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية الداعية الى امضاء الاحكام واقامة الحدود ، وتصريف الشؤون حتى تستمر حياة الناس وتستقيم على نحو ما من الاستقامة ، رجحوا كفة هذه الاعتبارات العملية ، وطوعهم الواقع الذى سادت فيه ظاهرة التغلب ، فاقروا المستبدين على السلطة ، وقالوا بشرعية تصرفاتهم ، واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال ... قالوا بذلك ، وان تفاوتت مواقف فرقهم واعلامهم بين

(٣٠) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٠ ، ١٦١ .
(٣١) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٣٩ .

التشدد والاعتدال والاستسلام لسلطان المستبدين ..

فأبو يعلى ، من اصحاب الحديث ، يقف نفس موقف الماوردى ، فيجيز اقرار المستبد وامضاء احكامه ، واعطاءها الشرعية بشروط سبعة :

احدها : ان يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا يلغيها .

والثانى : ان يظهر الطاعة للامام ، دون العناد والمباينة .

والثالث : ان يؤدى موقفه الى جمع كلمة المسلمين ، لا تفرق كلمتهم .

والرابع : ان تظل عقود الولايات التى عقدها الامام جائزة ، واحكام قضاته نافذة فى هذه الولايات .

والخامس : ان يبرأ المستبد من اغتصاب المال ، او اخذه بغير حقه ..

والسادس : ان يتم فى بلاده استيفاء الحدود بحق ..

والسابع : ان يكون المستبد حافظا للدين ، يامر بحقوق الله ، ويدعو الى طاعته من عصى !!

فاذا اكتملت للمستبد هذه الشروط اوجب أبو يعلى على الامام أن يقلده الولاية ، فان لم تكتمل الشروط جاز للامام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته، وحسما لمخالفته ومعاندته .. واجتهد الامام فى أن يستنيب من ينهض بالاحكام والحدود (٣٢) .

(٣٢) (الاحكام السلطانية) لابى يعلى . ص ٢١ ، ٢٢ .

ونفس موقف الماوردى يقفه ابن خلدون كذلك ، بل يستخدم معظم الفاظه ونفس صياغته .. (٣٣) ، مما يزكى القول القائل بأستاذية الماوردى لابن خلدون .. (٣٤)

اما ابن حنبل فانه يدعو المسلمين الى مبايعة المستبد المتغلب بامرة المؤمنين ، برا كان أو فاجرا ، فالعدالة ليست شرطا فى الامامة عنده ، والخروج على ائمة الجور منكر و « لا يحل — « عنده » — لاحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، عادلا كان أو فاجرا ، فهو أمير المؤمنين ! » .. (٣٥) . واذا قام أكثر من مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فابن حنبل يدعو ان تكون صلاة الجمعة — ومن ثم التأييد — « مع من غلب » ! (٣٦) .

والغزالى ، من الاشعرية ، يرى خلع المستبد الذى لم يستكمل شروط الامامة اذا امكن تمام ذلك دون قتال — ولست أدرى كيف يتصور امكان ذلك ، مع استبداده بالقوة والسيف ؟! والا فالرأى عنده هو : وجوب طاعته ، والحكم بامامته .. فيقول : « والذى نراه ونقطع: انه يجب خلعه أن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير اثارة فتنة وتهييج قتال وان لم يكن ذلك الا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بامامته » ثم يجادل الذين يقولون بعدم شرعية نظام المستبد وبطلان تصرفاته فيقول : اى القولين احسن ،

(٣٣) (المقدمة) ص ١٥٣ .
(٣٤) أنظر مقدمة محقق كتاب (أدب الدنيا والدين) .
(٣٥) (كتاب الامامة) لابى يعلى . ص ٢١٢ .
(٣٦) (الاحكام السلطانية) لابى يعلى . ص ٦ .

قول من يقول : ان « القضاة معزولون ، والولايات باطلة ، والانكحة غير منعقدة ، وجميع تصرفات الولاة فى أقطار العالم غير نافذة ، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام؟؟ أو أن يقول : الامامة منعقدة ، والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار ؟؟ .. » (٣٧) .. وهو يقف مع وجوب طاعته والحكم بامامته ، وكما يقول : « فان السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ، وعسر خلعه ، وكان فى الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق ، وجب تركه ، ووجبت الطاعة له ، كما تجب طاعة الامراء ، اذ ورد فى الامر بطاعة الامراء ، والمنع من سل اليد عن مساعدتهم ، أوامر وزواجر ! » .

وهو يكتفى من المستبد باقليم من الاقاليم بأن يخطب للخليفة على المنبر ويضع اسمه على السكة ، ويفضل طاعته عن الثورة عليه اذ « كيف نفوت راس المال فى طلب الربح ! » (٣٨) ، كما يقول .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة « ٦٣٩ - ٧٧٣ هـ - ١٢٤١ - ١٣٣٣ م » عندما يصور الامر كما لو كان غاية تجب الطاعة فيها للاقوى من المستبدين حتى لو كان جاهلا فاسقا ، فاذا أطاح به جاهل فاسق آخر كان هو الامام المطاع .. يقول : انه « ان خلا الوقت عن امام ، فتصدى لها من هو ليس من اهلها ، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة او استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا يقدح فى ذلك كونه جاهلا او فاسقا ، فى الاصح . واذا

(٣٧) (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣٨) (احياء علوم الدين) ص ٨٩٣ ، ٨٩٤

انعقدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهر الاول بشوكته وجنوده انعزل الاول وصار الثانى اماما ! .. » (٣٩) .. وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع التى سادت فى عصر المماليك الذى عاش فيه .. وهذا الفكر هو الذى جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم يطع ! » .. (٤٠) .

والتفتازانى يرى أن التغلب والاستبداد الذى ساد فى عصر الاتراك ، وان أخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة الكاملة ، الا أنه قد حقق بعض النظام فى أمور الدنيا. (٤١) كما مر بنا رأى الاشعرى الذى طالب باقرار المستبدين على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلا من الخلفاء ! .

ولقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة فى موقفهم هذا ، فقالوا : « ان تصرف الغاصب لامر الامة اذا كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن النكير ، خوفا وتقية ، يجرى فى الشرع مجرى تصرف المحق فى باب جواز أخذ الاموال التى بقيت على يده ، ونكاح السبى ، وما شاكل ذلك ، وان كان هو بذلك الفعل موزورا ومعاقبا .. » (٤٢) .. فهم يبررون للخضوع بالتقية ، ويمنعون الثورة والخروج الا خلف الامام الغائب المنتظر عندما يظهر ، وذلك ما جعلهم يتفقون مع أهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين ..

(٣٩) (دراسات فى حضارة الاسلام) ص ١٨٨ (والنص منقول من (تحرير الاحكام) ، بلا تصرف) .
(٤٠) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٠ .
(٤١) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .
(٤٢) (تلخيص الشافى) ج ١ ق ٢ ص ١٥٨ .

ولقد تكون لهذه المبررات العملية التى ساقها أهل السنة حظوظ من الوجاهة فى بعض المواقف والملابسات. ولكن الامر السلبى الذى أدى اليه هذا الموقف هو أنه : اعطى الشرعية لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لاهله هو الشريعة والقانون ، واصبح الحديث عن الامامة بشروطها وصفات القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهيه [illegible] أرض الواقع والتطبيق ، كما اصبحت الثورة والخروج على أئمة الجور والاستبداد منكرا يوصف اصحابه بالخروج والمروق .. أى أن هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الاسلامية الشوروية هو الشذوذ والاستثناء ! ..

***

عندما اشتدت حملة الثائرين على عثمان بن عفان ، واتهموه بالضعف الذى بلغ حد ترك خاتمه لكاتبه مروان ابن الحكم ، كى يكتب الى عامل مصر أن يقتل القوم الذين ثاروا ، بينما عثمان قد وعدهم خيرا ، وحملهم وعودا برفع المظالم التى منها يشكون ، ثم يختم مروان الكتاب بخاتم عثمان ، ويرسله على راحلته ومع غلامه .. عند ذلك طلب الثائرون من عثمان اعتزال الخلافة ، لانه ان كان قد علم بنبأ الكتاب فقد فسق ، وان لم يكن يعلم فقد ضعف عن تولى ما فوض له المسلمون من المهام .. فرفض عثمان ، وقال قولته الشهيرة : انى « لن انزع

لهم رداء الله الذى كسانى ! (٤٣) » ، وعند ذلك تسوروا عليه داره وقتلوه ..

منذ ذلك التاريخ ، وتلك الواقعة ، نستطيع القول بأنه قد ظهرت فى دولة الخلافة ، وفى الفكر الاسلامى نظريتان :

الاولى : ترى أن الامام ، حتى بعد بيعته والعقد له ، لا يزال خاضعا لرقابة الامة ، وحسابها ، ومن ثم فان حقها فى عزله والثورة عليه قائم لا تبديل فيه ولا تغيير ، ولقد كانت هذه هى نظرية الذين طالبوا باعتزال عثمان لامر المؤمنين ..

والثانية : ترى ان الخلافة قميص سربل الله به الامام، وان الرعية التى اختارت لم يعد من حقها ان تعزل ،وهذه النظرية التى هى أقرب الى القول « بالحق الالهى » منها الى القول « بالحق الطبيعى » هى التى قال بها عثمان ابن عفان ...

ولذلك فاننا نستطيع القول أن المعتزلة ، وكل الذين دافعوا عن حق الامة الدائم فى الرقابة على الامام ، وفى خلعه اذا أحدث أو حدث له مايوجب الخلع ، كانوا الامتداد الفكرى والعملى لتلك النظرية والموقف الذى نشأ على عهد عثمان ، كما كان خصوم هذا الحق من حقوق الامة الامتداد لفكر عثمان وموقفه من هذا الموضوع ..

ولقد قال المعتزلة بأن خلع الامام حق من حقوق الامة، لان فلسفة الاختيار الذى يتم من الامة تقتضى انه : كما

(٤٣) (الامامة والسياسة) جـ ١ ص ٣٣ ، ٣٧ .

أن لها أن تولى فان لها ان تعزل وتغير .. فبينمـا قالت
الشيعة : انه يولى – « بفتح اللام المشددة » – من قبل
الله ، ومن ثم فلا يعزل .. قالت المعتزلة : « انه يولى –
« بفتح اللام مشددة » – وينصب كالامير ، وان أهـل
الصلاح والعلم ينصبونه اماما (٤٤) .. وأنه يستند الى
جماعة المسلمين الذين لهم اقامته (٤٥) » .. فمصـدر
سلطته ، اذا ، هى الامة ..

كما أقروا حق الامة فى الرقابة عليه ، بل وتأديبـه
والاخذ على يديه ، وذلك ردا على الشيعة الذين انكروا
حق الامة فى ذلك ، وردا كذلك على من قال ، من أصحاب
الحديث ، قولا يجعل الخضوع المطلق والاستسلام الدائم
للامام هو الموقف الاسلم والسليم .. قال المعتزلة : ان
« الامام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، ينبهونه على
غلطه ، ويردونه عن باطله ، ويذكرونه بما زل عنه ، وان
زاغ عن طريق الحق استبدلوا به .. أما قول من قال :
انه يأخذ على يد غيره ، ولا يؤخذ على يده ، ولا يعزل ،
فغير مسلم .. » (٤٦) .

ولما منعت الشيعة أن تكون سلطة الامة أعلى من سلطة
الامام ، فى التأديب والعزل ، وقالوا : انه هو الذى يحاكم
الناس ، فلا يصح اخضاعه لسلطة تحاكمه ، والا كـان
محتاجا لامام آخر يحاكمه ، وهكذا يحتاج الآخر الى
ثالث .. الخ .. الخ .. قالت المعتزلة : ان حق الامـة

(٤٤) (المغنى) جـ ٢٠ ق ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .
(٤٥) المصدر السابق جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٦٦ .
(٤٦) المصدر السابق جـ ٢٠ ق ١ ص ٩٦ .

فى عزل الامام يجب أن لا ينازع ، أما محاكمته فيجب أن
يعهد بها الى الامام الجديد ، لان ذنب الامام اذا بلغ حد
الفسق أو استوجب اقامة الحد عليه وجب عزله ، وكانت
محاكمته الى الامام الجديد .. (٤٧) ، لانه « اذا كـانت
الامة تقيمه اماما ليقيم الحدود ، فما الذى يمنع اذا وقع
منه ما يوجب الحد أن تقيم اماما سواه ، فيقيم عليـه
الحد ؟ ثم كذلك أبدا يفعل فى الاوقات اذا عرض عليـه
هذا الفعل ، فلا يؤدى ذلك الى ائمة لا نهاية لهم » (٤٨) ،
كما زعمت الشيعة ..

بل لقد مثل المعتزلة حال الامام اذا وقع منه ماينـافى
منصبه ومهامه وشروطه بحال الامام اذا مات ، فكما أن
الموت يجعل منصب الامام شاغرا ، فكذلك الحدث المخـل
بمنصب الامامة يجعل هذا المنصب شاغرا ، مما يستوجب
اقامة امام جديد بعد عزل الامام السابق .. وذلك عندهم
أمر مجمع عليه « لانه لا خلاف أنه متى ظهر من الامـام
مايوجب خلعه ، ان الواجب على المسلمين اقامة امـام
سواه ، وان ذلك بمنزلة موته ! » (٤٩) .

هذا عن حق الامة فى عزل الامام ، من حيث المبدأ ..
اما عن الاسباب التى تجعل هذا الحق للامة ، أو ، بمعنى
ادق ، التى تخرج هذا الحق من دائرة « القـوة » الى
دائرة « الفعل » فهى وقوع حدث يستوجب الخلـع ،
اذ لا عزل الا بحدث ، ولا يمكن أن يكون العزل متروكـا

(٤٧) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ١ ص ٥٣ .
(٤٨) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ١ ص ٣١٠ .
(٤٩) المصدر السابق جـ ٢٠ ق ٢ ص ٤١ .

للاهواء ، ولا للافراد ، وانما هو حق لاهل الاختيار ، ينهض به ممثلوهم ، على نحو مايحدث فى الاختيار والترشيح والبيعة والعقد .. هذا ما اتفق عليه كل الذين اعترفوا للامة بهذا الحق .. فالباقلانى ، من الاشعرية ، يسأل :

ـ « هل تملك الامة فسخ العقد على الامام من غير حدث يوجب خلعه ، كما أنها تملك العقد له » ؟

ـ ويجيب : « لا .. » (٥٠) .

وأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقول : « والامامة اذا انعقدت لم يكن لاحد فسخها من غير أن يكون هناك حادث يوجب الفسخ .. » (٥١) ، كما يقول القاضى عبد الجبار : ان الشرع قد أوجب فى الامام « انه لا يخلع الا عن فسق » وهو فى ذلك يفارق منصب الامارة والامير وغيره من المناصب ، التى يجوز فيها العزل دون فسق أو حدث ، فلقد « ثبت بالشرع ، فى الامامة ، ان الخلع والازالة لا تجوز من غير حدث .. وان خلعه لا يجوز مع السلامة ، لاجماعهم على ذلك » .. أما الدليل الشرعى الذى يقدمه القاضى عبد الجبار ، فهو ماحدث على عهد عثمان ، لانهم قد انقسموا يومئذ الى فريقين اثنين :الذين رأوا انه قد أحدث أحداثا تستوجب الخلع طالبوا بخلعه ، والذين أنكروا احداثه لاحداث تستوجب الخلع أنكروا طلب خلعه ، ولم يكن هناك فريق ثالث .. يقول القاضى : « .. لانهم اختلفوا فى أيام عثمان على قولين ، لا ثالث لهما : أما من يقول : انه أحدث مايوجب خلعه . واما من

(٥٠) (التمهيد) ص ١٧٩ .
(٥١) (كتاب الامامة) لابى يعلى . ص ٢١٣ .

يقول : لم يحدث حدثا ، فلا يجوز خلعه . فما خرج من هذين القولين فهو باطل بالاتفاق .. » (٥٢) .

ولقد قلنا : أن خلع الامام يجب ان يتم بطريق منظم ، كما يتم اختياره وترشيحه والعقد له بطريق منظم ، ورغم ندرة الحديث عن الهيئات والتنظيمات الدستورية فى الفكر الاسلامى ، واختفائها من الواقع العملى للحياةالسياسية التى غلب عليها الاستبداد بالسلطة ، الا ان المعتزلة يشيرون الى ضرورة ذلك التنظيم واختصاصه بخلع الامام : فيقولون ردا على الشيعة الذين ينكرون مبدأ وقوع الخطأ من الامام ، ومن ثم ينكرون عزله : « .. فيجوز فى الامام أن يخطىء ، ويكون هناك من ينبهه ويقومه ، وهم الامة والعلماء الذين يبينون له موضع الخطأ ويعدلون به الى الصواب . ولسنا نعنى بذلك اجتماع الامة ، وانما نريد فرقة ممن يقرب منه ، ويحضره من العلماء ، ومن يعرف موضع الغلط والتنبيه عليه ، لان ذلك عندنا يقوم مقام تنبيه الامة ، لانه لابد من دليل ظاهر على موضع الخطأ منه . لانه لا يخلو ما أخطأ فيه من أن يكون من باب الاجتهاد ، فما هذا حاله لا ينسب فيه الى الغلط ، بل يجوز أن يكون مصيبا ، وان كان مخالفا لغيره من المجتهدين وان كان من باب الادلة فلابد من أن يكون الدليل ظاهرا . فاذا نبهه العلماء صار ذلك تقويما له ، واستدرك على نفسه ، فان لم يفعل خرج عن كونه اماما ، ولزم اقامة غيره .. » (٥٣) .

(٥٢) (المغنى) جـ ٢٠ ق ١ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
(٥٣) المصدر السابق . جـ ١٥ ص ٢٥١ .

فالمطلوب هنا هو : فرقة وجماعة وهيئة قائمة فى العاصمة ، وقريبة من الامام ، ومن أعضائها : العلماء ، وأهل الخبرة والاختصاص فى المواطن والفروع التى تحدث فيها أخطاء الامام ، أى « من يعرف موضع الغلط والتنبيه عليه » .. ولهذه الهيئة أن تنظر ، فان كان الحدث عن اجتهاد ، فلا يجب أن يؤاخذ الامام ، والا فان لها ان تنبه وتحذر وتنذر ، فان استجاب استمر على امامته ، والا خرج عن كونه اماما ولزم اقامة غيره ..

ولقد اتفق المعتزلة على أن الاحداث التى ينعزل لها الامام هى التى تبلغ درجة الفسق أو مايجرى مجرى الفسق ، واستندوا فى ذلك الى اجماع الصحابة ، وقالوا: لقد « ثبت باجماع الصحابة أن الامام يجب أن يخلع بحدث يجرى مجرى الفسق ، لانه لا خلاف بين الصحابة فى ذلك وانما اختلفوا فى أمر عثمان : هل أحدث حدثا يوجب خلعه ؟ أم لم يحدث ؟ » (٥٤) .

وليس ضروريا أن يبلغ فى الفسق حد الكفر ، كما اشترط ذلك نفر من أصحاب الحديث ، لان مادون الكفر من الفسق يقدح فى عدالته (٥٥) ، فالنهى عن المنكر ، مثلا ، واجب عليه ، فاذا ترك النهى عنه كان ذلك فسقا يوجب عزله .. (٥٦) ، وكما يكون الفسق بالذنب الكبير يقترفه بجوارحه كذلك اعتبر المعتزلة ان الاعتقاد الفاسد المجانب لمذهب أهل الحق يعد فسقا ينعزل له الامام .. (٥٧) .

(٥٤) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ١ ص ٢٠٣ .
(٥٥) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
(٥٦) (شرح نهج البلاغة) جـ ٢ ص ٣٢٣ .
(٥٧) (المغنى) جـ ٢٠ ق ص ١٧٠ .

ولما كان عزل الامام يتم بواسطة ممثلى الامة ، فان هذا العزل يتم بظهور الفسق عليه ومنه ، لا بنفس الفسق اذا كان خفيا مستترا ، لانه لا سبيل عندئذ الى طرح قضية عزله على الامة وممثليها (٥٨) .. وفى حال ما اذا ظهر منه الفسق ، ثم تاب منه قبل أن تعزله الامة وتختار لها اماما جديدا ، فمن المعتزلة من يرى ضرورة امضاء عزله ، ومنهم من يعتبر توبته مبررا لاستمراره فى الامامة .. (٥٩) .

ومثل الفسق ، فى وجوب عزل الامام : النقص فى بدنه ، الذى يؤثر فى الصفات اللازمة لتمكنه وقدرته على اداء ما فوضت له الامة من المهام . وهذا النقص كما يكون فى الحواس يكون فى الاعضاء وفى التصرف .. (٦٠).

وكذلك يجب عزل الامام اذا خرج عن العدل الى الجور ، لانه « أن حكم بالحق استديمت امامته ، وان حكم بالجور انتقض أمره ، وتعين خلعه .. » (٦١) ، لان المعتزلة يتفقون ، ومعهم غيرهم كثيرون ، على وجوب عزله ، بل والثورة عليه اذا لم يعتزل ..

كذلك قال المعتزلة بخلع الامام اذا ضعف عن أمر الامة ، وقالوا انه حتى الصحابة الذين لم يقولوا بفسق عثمان ، ومنهم على بن أبى طالب ، ولم يرتبوا القول بعزله على الفسق ، فانهم قالوا بضعفه « عن تدبير الخلافة ،

(٥٨) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
(٥٩) المصدر السابق . جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٧١ .
(٦٠) (الاحكام السلطانية) للماوردى . ص ١٧ .
(٦١) (شرح نهج البلاغة) جـ ٩ ص ٢٩٤ .

وان اهله غلبوا عليه ، واستبدوا بالامر دونه ، فاستعجزه المسلمون ، واستسقطوا رايه ، فصار حكمه حكم الامام اذا عمى ، او أسره العدو ، فانه ينخلع من الامامة » (٦٢) !

وفي استدلال المعتزلة على مشروعية عزل الامة لامامها اذا حدث منه شيء من ذلك استشهدوا ، وهم يردون على الشيعة ، باحدى خطب علي بن ابي طالب في اهل العراق عندما قال : « ... وليس يجب انكار امامة من عقدت له الامامة ، الا : أن يجور في حكم ، او يعطل حدا ، او يضعف عن القيام بها .. » (٦٣) .

فهو هنا يذكر من الاسباب الموجبة لعزل الامام عن الامامة : الجور ، وتعطيل الحدود ، والضعف عن النهوض بما فوضت له الامة من أمورها ... وهو ماقالت به المعتزلة وانكرته الشيعة في قضية عزل الامام ..

وعلى حين اتفقت كلمة المعتزلة في هذه القضية فان اهل السنة ، من الاشعرية واصحاب الحديث قد اختلفوا فيها .. فالايجي ، في « المواقف » والجرجاني في شرحها يقولان بخلعه وعزله من قبل الامة اذا حدث منه « مايوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس امور الدين ، كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلائها .. » ، وفي حالة ما اذا كان خلعه لا يتيسر الا بفتنة — « ثورة » — وقتال اختار الناس ادنى الضررين ، فان كان ضرر القتال أخف من ضرر بقائه اختاروا خلعه بالقتال ، والا تحملوه مخافة الضرر الاشد .. (٦٤) ، والبغدادي يقف مع حق الامة

(٦٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٥٤ .
(٦٣) (تثبيت دلائل النبوة) ج ١ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .
(٦٤) (شرح المواقف) مجلد ٣ ص ٢٦٧ .

في عزله ، وكما أن الزيغ عن العدل يوجب عزل الولاة والعمال والقضاة ، فهو كمثلهم .. (٦٥) . وبذلك يقول الجويني أيضا .. (٦٦) ، وهو مذهب ابن حزم ، من الظاهرية ، الذي يقول : ان على الامام أن يحكم بالكتاب والسنة « فان زاغ عن شيء منهما منع من ذلك ، واقيم عليه الحد والحق ، فان لم يؤمن اذاه الا بخلعه خلع وولي غيره منهم .. (٦٧) ، فهو يضيف الى الحالات التي يخلع فيها الامام ، غير الفسق .. الخ .. ما اذا خيف منه الاذى ، ولم تأمن الامة اذاه الا بخلعه .. كما قال الشافعي بعزله للفسق والجور ، لان الفاسق ليس من اهل الولاية؛ فكيف ينظر لغيره اذا كان لاينظر لنفسه ؟! (٦٨) .

اما الذين انكروا خلعه ، فيشير الباقلاني الى مذهبهم بقوله : « وقال الجمهور من أهل الاثبات — « الصفاتية والمشبهة » — واصحاب الحديث : لا ينخلع بهذه الامور — « الفسق والظلم وتعطيل الحدود » — ولا يجب الخروج عليه ، بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته في شيء مما يدعو اليه من معاصي الله .. » كما يقول : « وعند أصحابنا ان حدوث الفسق في الامام ، بعد العقد له ، لا يوجب خلعه ، وان كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطل العقد له ووجب العدول عنه .. » (٦٩) .

(٦٥) (أصول الدين) للبغدادي . ص ٢٧٨ .
(٦٦) (كتاب الارشاد) ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .
(٦٧) (الفصل في الملل والاهواء والنحل) ج ٤ ص ١٠٢ .
(٦٨) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٨ .
(٦٩) (التمهيد) ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

فالفسق الظاهر ، والظلم ، وغصب الاموال ، وتناول الناس بالضرب والاذى ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، لا يوجب خلع هذا الامام الذى يأتى كل ذلك ، عند هؤلاء .. بل يكتفون بوعظه ، وبترك طاعته فى « شىء » مما يدعو اليه من معاصى الله .. أى انهم يبيحون طاعته فى « شىء » من المعاصى ، وترك طاعته فى « شىء » منها ؟!..

ويذهب النسفى ، من الماتريدية ، هذا المذهب ، ومعه التفتازانى ، شارح عقائده ، ولكنهما يمعنان فى الغرابة عندما يعللانه بشيوع الجور والفسق فى البلاد بعد الخلفاء الراشدين ، فيقولان : « .. ولا ينعزل الامام بالفسق: أى بالخروج من طاعة الله تعالى ، والجور : أى الظلم على عباد الله تعالى ، لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الائمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين ، والسلف كانوا ينقادون لهم ، ويقيمون الجمع والاعياد باذنهم ، ولا يرون الخروج عليهم (٧٠) » . فيتجاهلان اجماع سلف الامة على وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومذهب أغلب هؤلاء السلف فى وجوب الخروج والسيف لتحقيق هذه الغاية الشريفة .

ويذهب هذا المذهب نفر آخرون من اهل السنة ، ولكنهم يمعنون فى نوع آخر من الاغراب ، عندمايتجاهلون قول من قال منهم بعزل الامام بالفسق والجور ، أو يهونون من رأى هذا الفريق ، فيقول النووى « ٦٣١ — ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ — ١٢٧٧ م » : « واجمع أهل السنة أنه

(٧٠) (شرح العقائد النسفية) ص ٤٨٨ .

لا ينعزل السلطان بالفسق ، واما الوجه المذكور فى كتب الفقه لبعض اصحابنا انه ينعزل — وحكى عن المعتزلة ايضا — فغلط من قائله ، مخالف للاجماع .. وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن واراقة الدماء وفساد ذات البين ، فتكون المفسدة فى عزله أكثر منها فى بقائه .. » . وينقل النووى عن القاضى عياض « ٤٧٦ — ٥٤٤ هـ ١٠٨٣ — ١١٤٩ م » قوله : « وقال جماهير أهل السنة ، من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين : لاينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه وتخويفه ، للاحاديث الواردة فى ذلك » ..

ويحاول أصحاب هذا المذهب ، مذهب الاجماع على الخضوع والطاعة لائمة الجور الفسقة الظلمة ، يحاولون تفادى حجة من احتج بخروج الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بنى أمية ، وخروج « جماعة عظيمة من التابعين والصدر الاول على الحجاج مع ابن الاشعث » فيقولون : ان هذا الخروج على الحجاج لم يكن لمجرد الفسق ، بل لتغيير الشرع ومظاهرة الكفر .. ولكنهم لم يقولوا : هل كان ذلك هو حال يزيد وعبد الملك بن مروان ، اللذين خرج عليهما الحسين وابن الزبير ؟!.. كما يسلكون للخروج من هذا الحرج سبيلا آخر عندما يزعمون أن الاجماع على عدم العزل والخروج ، قد تم بعد ذلك العصر الذى خرج فيه : الحسين ، وابن الزبير وابن الاشعث مع اهل الصدر الاول والتابعين !! (٧١) .

(٧١) (شرح النووى) على (صحيح مسلم) جـ ٢ ص ٢٢٩ .

والى مذهب هذا الفريق من الاشعرية والماتريدية ذهب اصحاب الحديث ، الذين انكروا عزل الامام بالجور او الفسق ، سواء أكان فسق جارحة أم فسق اعتقاد .. « لان فسقه لا يخرجه عن الملة ، ولا يمنعه من النظر فيما نصب له ، فلا يجب خلعه سواء أكان الفسق متعلقا بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات .. كأخذ الاموال ، وضرب الابشار ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، وشرب الخمور ، ونحو ذلك .. او كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق .. » .

ومن عجب ان اصحاب هذا المذهب يوجبون عزل الامام اذا ضعف بصره (٧٢) ، ولا يوجبون عزله اذا جرحت عدالته ففسق وفجر ، وذهب فى الناس مذهب الجور والظلم والاستبداد !؟ ..

وغنى عن التعليق ان هذا المذهب — كما يبدو صراحة من تعليل التفتازانى بأن الجور والفسق قد عم بعد عهد الخلفاء الراشدين — مستمد من الواقع الظالم والظلم الذى ساد فى فترات معينة ومواطن محددة فى التاريخ السياسى للعرب والمسلمين ، وليس مستمدا من روح الاسلام وتعاليمه .. فيظل المعتزلة ، ومن وافقهم ، فرسان الدفاع عن الفكر الاسلامى النقى فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر عندما يوجبون عزل الامام بالفسق ، والجور ، والضعف عن القيام بأمر المسلمين ..

(٧٢) ابو يعلى (كتاب الامامة) ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ . و (الاحكام السلطانية) ص ٤ — ٦ .

اما عن استخدام القوة ، وخاصة القوة المسلحة كسبيل لعزل الامام الفاسق والجائر — وهى القضية التى كانوا يسمونها : « السيف » — فان الخلاف من حولها يماثل الخلاف على خلع هذا الامام وعزله .. والاشعرى يلخص مقالات الاسلاميين فى هذه القضية على هذا النحو :

١ — مقالة المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة:

التى اوجبت استخدام السيف فى عزل الامام والثورة عليه ، عند حدوث الاحداث ، بشرط التمكن من الثورة التى تزيل البغى واهله ، وتقيم النظام الحق .. ولقد استدلوا على مقالتهم فى السيف بقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٧٣) ، وقوله : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء الى أمر الله » (٧٤) . وقول الله لابراهيم عندما سأله عن مكان ذريته من ولاية الامر : « لا ينال عهدى الظالمين » (٧٥) .. (٧٦) ..

والمعتزلة يوجبون الخروج على ائمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجين عليهم « وأن كانوا ضالين فى عقيدة اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم » لان الضال بشبهة أعدل واقرب الى الحق من الفاسق المتغلب بغير شبهة ، ولذلك فهم يرون نصرة الخوارج على معاوية ، لانهم كانوا ملتزمين بالدين بينما لم يظهر على معاوية مثل ذلك (٧٧) .. واشترط ابو بكر الاصم ان يكون الخروج

(٧٣) المائدة : ٢ .
(٧٤) الحجرات : ٩
(٧٥) البقرة : ١٢٤ .
(٧٦) (مقالات الاسلاميين) جـ ٢ ص ١٤٠ .
(٧٧) (شرح نهج البلاغة) جـ ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ .

مع امام عادل قد عقد الثوار له البيعة كي يقــودهم فى الخروج .. (٧٨) . والقاضى عبد الجبار يعبر عن رأى المعتزله هذا ، ويربطه بتراث المسلمين فى الثــوره على ائمة الجور ، فيقول :

« وما يحل لمسلم أن يخلى أئمة الضلالة وولاة الجور اذا وجد أعوانا ، وغلب فى ظنه انه يتمكن من منعهم من الجور ، كمـا فعل الحسن والحسين ، وكما فعل القراء حين اعانوا ابن الاشعث فى الخروج على عبد الملك بن مروان ، وكما فعل اهل المدينة فى وقعة الحرة ، وكمـا فعل اهل مكة مع ابن الزبير حين مات معاوية ، وكما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما فعل يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، فيما أنكروه من المنكر .. (٧٩) .

والزيدية بأجمعها قالت بقول المعتزلة هذا ، واشترطوا فى الثائرين أن يبلغ عددهم عدد اهل بدر ، ثلثمائة وبضعة عشر ثائرا ، ولقد طبقوا مقالتهم هذه عمليا ، فبــدات فرقتهم بثورة زيد بن على بالكوفة ، ثم ابنه يحيى بن زيد بخراسان (٨٠) ، واستمرت ثوراتهم حتى لقد جعلوا من الخروج واشهار السيف البديل عن العقد بالنسبة للامام ..

وذهبت الخوارج كلها ، كذلك ، هذا المذهب ، فقالوا بوجوب « ازالة أئمة الجور ومنعهم أن يكونوا أئمة ، بأى

(٧٨) (مقالات الاسلاميين) جـ ٢ ص ١٤٠ .

(٧٩) (تثبيت دلائل النبوة) جـ ٢ ص ٥٧٤ ، ٢٧٥ .

(٨٠) المصدر السابق . جـ ١ ص ١٥٠ . و (ثورة زيد بن على) ص ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

شىء قدروا عليه ، بالسيف أو بغير السيف .. » (٨١) .

وعند الخوارج أن الخروج يجب اذا بلغ المنكرون على أئمة الجور أربعين رجلا ، وهذا هو حد « الشراة » ، وعليهم الخروج : « حتى يموتوا أو يظهر دين الله ويخمد الكفر والجور .. » ولا يحل لهم المقام الا اذا نقص عددهم عن ثلاثة رجال .. فان نقصوا عن الثلاثة قعدوا ، وكتموا عقيدتهم ، وكانوا على مسلك « الكتمان » ، اذ مســالك الدين عندهم اربعة : الظهور : وهو قيام دولتهم ونظامهم تحت قيادة امام الظهور .. والدفاع : وهو التصــدى لهجوم الاعداء ، تحت قيادة امام الدفاع ، كمـا حدث يوم النهروان عندما قادهم عبد الله بن وهب الراســبى ضد جيش على بن ابى طالب . والشراء ـ وذكرنا معناه ـ واخيرا : الكتمان .. (٨٢) .

٢ ـ مقالة الشيعة ، من غير الزيدية :

وهم يرفضون استخدام السيف ، بل والخروج أصلا الا مع امامهم الغائب المنتظر عندما يظهر (٨٣) ..

٣ ـ مقالة اصحاب الحديث واهل السنة :

الذين انكروا الخروج بالسيف على ائمة الجور ، حتى لو قتل هؤلاء « الائمة » الرجال واسترقوا الذرية وسبوها وقالوا بامامة الفاجر والفاسق !! (٨٤) .

هذه هى مقالات فرق الاسلام فى السيف ، اى فى

(٨١) (مقالات الاسلاميين) جـ ١ ص ٢٠٤ .

(٨٢) (مقدمة التوحيد وشروحها) ص ٥٠ ـ ٥٥ .

(٨٣) (مقالات الاسلاميين) جـ ٢ ص ١٤٠ .

(٨٤) المصدر السابق . جـ ١ ص ٣٤٨ . جـ ٢ ص ١٤٠ .

الثورة والخروج المسلح على ائمة الجور والفسق والفساد ..

***

وقضية اخرى قد ارتبطت فى الفكر الاسلامى بقبول فكرة الثورة او رفضها ، وجودا وعدما .. تلك هى قضية « المهدى المنتظر » ، الذى سياتى كى يملأ الارض عدلا بعد ان ملئت جورا ..

ومعلوم ومشهور ان هذه الفكرة هى اقدم فى التراث الانسانى من ظهور الاسلام وظهور الخلاف على الامامة بين اهله .. فلقد عرفها الفرس .. بل وقامت على أساسها عقيدة « المسيح والمخلص » فى التراث الدينى للعبرانيين ..

والجانب الذى نريد ان نشير اليه هنا من فكرة « المهدى والمهدية » هو ان الطابع المثالى الذى صورت به قصة المهدى وظهوره ، والعدل المطلق الذى سيتحقق على يديه ، قد كان رد فعل للظلم والجور الذى استشرى فى تلك المجتمعات ، فكانت « المهدية » حلم الانسان المقهور فى مجتمع سدت فيه سبل العدل والانصاف ..

ولما عجز هذا الانسان عن تحقيق حلمه فى العدل على ارض الواقع ، تعلق بهذا الحلم الذى سيحققه ذلك المنتظر فى يوم من الايام .. ولذلك انتشرت فكرة « المهدى والمهدية » فى صفوف الفرق التى رفضت الخروج على ائمة الجور ، وعارضت استخدام الثورة والسلاح كسبيل لتغيير المظالم التى يئن منها الناس .. لقد استبدلت هذه الفرق الحلم المثالى بالثورة التى رفضتها ، على حين لم

تنتشر تلك الفكرة المثالية فى صفوف الفرق التى مارست محاولات التغيير وسعت سعيا عمليا لاستبدال المظالم بقدر من العدل ييسر الحياة للانسان ..

فالخوارج ، والزيدية ، لم يعيروا التفاتا لهذه العقيدة، لان ائمتهم الذين شهروا سيوفهم وقاتلوا كانوا هم المهديين الحقيقيين ، بينما انتظر الاخرون مخلصيهم ، ولايزالون حتى الآن ينتظرون ! . وكذلك لم يكن لهذه العقيدة شان يذكر فى فكر المعتزلة وحركتهم .. اما الشيعة الاثنى عشرية ، واولئك الذين حرموا الخروج ورفضوا السيف من اهل السنة ، فان قعودهم عن استخدام سبيل الثورة فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر جعلهم يحولون طاقات السعى الى العدل عندهم من ميدان الواقع والتطبيق الى ميدان الحلم والوهم والخيال .. (٨٥) .

بل لقد تمدت هذه الظاهرة نطاق الفرق الى مجال القبائل العربية التى استبعدتها العصبية القرشية عن ميدان السلطة وميزات الحكم ومغانمه .. فالقحطانيون ينتظرون « القحطانى المنتظر » ، والمضريون ينتظرون « التميمى » ، وكلب تنتظر « الكلبى » (٨٦) .. الخ .. الخ .. لانهم جميعا قد استبعدهم النسابون من القرشية فاغلقوا امامهم الطريق الى الخلافة ، نظريا ، كمااستبعدهم الامويون فاغلقوا طريق الحكم فى وجوههم عمليا ..

(٨٥) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٧ .

(٨٦) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٢١ ، ١٢٢ .

فصعدوا احساسهم بالظلم والقهر والاحباط فى شكل هذه العقيدة المثالية التى شاعت فى صفوفهم فى ذلك الحين .

بل ان هناك فرقا بعينها تراوحت عقيدتها فى «المهدى» وتغيرت بتغير موقفها من الثورة وسل السيف ضد أئمة الجور .. فالكيسانية ، على عهد محمد بن الحنفية ، ثارت بقيادة المختار الثقفى ، وفى ذلك العهد كان ابن الحنفية ينكر فكرة المهدى . ويرفض تلقيبه بالمهدى ، بالمعنى المثالى الذى يتحدث عن المخلص المنتظر ، فلقد قال عندما سلم عليه البعض بقولهم : سلام عليك يا مهدى : « اجل انا مهدى ، اهدى الى الرشد والخير ، اسمى اسم نبى الله، وكنيتى كنية نبى الله . فاذا سلم احدكم فليقل : سلام عليك يامحمد ، السلام عليك يا ابا القاسم (٨٧) » . فهو طلب منهم ان لا يسلموا عليه باسم المهدى ، ويغلق الباب امام هذه العقيدة كى لا تنتشر فى الكيسانية ..

وعندما فشلت ثورة المختار ، ومات ابن الحنفية ، وساد الاحباط واليأس فى الكيسانية ، كغيرها من فرق الشيعة التى اتخذت الامامة امامة دينية ، ورفضت الثورة والخروج ، عند ذلك سادت عقيدة « المهدى والمهدية » فى الكيسانية ، وقالوا : ان مهديهم هو محمد ابن الحنفية ، وانه حى لم يمت ، فى جبل رضوى ، سيعود ليملأ الارض عدلا بعد ان ملئت جورا .. وقرأنا ابيات كثير التى تقول :

هو المهدى خبرناه كعب
اخو الاحبار فى الحقب الخوالى

(٨٧) (طبقات ابن سعد) جـ ٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

اقـر الله عينى اذ دعانى
امين الله يلطف فى السؤال
وأثنى فى هواى على خيرا
وساءل عن بنى وكيف حالى (٨٨)

أما الذين قبضوا على زمام السلطة واستأثروا بالخلافة فانهم سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، ورأوا ان المهدى هو من بيده السلطة وتحت أمرته الجيوش ... وعن هذا الموقف يعبر على بن الجهم ، شاعر المتوكل العباسى ، عندما يقول :

ورافضة تقول : بشعب رضوى
امام . خاب ذلك من امام !
امام من له عشرون الفا
من الاتراك مشرعة السهام ؟! (٨٩)

هكذا تفاوت الموقف من عقيدة « المهدى » بتفاوت الموقع من السلطة والموقف من هذه السلطة أيضا :

❋ فالذين استأثروا بها سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، ورأوا ان القوة فى الدولة والجيش لا فى هذا الحلم العقيم .

❋ والذين اعتنقوا عقيدة الثورة والخروج على أئمة الجور رأوا فى ثوراتهم وقادتهم السبيل الوحيد والمعقول للخلاص ، فرفضوا ذلك الحلم أيضا ..

❋ أما الذين أصابهم الظلم والاضطهاد ، وفى ذات الوقت نكصوا عن طريق الثورة والخروج المسلح لتغيير

(٨٨) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ٦١ .
(٨٩) (الاغانى) جـ ١٠ ص ٣٦٦٩ .

واقعهم ، فانهم تعلقوا بهذا الوهم ، وعلقوا امالهم فى الخلاص على « المهدى » وعقيدة « المهدية » ، وقالوا . « ان طبيعة الوضع الفاسد فى البشر ، البالغة الغاية فى الفساد والظلم .. تقتضى انتظار هذا المصلح « المهدى » لانقاذ العالم مما هو فيه » .. (٩٠) ، وذلك بدلا من ان يقولوا : ان طبيعة هذا الوضع الفاسد تقتضى الثورة عليه لتغييره واستبداله بوضع اقرب الى العدل والانصاف .

والامر الذى يؤكد ان النكوص عن طريق الثورة ، والخوف من مخاطرها هو الذى دفع هذا الفريق الى ذلك الموقف هو ما عللوا به فكرة غيبة « المهدى » ، واسبابها ، فهم يجيبون عن سؤال : « ما السبب المانع من ظهوره ؟ والمقتضى لغيبته ؟؟ » . بقولهم : « يجب ان يكون السبب فى ذلك هو الخوف على النفس ، لان ما دون النفس من الآلام يتحمله الامام ، ولا يترك الظهور لاجله .. » (٩١) .

فالفارق بين هذا الموقف الذى يخشى صاحبه على نفسه ، وبين موقف الخوارج فى ثورتهم المتصلة ، والزيدية فى خروجهم المتكرر ، و المعتزلة فى الثورات التى سنتحدث عنها بعد قليل .. هو الفارق بين الذين سلوا السيف كى يغيروا الواقع ، دون وجل من الموت او رهبة من الحرب ، وبين الذين حولوا الامامة الى عقيدة روحية ، وعلقوا الآمال فى التغيير على عقيدة المهدى وظهوره عندما يأذن الله له بذلك الظهور ! ..

(٩٠) (عقائد الامامية) ص ٧٨ .

(٩١) (تلخيص الشافى) جـ ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

الفصل الثانى

حتمية المعارضة لبنى أمية

يخطىء البعض عندما يعتقد ان المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية ، ولقد شاع هذا الخطأ حتى أصبح القارىء الذى يقرأ عن أصل « الامر بالمعروف والنهى عن المنكر » يظن ان ذلك امر يتعلق بالموعظة الحسنة والدفع بالتى هى احسن فى ميدان الاخلاق الفردية ، أو الاجتماعية على اكثر التقديرات تعميما ... وان اصل « المنزلة بين المنزلتين » هو جزء من جدل عقيم يجب ان يوضع حيث توضع آثار العصور القديمة ، وليس فيه مايستحق الاستلهام والاستيحاء .. وان أصل « العدل » والقول بالاختيار ، وان كان هاما فيما يتعلق بالحرية ، الا انه قد اقتصر فى البحث والتناول على حرية الفرد ازاء خالقه ، وسلطان الخالق على الناس ، دون ان تمتد ابعاد هذا البحث لتشمل المجتمع بما فيه من علاقات متعددة الميادين والمجالات ..

وهذا الخطأ الشائع ليس وقفا على المثقفين غير المتخصصين فى الدراسات والعلوم الاسلامية ، بل لقد اصاب بعض الدراسات الهامة التى ظهرت فى هذا الميدان .. فعندما نقرأ مثلا : « ان المعتزلة ينبغى ان ينظر اليهم

ـ اولا ـ على أنهم فرقة دينية فلسفية ، ثم سياسية بعد ذلك » وان مراجعة أصولهم الخمسة تجعلنا لا نجد منها « ما يمكن أن يعتبر مبدأ سياسيا الا الامر بالمعروف والنهى عن المنكر » ، ومع ذلك فان هذا الاصل ليس سياسيا تماما ، لانهم تناولوه وقالوا به باعتباره « جزءا من الايمان » ، كما أن « بحث مرتكب الكبيرة ـ « المنزلة بين المنزلتين » ـ لم يبدأ لذاته ، وانما كان فرعا عن البحث فى حقيقة الايمان .. » .

عندما نقرأ ذلك نقول : ان هذا الخطأ الشائع قد أصاب مثل هذه الدراسة ، ولن يشفع لها أن تقول ، بعد تجريد اصول المعتزلة من الطابع السياسى ، والحكم بأن هذه الفرقة « دينية » أولا ، ثم سياسية بعد ذلك ، لن يشفع لهذا الخطأ القول بأن « المعتزلة قد أبدوا آراءهم السياسية فى أكثر المسائل التى كانت موضع بحث فى هذا العصر ، واشتركوا أيضا فى السياسة العملية ، فكان اثرهم اذن فى ناحيتى السياسة النظرية والعملية اثرا خطيرا .. » (٩٢) .

ولقد كان باستطاعتنا أن نحيل فى نقض هذا الخطأ على ما قدمناه فى القسم الاول من هذه الدراسة عن المعتزلة ، ونشأتهم السياسية ، وأن نسهم فى تبديد هذا الوهم ، ما ثبت فى هذا البحث ، من ان نشأة كل الفرق الهامة فى الاسلام انما كانت نشأة سياسية ، وان السياسة ، والامامة بالذات ، هى التى فرقت المسلمين فرقا ، ووحدت الجماعات والافراد فى فرقة او مذهب متحد ، وأن المسائل

(٩٢) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٥ .

الدينية المحضة لم تكن سببا فى نشأة فرقة من الفرق الاساسية فى يوم من الايام ، فقضية « التشبيه والتنزيه » ، رغم اهميتها وحساسيتها ، لتعلقها بتصور الناس لذات الههم ، لم تفرق المسلمين كما فرقتهم الامامة .. بل وجدنا فى صفوف الشيعة « مجسمة » و « منزهة » ، جمعهم مذهب واحد فى الامامة ، ولم يفرق بينهم التشبيه والتنزيه ، حتى كان هشام بن الحكم من رؤوس المجسمة ، وامامه جعفر الصادق من المنزهين .. ووجدنا فى صفوف الخوارج أغلبية تقول بالاختيار ، واقلية لا تقول به ، ولكن جمعهم مذهب واحد فى الامامة والسياسة والخروج على ائمة الجور والفساد ..

فلقد كانت السياسة ، اذن ، والامامة بوجه اخص ، هى المحك الذى ولد شرارات الفرق والمذاهب فى الاسلام ، ولقد ثبت من اشاراتنا الى أصول المعتزلة الخمسة فى القسم الاول من هذه الدراسة الطبيعية السياسية فى هذه الاصول ، والعامل السياسى فى نشأتها وتبلورها وتطورها ..

كما ان الابواب والفصول التى عرضنا فيها نظرية الامامة وفلسفة الحكم واصوله عند المعتزلة ، مقارنة بها عند الفرق الاخرى ، تثبت دور العامل السياسى فى نشأة هذا الفكر ، وتجعل منه دورا اساسيا ، وليس ثانويا أو تابعا ، كما توحى الافكار الخاطئة التى شاعت فى هذا الموضوع .

وكما قدمنا ، فلقد كان باستطاعتنا ان نحيل فى نقض هذا الخطأ على ما قدمناه فى هذا البحث .. وكان ذلك

كافيا فى تصحيح التصور لدور المعتزلة فى الفكر السياسى الاسلامى .. ولكننا لو وقفنا عند هذا لكان كافيـــا فى ابراز دور المعتزلة كمفكرين سياسيين ، لهم فى السياسة وقضاياها الاساسية فلسفة ونمطا من أنماط التفكير ، ولبقيت بعد ذلك ثغرة تتمثل فى غياب الاجابة على هـذا السؤال : هل كان المعتزلة ـ كساسة ـ مجرد فلاسـفة سياسيين ؟ احترفوا صناعة الفكر السياسى عندما عرضوا لقضايا السياسة ؟ ام كانوا مشتغلين بالســـياسة ، خرجوا بفكرهم من ميــدان النظـر الى حيز الواقـع والتطبيق ؟؟

وعلى سبيل المثال .. فهم عندما قالوا بوجوب خلـع الامام الجائر والثورة عليه .. هل قالوا ذلك ابراء للذمة فقط ، وكنوع من انواع « الترف الفكرى » ـ فى حقـل الثورة ـ بتعبيرنا المعاصر ؟ ام انهم مارسوا العمل الثورى، وكان لهم شرف محاولة وضع فلسفتهم السياسية موضع التطبيق والتحقيق ؟؟.

ونحن نعتقد ان الاجابة على هذا السؤال ، وسـد الثغرة التى تتمثل فى بقائه دون اجابة ، هو وحده الـكفيل بتصحيح الخطأ الذى شاع فصنف المعتزلة فى الفـرق الدينية الفلسفية اولا ، والسياسية ثانيا ، ومن ثم فهو السبيل لتصحيح صورة المعتزلة ، واكتمال عناصرها فى تصور الباحثين بهذا الميدان .. وهذه هى مهمة هــذا القسم من اقسام هذا البحث ..

***

لقد نشأت المعتزلة فى العهد الاموى ، وكان لابد لها أن

تقيم عملية انتقال السلطة من دولة الخلافة الراشدة الى بنى امية ، خصوصا وأن ذلك الانتقال قد غير فى طبيعـة السلطة وشكلها ، فطبعها بطابع الملكية الوراثية، واستبدل مضمون الشورى بالجبرية والاستبداد ..

ووسط ذلك الصراع الذى احتدم حـول هــذه القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة ، أدلى المعتزلة بدلوهم فى هذا الامر ..

كانت الخوارج قد حكمت بكفر بنى امية ـ كفر شرك او كفر نعمة ، على خلاف فى ذلك ـ لانهم مرتكبو كبيرة ، بل كبائر ..

وكانت الشيعة قد حكمت بكفر كل الصحابة فيما عدا النفر القليل الذين مالت قلوبهم لتنصيب على اماما ، وفيما عدا الشيعة التى تكونت من بعد ..

وكانت المرجئة قد لجأت الى وضع الاحاديث النبـوية كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له فى الاســلام مركزا فريدا يبز به ائمة الشيعة ، بمن فيهم على بن ابى طالب .. فنسبوا الى ابن عمر انه قد روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله لمعاوية : « يا معاوية انت منى وانا منك ، لتزاحمنى على باب الجنة كهاتين .. واشار بأصبعه الوسطى والتى تليها » ! وكأنهم قد ارادوا بهذا الحديث الموضوع الرد على تفسير الشيعة ـ او وضعها ـ لحديث النبى الى على بقوله : « انت منى بمنزلة هارون من موسى .. الخ » ، وحديث الغدير : « من كنت مولاه فعلى مولاه .. » !

ونسبوا الى ابى الدرداء رواية يقول فيها : دخـل

الرسول على أم حبيبة وعندها معاوية ــ وهى زوج الرسول وأخت معاوية ــ فقال لها الرسول : « أو تحبينه يا أم حبيبة ؟ فقالت : اى والله يارسول الله ، قال : فأحبيه ؛ فانى احب معاوية ، واحب من يحبه ، وجبريل وميكائيل يحبان معاوية ، والله عز وجل أشد حبا لمعاوية من جبريل وميكائيل » ! .. وهم يردون بذلك على الاحاديث المشابهة التى روتها الشيعة فى مناقب على ، والتى لا تختلف إلا فى استبدال اسم معاوية بعلى ، تقريبا ؟!..

ونسبوا الى العرباض بن سارية أنه سمع الرســول يقول : « اللهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له فى البلاد ، وقه العذاب » .. فأشاروا الى أن النبى دعا له بالخلافة والحكم ؟!..

ونسبوا الى عبد الله بن عمر قوله : كنت مع رسول الله فقال : « يطلع عليكم من هذا الباب رجل من اهل الجنة» فطلع معاوية . ثم قال من الغد مثل ذلك ، فطلع معاوية ، فقال رجل : يارسول الله هو هذا ؟ قال : نعم » !

ومن الطريف فى قصة وضع الاحاديث أنه قد جاء من نسب الى عبد الله بن عمر ذاته قوله : « كنت مع رسول الله ، فقال : « يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتى يبعث يوم القيامة على غير ملتى ــ أو على غير سنتى ... فطلع معاوية . فقال : هو هذا » !

كما قد جاء من نسب الى ابن مسعود قوله : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم معــاوية على منبرى هذا فاقتلوه ! » (٩٣) .

(٩٣) أنظر فى كل هذه الاحاديث (كتاب الامامة) لابى يعلى . ص ٢٠٨ ــ ٢١٠ (فصل فى امامة معاوية) .

وسط هــذا الصراع الفكرى ــ الذى امتهنت بعض اطرافه قدسية الحديث وعقول الامة ، والذى بلغ حــد الحرب والثورة الخارجية المستمرة ، حاول المعتزلة ، بالعقل والمنطق ، ان يقدموا تقييما للدولة الاموية ،ويحددوا الموقف منها ، فى ضوء اصولهم الفكرية التى كونت مذهب فرقتهم وتيارهم الفكرى .. ولقد جاء تقييمهم لهــا فى سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منــذ ان نشأت عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .. وهم قد قسموا ذلك التطور الى « طبقات » ، اى اجيال ومراحل وفترات ..

فهناك عصر النبوة وابى بكر وعمر والسنوات الســت الاولى من حكم عثمان .. وهو عصر التوحيد ، والالفة ، واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ..

ثم عصر الاحداث التى أتاها عثمان ، والتى انتهت بقتله .. وتنصيب على بن أبى طالب خليفة على المسلمين ..

ثم عصر على ، الذى تميز بالفتن المتصلة والحروب المترادفة ، والذى استمر حتى استشهد على يد أشــقى الخلق : ابن ملجم ..!

ثم عصر الدولة الاموية ، الذى بدأ رسميا عندما تنازل الحسن بن على لمعاوية بن أبى سفيان عن الامرة ، فيمــا سمى « بعام الجماعة » ، والجاحظ يوجز تقييم المعتزلة، الذى اتفقوا عليه جميعا ، لهذا العصر فيقول : « فعندما استوى معاوية على الملك ، واستبد على بقية الشورى ؛ وعلى جماعة المسلمين من الانصار والمهاجرين فى العام الذى سموه عام الجماعة ، وما كان عام جماعة ، بل كان

عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة ، والعام الذى تحولت فيه الامامة ملكا كسرويا ، والخلافة غصبا قيصريا ، ولم يعد ذلك أجمع : الضلال والفسق ..! (٩٤) » .

فدولة بنى أمية وحكامها وولاتها ، يحكم عليها المعتزلة — فى الجملة — بالضلال والفسق ، لانها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر ، وهو تحويل الخلافة الشوروية الى ملك وراثى عضود ، ولانها مارست من المظالم والكبائر ما امتلأت به صحائف آثار كثيرة من كتب اهل الاعتزال ..

فمعاوية : استلحق زياد بن سمية ، فخالف قول الرسول عن ان الولد للفراش .. وقتل حجر بن عدى وصحبه .. واعطى مصر لعمرو بن العاص طعمة ،اقطاعا لقاء مكره واياه بعلى بن ابى طالب فى صفين وقبلها وبعدها .. وعطل الحدود بالشفاعة والقرابة .. واستبد بأموال الامة فتصرف فيها اعطاء ومنعا كما شاء .. واورث الملك لابنه يزيد .. فأحدث بذلك : ومثله كثير معه — حسب قول الجاحظ — : « أول كفرة كانت فى الامة » ! وممن كل ذلك ؟ ممن يدعى امامتها ، والخلافة عليها ؟!.. » .

ويزيد بن معاوية : كان منه ماكان ، غزا مكة ورمى الكعبة وهدم بيت الله الحرام .. وقتل الحسين .. وعاث فى الدولة فسادا طفحت به كتب التاريخ ..!

وكذلك صنعت المروانية ، خلا عمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد « الناقص » ..

هذا هو تقييم المعتزلة لمعاوية ، واغتصابه سلطة الخلافة ، وتغييره مضمونها وشكلها ، وما أحدث فى البلاد

(٩٤) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٧ — ١١ ، ١٤ — ١٦ ، ١٨٩ .

من أحداث ، وتقييمهم للدولة الاموية .. وهو تقييم قد اتفقوا عليه ، لانه كان منبع أصل « المنزلة بين المنزلتين » الذى هو أحد أصولهم الخمسة ..

فالخياط يقول عن الحكم بفسق معاوية وبنى أمية والبراءة منهم : « هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه ، ولاتعتذر من القول به ! » (٩٥) .

وابن أبى الحديد يقول : « لقد اتفقت المعتزلة على أن امراء بنى أمية كانوا فجارا ، عدا عثمان وعمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد .. » (٩٦) .

وابو على الجبائى ، يفسقهم ، ويعجب من فرقة « النوابت » ، أهل الحشو ، الذين ينكرون البراءة منهم .. (٩٧) . ويرى أن بيعة الحسن بن على لمعاوية باطلة لانها « وقعت على حد الاكراه ، لظهور اهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة .. » (٩٨) .

والقاضى عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة » وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغا لشرعية خلافته ، لانه مفتقد لشروط الامامة ، مرتكب لامور تستوجب فسقه ، اعمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال .. ولان الاجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه حتى فى حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن على بن الحنفية

(٩٥) (الانتصار) ص ٩٨ .
(٩٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٠٩ .
(٩٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٧٨ .
(٩٨) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

وابن عباس واخوته ، وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه والوقيعة فيه ..

كما روى القاضى عن شيوخه ، وقال هو كذلك : ان فسق معاوية ودولة بنى امية لا خلاف فيه ، وانما الخلاف هو فى كفر معاوية ، اذ أن البعض يشكك فى اسلامه ؟! (٩٩) .

والمعتزلة وان اختلفوا مع الخوارج ، الا انهم فى تقييمهم للفرق والمواقف السياسية فضلوا الخوارج — بما لا يقارن — على الامويين ، فالخوارج كانوا زهادا خشنين فى الدين ، ملتزمين بناموسه ، ينهون عن المنكر ، ويوجبون الخروج على ائمة الجور ، ويطلبون الحق ، ويحامون عن عقيدة اعتقدوها ، وان اخطأوا فيها .. اما معاوية : فلم يكن يطلب الحق ، ولا يحامى عن اعتقاد ، بل كان همه توطيد الملك ، حتى سلك الى ذلك كل سبيل .. (١٠٠) .

وبينما كانت الخوارج تدعو الى المساواة على أساس الدين والعقيدة ، وتزهد فى عرض الدنيا ، عمل الامويون على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصبية القبلية طورا ، وبالاستعباد المالى طورا آخر ، فكانوا يختمون اعناق المسلمين ، من الموالى ، ويوسمونهم كما توسم الخيل ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس فى الدين ، ان هم عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الامر فى الرق عند الرومان ! بل لقد باع الحجاج بعض خصوم سلطته السياسيين كما يباع الرقيق .. وعندما حباء

(٩٩) المصدر السابق جـ ٢٠ ق ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . و جـ ٢٠ ق ٢ ص ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ .

(١٠٠) (شرح نهج البلاغة) جـ ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٩ .

مسلم بن عقبة ، والى المدينة ، ليأخذ بيعة اهلها ليزيد بن معاوية ، جعلهم يبايعون — فى مسجد رسول الله — « على ان كلا منهم عبد قن لامير المؤمنين يزيد بن معاوية ! » ولم يستثن من ذلك الا الحسين بن على الذى بايعه على انه اخوه وابن عمه ! (١٠١) .

وجدير بنا أن نتنبه الى أن هذا التقييم هو تقييم سياسى ، لدولة سياسية ، نبع من أسباب سياسية ، فنقطة انطلاق المعتزلة فى ادانتهم للدولة الاموية هى اغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة شوروية الى ملك وراثى عضود ارتكبوا فى ظله ما يرتكبه الملوك وصنعوا ما يصنعه الجبارون ..

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بنى امية على توحيد الله أو نبوة رسوله ، اذ هم يقولون : « ان الملوك من بنى امية ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ولا اعداء لرسول الله ، بل كانوا على ملة الاسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويبرؤون من أعدائه » .. ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون عن هؤلاء الملوك : « ولكنهم شابوا ذلك بحب الدنيا ، وايثار العاجلة ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ، وغير ذلك من الكبائر والمناكير التى ارتكبوها .. »

وهم لا يبخسون معاوية حقه فى العمل الذى نهض به فى الدولة ، قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن « معاوية قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه فى تلك المغازى خلق كثير من المهاجرين

(١٠١) المصدر السابق . جـ ١٥ ص ٢٤٢ .

الانصار والبدريين ، وكانت فيه عفة عن أموالهم . وكان عمر كثير التصفح لاحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به . فلما مضى عثمان كان من أمر معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين « على » .. فاحبط عمله ، وضل ضلالا بعيدا .. » (١٠٢) .

فهو تقييم سياسي ، من منطلق سياسي ، يراهم ملوكا وولاة وأمراء ، فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم فان الخروج عليهم ، والثورة ضدهم ، عند التمكن . واجب على المسلمين ..

ذلك هو تقييم المعتزلة لدولة بنى أمية .

***

ولم تكن نشأة هذا التقييم تالية ولا مصاحبة لانشقاق المعتزلة عن أصحاب الحسن البصرى وعامة الذين شاركوهم القول بالعدل والتوحيد ، أى أن هذا التقييم ، الذى يرى عدم صلاح الامويين للحكم ، لم يكن خاصا بمن قال « بالمنزلة بين المنزلتين » ، لاننا نجد الحسن البصرى ـ وهو الذى يقول بنفاق مرتكب الكبيرة ـ يقف من الدولة الاموية موقف النقد والاتهام والعداء ، وان اختلف مع بعض المعتزلة فى الموقف من بعض الثورات التى شبت ضد الامويين ، والتى أيدوها وتحفظ الحسن بشأن تأييدها ونصرتها .. أما العداء للسلطة الاموية ، والقول باغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويلهم لها من خلافة الى ملك ، وادانة ظلمهم ، وفضح مظالمهم ، فالحسن

(١٠٢) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ .

وعامة من قال بالعدل والتوحيد يتفقون فيها مع المعتزلة كل الاتفاق ..

فهو يرى أن الذى « أفسد أمر هذه الامة اثنان : عمرو ابن العاص ، يوم أشار على معاوية برفع المصاحف ، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة » (١٠٣) ... فيتفق مع المعتزلة ، أو يتفق معه المعتزلة فى ادانة اغتصاب السلطة ، وتغيير شكلها ومضمونها على يد الامويين .

وهو يدين معاوية عندما يقول : « اربع خصال كن فى معاوية لو لم تكن فيه الا واحدة لكانت موبقة : انتزاؤه على هذه الامة بالسيف حتى أخذ الامر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه ، وادعاؤه زيادا ، وقتله حجرا وأصحاب حجر . فيا ويلا له من حجر ، يا ويلا له من حجر وأصحاب حجر !! » (١٠٤) .. فيشخص انتقال السلطة الى بنى أمية نفس التشخيص الذى يراه المعتزلة ..

وهو يدين الفئة من الفقهاء الذين حسنت علاقتهم ببنى أمية ، فالتمسوا لها مايبرر مظالمها وفسوقها ، بينما شغلوا أنفسهم وأرادوا أن يشغلوا الناس بالبحث فى توافه المسائل وصغائر الامور ، ويدين معهم بنى أمية سادتهم ، فعندما يأتيه وكيع بن أبى الاسود ليسأله : « يا أبا سعيد

(١٠٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٨ (والمرجع ينقل عن (تاريخ الخلفاء) للسيوطى . ص ٧٩) .

(١٠٤) المرجع السابق . ص ٦٨ ، ٦٩ (والمرجع ينقل عن تاريخ ابن الاثير ج ٣ ص ٢٠٩) .

ماتقول فى دم البراغيث يصيب الثوب ، ايصلى فيه ؟ »

يجيب الحسن ، على مسمع من أصحابه فيقول :«ياعجبا ممن يلغ فى دماء المسلمين كأنه كلب ، ثم يسأل عن دم البراغيث !! » وعند ذلك ينهض وكيع فيغادر مجلس الحسن « يتخلج (١٠٥) فى مشيته كتخلج المجنون »فيشيعه الحسن ، مشيرا اليه ، بقوله : « ان لله فى كل عضو منه نعمة فيستعين بها على المعصية . اللهم لا تجعلنا ممن يتقوى بنعمتك على معصيتك ! » (١٠٦) .

وهو يرسم صورة الملوك بنى امية وعمالهم وولاتهم على البلاد ، وما استأثروا به من الترف الى درجة التخمة ، وما امتازوا به من المجافاة لخلق الاسلام ، فيقول ، بعد ان تلا قول الله سبحانه : « انا عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال .. (١٠٧) الآية ، يقول : «ان قوما غدوا فى المطارف (١٠٨) العتاق ، والعمائم الرقاق، يطلبون الامارات ، ويضيعون الامانات ، يتعرضون للبلاء وهم منه فى عافية ، حتى اذا اخافوا من فوقهم من اهل العفة ، وظلموا من تحتهم من اهل الذمة ، اهزلوا دينهم، واسمنوا براذينهم (١٠٩) ، ووسعوا دورهم ، وضيقوا قبورهم ، الم ترهم قد جددوا الثياب ، وأخلقوا الدين ؟! يتكىء أحدهم على شماله ، فيأكل من غير ماله ، طعامه غصب ، وخدمه سخرة ، يدعو بحلو بعد حامض ، وبحار

(١٠٥) يتحرك ويتمايل حركة المضطرب .
(١٠٦) (الحيوان) جـ ١ ص ٢٢٥ .
(١٠٧) الاحزاب : ٧٢ .
(١٠٨) هى الاثواب من الخز ، تزينها أعلام .
(١٠٦) دواب الحمل .

بعد بارد ، ورطب بعد يابس ، حتى اذا اخذته الكظة ، تجشأ من البشم (١١٠) ، ثم قال : ياجارية ، هاتى حاطوما (١١١) يهضم الطعام ! يا أحيمق ! لا والله ، ان تهضم الا دينك . اين جارك ؟! اين يتيمك ؟! اين مسكينك اين ما اوصاك الله ، عز وجل ، به ؟! .. » (١١٢) .

وعندما يتسلط الحجاج على العراق ، ويبدأ فيه سيرته الشهيرة بحنلبته الاشهر ، يأخذ الحسن فى نقده وذمه ، ولا يكف عن ذلك ابدا ، فيقول فيه . « مازال النفاق مقموعا حتى عمم الحجاج عمامه ، وقلد سيفا ! ... نعد اتانا اعيمش اخيفش ، له جميمة يرجلها ، وأخرج الينا بنانا قصارا والله ماعرق فيها عنان فى سبيل الله ، فقال: بايعونى ، فبايعناه ، ثم رقى هذه الاعواد — « المنبر » — ينظر الينا بالتصغير ، وننظر اليه بالتعظيم ، يامرنا بالمعروف ويجتنبه ، وينهانا عن المنكر ويرتكبه !.. » ..

ولما بنى الحجاج قصره المسمى « بالخضراء » بمدينة « واسط » دعا الناس كى يطوفوا بالقصر ويدعوا له بالبركة ، فخرج الحسن مع من خرج ، ولكنه اراد ان يسب الحجاج على الملأ ، ثم خشى بطش جنده وانتقامه ، فغادر المكان عائدا الى البصرة ، وهو يقول : « لقد نظرنا يا اخبث الاخبثين ، وافسق الفاسقين ، فأما اهل السماء فمقتوك ، واما اهل الارض فغروك . ثم قال : ابى الله تعالى للميثاق الذى أخذه على أهل العلم ليبيننه الناس ولا يكتمونه .. » (١١٣) .

(١١٠) التخمة .
(١١١) اى ماضوما يهضم الطعام .
(١١٢) (امالى المرتضى) ق ١ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .
(١١٣) المصدر السابق . ص ١ ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

وهو يرفض احتجاج ولاة بنى امية بأن مايقترفونه من آثام انما هى بحق الطاعة التى لزمتهم للخلفاء والبيعة التى لهم فى أعناق الولاة .. فعندما قدم عمر بن هبيرة ، واليا على العراق ، من قبل يزيد بن عبد الملك استدعى الشعبى والحسن البصرى للقائه بمدينة « واسط » ، وقال لهما : « ان يزيد بن عبد الملك عبد اخذ الله ميثاقه ، وانتجبه لخلافته ، وقد اخذ بنواصينا ، واعطيناه عهودنا ومواثيقنا وصفقة ايدينا ، فوجب علينا السمع والطاعة ، وانه بعثني الى عراقكم ، غير سائل اياه ، الا انه لا يزال يبعث الينا فى القوم نقتلهم ، وفى الضياع نقبضها ، أو فى الدور نهدمها ، فنوليه من ذلك ما ولاه الله ! فما تريان ؟ » .

ويروى الرواه ان الشعبى اجاب جوابا فيه بعض اللين، اما الحسن فانه قال له : « ياعمر ، انى انهاك عن الله أن تتعرض له ، فان الله مانعك من يزيد ، ولا يمنعك يزيد من الله ، انه يوشك أن ينزل اليك ملك من السماء ، فيستنزلك من سريرك ، ويخرجك من سعة قصرك الى ضيق قبرك ، ثم لا يوسعه عليك الا عملك . ان هذا السلطان انما جعل ناصرا لدين الله ، فلا تركبوا دين الله وعباد الله بسلطان الله ، تذلونهم به ، فانه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق جل وعز ! » (١١٤) .

ولقد كان يرى ان ملوك بنى امية وولاتهم قد اذهبوا آخرتهم بدنياهم ، وانهم مفلسون يوم القيامة من الحسنات والطيبات ، فعندما يسأله رجل قد تحرج من اخذ عطائه

(١١٤) المصدر السابق ٠ ق ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ ٠

من هذه السلطة : « يا أبا سعيد ، آخذ عطائى ؟ أم ادعه حتى آخذه من حسناتهم يوم القيامة ؟؟ » يجيبه الحسن: « قم ، ويحك ! خذ عطاءك ، فان القوم مفاليس من الحسنات يوم القيامة ! » (١١٥) .

وعندما كان البعض يحاول وقف حملة الانتقادوالهجوم على بنى أمية ، بدعوى أن ذلك نوع من « الغيبة » التى نهى عنها الله فى قوله سبحانه : « أيحب احدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ! » (١١٦) ، كان الحسن يرفض ذلك القول ، ويعلن أن المقام مختلف ، لانه « ليس للفاسق المعلن غيبة ، ولا لاهل الاهواء والبدع غيبة ، ولا السلطان الجائر غيبة ! » (١١٧) ، فيفتح الناس ، بفتواه هذه ، باب النقد والتجريح فى بنى أمية والفسقة والمبتدعة من الامراء والولاة والعمال ..

كان هذا هو موقف الحسن البصرى من الدولةالاموية، نقدها ، وادانها ، وأطلق فى ملوكها وأمرائها ، ومظالمهم ، لسانه الذى كان من أمضى أسلحة عصره ، لما كان له من المكان الذى تفرد به وانفرد عن الاقران والانداد ..

ولقد أصاب الحسن من بنى أمية ما أصاب الذين عارضوا حكمهم واستبدادهم بالامر .. فحاربوه فى رزقه، ومنعوا عنه عطاءه حتى أعاده اليه عمر بن عبد العزيز(١١٨) واضطرته مطاردتهم له وطلبهم اياه الى الاختفاء عن اهله ومنزله ، حتى لقد ماتت ابنته وهو متوار ، فلم يستطع

(١١٥) المصدر السابق ٠ ق ١ ص ١٥٩ ٠
(١١٦) (أمالى المرتضى) ق ١ ص ١٦٠ ٠
(١١٧) المصدر السابق ٠ جـ ٧ ق ١ ص ١٤٨ ٠
(١١٨) الحجرات ق ١٢ ٠

ان يحضر الصلاة عليها ودفنها ، ويروى ذلك « ثابت البنانى » فيقول : « ماتت ابنة للحسن ، وهو متوار ، فأتيته ، فقال : افعلوا كذا ، وافعلوا كذا .. واذا اخرجتموها فمروا محمد بن سيرين يصل عليها ! »(١١٩)

ولكن « معارضة » الحسن للدولة الاموية لم تصل الى حد « الثورة » عليها ، والدعوة « للخروج » بالسيف والقوة ضد ولاتها وامرائها .. وهنا موطن من مواطن خلافه مع نفر من المعتزلة ونفر آخر ممن قال بالعدل والتوحيد .. فهو قد وقف عند حد « المعارضة » و « النقد » و « الادانة » ، ورفض « الثورة » و « الخروج » و « السيف » ، بل ونهى الناس عن سلوك سبيلها فى التغيير .. فهو لم يدع الى « الرضا » بحكم الامويين ، ولم يطلب « الاستكانة » لهم ، وانما طلب السعى للتغيير ، ولكن عن غير طريق « الثورة والسيف والخروج والقتال » .. فهو قد ولى القضاء فى ظل الدولة الاموية ، ولكنه لم يأخذ على قضائه أجرا .. (١٢٠) وفى الوقت الذى دعا فيه كثير من اهل العدل والتوحيد، والمعتزلة كلهم ، الى الثورة والسيف لتغيير الدولة الاموية رفض الحسن ذلك ..

ولقد كانت مكانة الحسن ، التى لم تبلغها مكانة أحد من معاصريه ، تجعل من موقفه المعادى للثورة والخروج عقبة كبيرة فى طريق الذين اعلنوا الثورة ضد الامويين ..

ففى ثورة عبد الرحمن بن الاشعث « ٨٥ هـ ٧٠٤ م »

(١١٩) (طبقات ابن سعد) جـ ٥ ص ٢٥٦ .
(١٢٠) المصدر السابق . جـ ٧ ق ١ ص ١١٦ ، ١٢٥ .

ضد الحجاج وعبد الملك بن مروان ، شارك نفر من أهل العدل والتوحيد ، بل وشارك فيها أخو الحسن : سعيد بن أبى الحسن ، كما شارك فيها الجعد بن درهم، ولكن الحسن نهى الناس عن الخروج مع ابن الاشعث ، ولما طالت أيام الثورة دون ان تحقق نصرا حاسما ، ذهب نفر من تلاميذ الحسن ــ الذين ثاروا ــ اليه يدعونه لتأييدها ، وقالوا له : « يا أبا سعيد ، ماتقول فى قتال هذا الطاغية ــ « الحجاج » ــ الذى سفك الدم الحرام ، واخذ المال الحرام ، وترك الصلاة ، وفعل وفعل ؟ فقال الحسن : أرى أن لاتقاتلوه ، فانها ان تكن عقوبة من الله فما أنتم برادى عقوبة الله بأسيافكم ، وان يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين .. »فرفضوا قوله ، وخرجوا من عنده يسبونه ويقولون : « نطيع هذا العلج ؟! » ومضوا الى القتال مع ابن الاشعث حتى استشهدوا جميعا !

ولقد طلب الثوار من ابن الاشعث أن يكره الحسن على الخروج معهم ، لان خروجه سيكسب الثورة تأييدا بغير حدود ، وسيجعل الجماهير تقاتل من حوله وتقتل بين يديه كما كان الحال من حول جمل عائشة يوم قتالها لعلى بن أبى طالب ! ، فقالوا لابن الاشعث : « ان سرك أن يقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فأخرج الحسن ، فأرسل اليه فأكرهه » على الخروج .. ولكنه غافلهم ، وفر منهم ، بأن ألقى بنفسه فى بعض الانهار « حتى نجا منهم ، وكاد يهلك يومئذ ؟! » .

والامر المؤكد ان الامويين قد استفادوا من موقف الحسن هذا من الثورات التى اشعلها ضدهم ابن الاشعث ويزيد

ابن المهلب ، بالرغم من انه لم يكن يدعو الى تأييد دولتهم .. فلقد سأله سائل : « يا أبا سعيد ، ما تقول فى الفتن ، مثل يزيد بن المهلب وابن الاشعث ؟ فقال : لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء » فسأله واحد من أهل الشام ـ انصار بنى امية ـ : « ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد ؟! » فقال : « نعم .. ولا مع امير المؤمنين !» .

ولكن ، مهما يكن الامر ، فلقداستفاد الامويون من تخذيل الحسن عن الثورة ، ودعوته للتغيير بواسطة « الصبر والسكينة والتضرع » ... وقوله لمن دعوا الى الخروج على الحجاج : « انه ، والله ، ما سلط الله الحجاج عليكم الا عقوبة ، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع ! .. فلو أن الناس اذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يفرج عنهم ، ولكنهم يجزعون الى السيف ، فيوكلون اليه ، فوالله ما جاءوا بيوم خير قط .. ان الله انما يغير بالتوبة لا بالسيف ! » ..

فهل كان صحيحاان الحسن اتخذ هذا الموقف خوفا من الحجاج وحبسه ، كما قال له اخوه ؟! » (١٢١) .. ربما .. أم هل كانت معرفته الغزيرة بتاريخ الحروب والفتن والثورات هى التى جعلته يخشاها ، فلقد كان ، كما يروون : « من رؤوس العلماء فى الفتن والدماء »(١٢٢) اى الثورات والحروب ؟؟! ربما أيضا ..

أم هل كانت « نوعية » الثوار وقيادتهم غير جائزة

(١٢١) المصدر السابق : ج ٧ ق ١ ص ١١٨ ـ ١٢١ ، ١٢٥ .
(١٢٢) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٨ .

لرضاه ؟؟ ربما ، كذلك .. فلقد خطب فى الناس ينهاهم عن الخروج فى ثورة يزيد بن المهلب ضد يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٢ هـ ، فقال : « أيها الناس ، الزموا رحالكم ، وكفوا أيديكم ، واتقوا الله مولاكم ، ولا يقتل بعضكم بعضا .. انه لم تكن فتنة الا كان اكثر اهلها الخطباء والشعراء والسفهاء واهل التيه والخيلاء ، وليس يسلم منها الا المجهول الخفى والمعروف التقى .. » (١٢٣) .. وهل كان بذلك يعبر عن راى « الارستقراطية الفكرية » فى الثورة كعمل عنيف يستهوى العامة والجماهير أكثر مما يستهوى الصفوة المستنيرة ، حتى لو انكرت الظلم والاستبداد ؟؟ ربما كان الامر كذلك ايضا ..

وربما كانت هذه الاسباب ، مجتمعة ، قد لعبت دورا اساسيا فى تشكيل هذا الموقف الذى وقفه الحسن البصرى من الثورة كطريق للتغيير ..

ولكن ثوار عصره قد هاجموا موقفه هذا ، وقالوا : ان مصالحه الخاصة لو اضيرت لهب ثائرا ، قال ذلك مروان ابن المهلب ، عندما خطب فى الناس ، فتحدث عن الحسن دون أن يسميه ، فقال : « لقد بلغنى أن هذا الشيخ الضال المرائى يثبط الناس . والله لو أن جاره نزع من خص داره قصبة لظل يرعف انفه ! اينكر علينا ، وعلى اهل مصرنا ، أن نطلب خيرنا وان ننكر مظلمتنا ؟! والله ليكفن او لانحين عليه مبردا خشنا !. فقال الحسن : والله ما أكره أن يكرمنى الله بهوانه ! فقال ناس من

(١٢٣) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥٢ .

اصحاب الحسن : او ارادك ، ثم شئت لمنعناك !. فقال لهم : فقد خالفتكم اذا الى مانهيتكم عنه ! آمركم الا يقتل بعضكم بعضا مع غيرى ، وادعوكم الى ان يقتل بعضكم بعضا دونى ؟! » (١٢٤) .

فهو ضد القتال والسيف حتى لو كان دفاعا عنه وعن نفسه ! .

ولكن .. مهما تكن الاحتمالات التى حاولنا ان نفسر بها موقف الحسن من الثورة ضد بنى امية فاننا نشعر انها غير كافية ، ونشعر ان فى موقفه المعادى لثورة ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ما يتناقض مع عدائه للدولة الاموية وتقييمه لمظالمها ، وهو التقييم الذى تحدثنا عنه ..

ولما كان امر اهل العدل والتوحيد ـ حتى ذلك التاريخ الذى قامت فيه هذه الثورات ـ كان امرا موحدا ولم يكن انشقاق المعتزلة قد حدث بعد ، فان موقف الحسن هذا يعنى انه كان موقف جمهور اهل العدل والتوحيد ، فبم نستطيع أن نفسره التفسير الذى يطمئن اليه العقل ؟

انا نقدم لذلك التفسير مفتاحا يتمثل فى تلك العبارة التى ذكرها « ابن سعد » فى طبقاته عندما يقول : «حدثنا شعبة ، قال : قلت لقتادة : عمن كان يأخذ الحسن : انه لا يجيز الخلع الا عند السلطان ؟ قال : عن زياد » .. (١٢٥) .

فهذه العبارة تعنى : أن الحسن كان يقول بخلع الامام

(١٢٤) المصدر السابق جـ ٨ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
(١٢٥) (طبقات ابن سعد) جـ ٧ ق ١ ص ١١٦ .

الجائر ، ككل اهل العدل والتوحيد ، وكل الخوارج . ولكنه كان لا يجيز ذلك ، أو بالاصح لا يوجبه ، الا عند السلطان ، اى عندما يكون للثوار سلطان يمكنهم من خلعه وارساء نظام مستقر عادل بدلا من نظامه الجائر .. وهذا هو مبدأ المعتزلة وشرطهم للثورة والخروج لخلع الامام الجائر ، كما اشرنا اليه فى القسم الثانى من هذه الدراسة ..

فلم يقف الحسن اذا من الثورة موقف الرفض المبدئى والمطلق ، ولكنه رفض تلك الثورات التى شهدها عصره ، وقال فيها تلك الاقوال التى اشتبهت على كل الذين سجلوها ورووها .. فهو مع الثورة ، بشرط التمكن من التغيير ، وضدها اذا كانت امكانيات نجاحها وضمانات العدل فى البديل الذى تقدمه غير باعثة على الاطمئنان ..

ولكن موقف الحسن هذا لم يمنع نفرا من أصحابه ، اهل العدل والتوحيد ، وفيهم أخوه ، من الاشترك فى ثورتى ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ، ضد الامويين .. فمعبد الجهمى شارك فى ثورة ابن الاشعث (١٢٦) ، وكان يومها زعيم القائلين « بالقدر » فى البصرة ، وعندما هزمت الثورة حبسه الحجاج ، وحرم عليه الطعام سوى خبز الشعير والملح والكراث ؟! .. ثم قتله .. (١٢٧) ، والجعد ابن درهم شارك فى ثورة يزيد بن المهلب ..(١٢٨)

ولم يكن الحسن البصرى فى موقفه هذا ، من الدولة الاموية ، معبرا عن موقف ذاتى ينفرد به وحده ، بل كان

(١٢٦) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٥ .
(١٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٠ .
(١٢٨) (تاريخ الطبرى) جـ ٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ (حوادث سنة ١٠٢ هـ)

موقفه هو موقف تيار أهل العدل والتوحيد ، الفكري والسياسي . اذ كانوا جميعا على عداء لهذه الدولة ..

فمحمد بن سيرين — وكان تاجر بز — كان لا يتعامل في تجارته ، بيعا او شراء ، بالدراهم الحجاجية التي ضربها الحجاج بن يوسف ! وذلك تعبيرا عن ادانته لامارة الحجاج ، على نحو ما نسميه في عصرنا « بالمقاطعة الاقتصادية » ! (١٢٩) . وكان — كالحسن البصري — وغيره من أهل العدل والتوحيد قد قطعت الدولة عنه العطاء وضيقت عليه سبل الارتزاق (١٣٠) .

وعمرو بن عبيد يقيم امراء الدولة الاموية وحكامها فيراهم عصبة من اللصوص يسرقون حقوق الناس علانية وجهرا ، فلقد مر يوما بجماعة يعكفون على شيء ويتجمهرون من حوله ، فسأل : ماهذا ؟ فقالوا له : انه سارق يقطعون يده ، فقال : لا اله الا الله ، سارق السر يقطعه سارق العلانية (١٣١) !

وهكذا اتفق موقف اهل العدل والتوحيد ، في تلك المرحلة ، على النقد والادانة للدولة الاموية ، كما اتفقوا على وجوب خلع امراء هذه الدولة وقلب مظالمهم عند التمكن والسلطان .. ولكنهم اختلفوا : حول أهلية ثورات ابن الاشعث وابن المهلب وحظهما من النجاح وضمان العدل في التغيير .. فحجب عنهما الحسن وفريق تلك الاهلية ، ومن ثم رفض المشاركة فيهما ، وخذل الناس عن الانخراط فيهما .. بينما ظن فريق من أصحابه

(١٢٩) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .
(١٣٠) المصدر السابق . ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .
(١٣١) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٥٦ .

اهلية هاتين الثورتين للتغيير المطلوب ، فشارك فيهما واستشهد في معاركهما .. فهو خلاف في التقدير والحساب داخل معسكر فكري واحد ، هو معسكر أهل العدل والتوحيد ..

***

والامر الذي يؤكد ان معارضة المعتزلة للدولة الاموية لم تكن تذكيها عوامل قبلية أو عرقية ، وانها كانت نابعة من الخلاف الفكري وتباين المواقف ازاء قضية العدل في الحكم بين الناس ، هو موقف المعتزلة من خلافة عمر بن عبد العزيز « ٩٩ — ١٠٢ هـ — ٧١٧ — ٧٢٠ م » فهذا الخليفة لم يختره المعتزلة ، بل وصل الى منصبه بنظام الوراثة الذي ادانه ويدينه المعتزلة ، ولكنه سلك في الناس سلوكا كان اشبه مايكون بالثورة على اوضاع الامويين ومبراثهم ، فلقد أعاد النظر في حيازة امراء بني أمية للثروة التي انتهبوها منذ ان استبدوا بالخلافة ، فألغى اقطاعاتهم ، وصادر ثرواتهم ، واعادها جميعا الى بيت مال المسلمين ، وكما يقول صاحب « الاغاني » : انه قد « بدأ بلحمته وأهل بيته ، فأخذ ما كان في ايديهم ، وسمى اعمالهم « المظالم » .. » .

ولما فزع امراؤهم وعامتهم ، واتمروا في الذي حل بهم ، بعثوا اليه عمته فاطمة بنت مروان تطلب اليه الرجوع عما بدأ فيه ، فأفضى اليها بحديث حدد فيه نهجه في الاموال ، عندما انبأها أن هذه الثروة هي ثروة عامة الامة ، وانه لا يحل لاحد ان يحوزها دون أصحابها ، الذين هم عامة المسلمين « فالله تعالى بعث محمدا رحمة ، لم يبعثه عذابا ، ثم قبضه اليه ، وترك للناس نهرا

شربهم فيه سواء ، ثم قام ابو بكر فترك النهر على حاله ، ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان اشتق من ذلك النهر نهرا ، ثم ولى معاوية فشق منه الانهار ، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى أفضى الامر الى ، وقد يبس النهر الاعظم ، ولن يروى اصحاب النهر حتى يعود اليهم النهر الاعظم الى ماكان عليه » !

فلما سمعت عمته مقالته قالت له : « قد اردت كلامك ومذاكرتك ، فأما اذا كانت هذه مقالتك فلست بذاكرة لك شيئا ابدا » . ورجعت الى قومها فانبأتهم النبأ ، وعابت عليهم تزويجهم آل عمر بن الخطاب ، ذلك الزواج الذى اثمر فى الشجرة الاموية من اعاد سيرة عمر بن الخطاب فى الاموال والعدل بين الناس (١٣٢) !

فهو خليفة اموى ، تولى الخلافة بالتوارث الملكى ، ولكنه يقيم تطور العدل والظلم فى الامة ، تاريخيا . كما يقيمه المعتزلة ، بل والخوارج ، مع اختلاف فى المنطلق والتفاصيل .. ولذلك وجدناه يعلن فى الدولة ما يمكن ان نسميه بمبدأ « السلام العام » .. فهو قد اوقف الفتوح التى كانت قد فقدت صلتها بحرب الدعوة الى الاسلام وحمايتها ، وتحولت الى غزو تجمع به المغانم وتستنفد به طاقات القبائل حتى لا تثور أو تتمرد ! .. واوقف جباية الجزية ممن دخل فى الاسلام من شعوب البلاد التى فتحها المسلمون .. ثم التفت الى ثورة الخوارج المستمرة ، فطلب الى اصحابها ان يحل « سلام الهدنة » بينهم وبين الدولة ، ريثما يتحاورون ويتناظرون ، فكتب

(١٣٢) (الاغانى) جـ ٩ ص ٣٢٧٥ ، ٣٢٧٦ .

الى زعيم ثورتهم على عهده : شوذب ـ بسطام اليشكرى « انه بلغنى انك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست اولى بذلك منى ، فهلم أناظرك ، فان كان الحق بأيدينا دخلت فيما دخل فيه الناس ، وان كان فى يدك نظرنا فى امرنا ! » .. فاستجاب بسطام ، ووضعت الحرب اوزارها ، ودخل ممثلون عن الخوارج الى دمشق يناظرون الخليفة ، وانتهت المناظرة الى ان طلبوا منه خلع يزيد ابن عبد الملك من ولاية العهد بعده ، فلما قال لهم : لقد ولاه غيرى ، قالوا له : ارايت لو وليت مالا لغيرك ، ثم وكلته الى غير مأمون عليه ، أتراك كنت اديت الامانة الى من ائتمنك ؟! فطلب منهم المهلة ليقرر قراره فى نظام توارث الملك ، اى فى الاساس الذى يقوم عليه حكم الامويين ! (١٣٣) .

ثم التفت الى الاضطهاد الذى كان واقعا على العلويين والهاشميين ، فأوقفه ، ومنع السنة التى سنها معاوية بلعن على بن ابى طالب على المنابر فى المساجد ، حتى مدحه شاعر الشيعة كثير عزة بقصيدة مطلعها :

وليت فلم تشتم عليا ولم تخف
بريا ولم تتبع مقالة مجرم
وقلت فصدقت الذى قلت بالذى
فعلت ، فأضحى راضيا كل مسلم ! (١٣٤)

ثم التفت الى اهل العدل والتوحيد ، فبدأ معهم حوارا تولاه معه غيلان الدمشقى ، الذى قال له : « اعلم

(١٣٣) (تاريخ الطبرى) جـ ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٠٠ هـ) .

(١٣٤) (الاغانى) جـ ٩ ص ٣٢٧٨ .

ياعمر ، انك أدركت من الاسلام خلقا باليا ، ورسما عافيا .. وربما نجت الامة بالامام ، وربما هلكت بالامام ، فانظر اى الامامين انت ، فانه تعالى يقول : « وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا » (١٣٥) ، فهذا امام هدى ، ومن اتبعه .. واما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم أئمة يدعون الى النار » (١٣٦) .. » (١٣٧) .. وانتهى الحوار بان طلب عمر من غيلان ان يضم أهل العدل والتوحيد جهودهم لجهوده ، قائلا له : « أعنى على ما أنا فيه ! »، فقبل غيلان ، وطلب من عمر أن يعهد اليه ببيع الاموال والتحف والنفائس التى صادرها من أمراء بنى أمية — « المظالم » — فكان يدعو الناس اليها قائلا : « تعالوا الى متاع الخونة .. تعالوا الى متاع الظلمة .. تعالوا الى متاع من خلف الرسول فى أمته بغير سنته وسيرته .. من يعذرنى ممن يزعم أن هؤلاء كانوا أئمة هدى ، وهذا يأكل والناس يموتون من الجوع !؟ » (١٣٨) .

ولقد سأل غيلان يوما عمر بن عبد العزيز : « ان اهل الشام تزعم أنك تقول فى المعاصى : انها بقضاء الله تعالى ؟! فقال : ويحك ياغيلان ! او لست ترانى اسمى مظالم بنى مروان ظلما ؟! » (١٣٩) .

واراد عمر أن يرد على زعماء أهل العدل والتوحيد اعطياتهم التى حبسها عنهم اسلافه ، فكتب الى رؤوسهم

(١٣٥) الانبياء : ٧٣ .
(١٣٦) القصص : ٤١ .
(١٣٧) ابن المرتضى (المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل) اللوحة ٤٨ . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .
(١٣٨) المصدر السابق . اللوحة ٤٨ .
(١٣٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٥ .

بذلك ، فقبل بعضهم — مثل الحسن البصرى — ورفض بعضهم حتى يكون ذلك الامر عاما فى كل أهل العدل والتوحيد لا خاصا بزعمائهم فقط ! اذ أجابه محمد بن سيرين بقوله : « ان فعل ذلك بأهل البصرة فعلت ، واما غير ذلك فلا ! » وأجاب خارجة بن زيد : « ان لى نظراء . فان امير المؤمنين عمهم بهذا عمهم ، وان هو خصنى به فانى أكره ذلك له ! » فاعتذر اليهم عمر بأن « المال لا يسع ذلك ، ولو وسعه لفعلت ! » (١٤٠) .

هكذا ساد السلام فى الدولة الاموية ، فى عهد عمر ابن عبد العزيز ، الذى لم يطل به العمر ، وهكذا تولى وايد اهل العدل والتوحيد ، لاول مرة ، خليفة من بنى امية ، لم يصل الى منصبه بالاختيار والبيعة والعقد ، وانما وصل اليه بالميراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : انه قد اصبح للخلافة اهلا بالعدل الذى اشاعه ، وقال عمرو بن عبيد يشخص ذلك « الوضع الدستورى » الفريد : لقد « أخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين اخذها ! » .. (١٤١) . وعبر أبو على الجبائى عن تولى المعتزلة ، جيلا بعد جيل ، لعمر بن عبد العزيز ، وتشخيصهم لعلة ذلك التولى فقال : « ان عمر بن عبد العزيز كان اماما ، لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرضا المتجدد من اهل الفضل ! » .. (١٤٢) .

(١٤٠) (طبقات ابن سعد) جـ ٥ ص ٢٥٦ . ٢٥٧ . و جـ ٧ ق ١ ص ١٤٧ .
(١٤١) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ١٥٢ .
(١٤٢) (المغنى) جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

ويشير المؤرخون الى ان بنى مروان قد دسوا لعمر بن عبد العزيز السم ، عندما ادركوا عزمه على تغيير نظام وراثة العرش والملك ، فلم يلبث بعد طلبه مهلة من ممثلى الخوارج « الا ثلاثا حتى مات » .. (١٤٣) . وبموته انقضى عهد « السلام العام » فى الدولة الاسلامية ، وعادت الحروب الخارجية سيرتها الاولى ، بل اشد من سيرتها الاولى ، وشهد اهل العدل والتوحيد ــ خاصة فى عهد هشام بن عبد الملك « ٧١ ــ ١٢٥ هـ . ٦٩٠ ــ ٧٤٣ م » ــ اضطهادا لم يسبق لهم به عهد من قبل .. فلقد كان هشام صغيرا عندما سمع غيلان يسب اسلافه وهو ينادى على مظالمهم بدمشق زمن عمر بن عبد العزيز ، فقال يومها : « هذا يعيبنى ويعيب أجدادى ، والله ان ظفرت به لاقطعن يديه ورجليه » .. فلما ولى الحكم ، طلب غيلان ، ففر من دمشق ، ثم وقع فى قبضتهم ، فأدخلوه السجن مع صاحب له يدعى « صالح » .. وكانت بطانة مروان وحاشيته حافلة بالعلماء من أصحاب الحديث ، فأفتوه بقتل غيلان وصاحبه .. وبعد مناظرة بين غيلان وبينهم قال هشام : « لا اقالنى الله ان لم أقتله » فأمر به وبصاحبه فرفعا على الصليب عند « باب كيسان » بدمشق ، ثم قطعت أيديهما ، ثم أرجلهما ، ثم ألسنتهما ، حتى فارقا الحياة ! .. (١٤٤) .

وعم الاضطهاد اهل العدل والتوحيد ، واتخذ لهم هشام منفى ينفيهم من الارض اليه فى جزيرة « دهلك » ــ

(١٤٣) (تاريخ الطبرى) جـ ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٠٠ هـ) .
(١٤٤) (المنية والامل) اللوحة ٤٨ .

بفتح الدال وسكون الهاء وفتح اللام ــ قرب مصوع (١٤٥) .. وهى جزيرة ببحر اليمن « ضيقة حرجة حارة » يضرب بها المثل فى البعد عن العمران ، حتى ليقول الشاعر عن حبيبته :

ولو أصبحت خلف الثريا لزرتها
بنفسى ولو كانت بدهلك دورها (١٤٦) . !

ولقد زاد من عداء هشام لاهل العدل والتوحيد اسهامهم النشط ، بل الاساسى ، فى الثورة التى قادها ضده زيد بن على سنة ١٢١ هـ ــ والتى سنتحدث عنها فى الفصل القادم ــ ولقد استمر هذا النفى وذلك الاضطهاد على عهد الوليد بن يزيد .. وعندما كلمه البعض فى السماح لهم بالعودة الى اوطانهم ، رفض ، واصر على الالتزام بما فعله فيهم هشام بن عبد الملك ، بل واعتبر هذا العمل « مما ترجى منه المغفرة لهشام ! »(١٤٧)

وفى عهدى هشام والوليد بن يزيد اخذ الناس يستسرون بقول العدل والتوحيد ، فيسأل سائل ابا واثلة اياس بن معاوية : « ما يمنعك ان تصف القول فى القدر ، وقد ابصرته ؟ فيقول : قد ، والله ، ناظرت غيلان ، وابصرت الحق والعدل ، ولكنى اكره أن أصلب كما صلب ! » (١٤٨) ، ويشهد عمرو بن دينار ، بمكة ، رجلا

(١٤٥) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٣٤ . ترجمة د. محمد عبد الهادى ابوريده . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
(١٤٦) صفى الدين البغدادى (مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع) تحقيق على البيجاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
(١٤٧) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .
(١٤٨) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٧ .

من اهل العدل والتوحيد تقوده الشرطة الى السجن .
فيسأل : « ما لهذا ؟ فيقول الناس له : يتكلم فى القدر .
فيقول : اليس أضاف الخير الى ربه ، والشر الى نفسه ؟!
قالوا : بلى . قال : فهو أولى بالحق منكم ، فيقولون له:
فما يمنعك أن تتكلم ؟! فيقول : أخشى أن يصنع بى ما صنع
بهذا ! » .. (١٤٩) ، وتظل هكذا حال اهل العدل
والتوحيد حتى تقوم ثورتهم التى يقتلون فيها الوليد بن
يزيد ، ويرفعون بها الى منصب الخلافة خليفة منهم هو
يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ .

(١٤٩) المصدر السابق . ص ٢٢٣ .

الفصل الثالث

حقبة الثورة على بنى أمية

فى بدايات العقد الثالث من القرن الثانى الهجرى بدأت ثورات المعتزلة ضد حكم الامويين وبالتحديد فى سنة ١٢٢ هـ .. وكانت معارضتهم قبل ذلك لم تتعد النقد والرفض والادانة .. أما حقبة الثورة هذه فهى التى بدأت بثورة زيد بن على ضد هشام بن عبد الملك سنة ١٢٢ هـ .

ولقد كانت ثورة زيد بن على — وهو رأس الشيعة الزيدية بعد ذلك — أولى ثورات المعتزلة ، كما كانت ثورة اعتزالية خالصة ، وذلك لانه لم تكن هناك فى ذلك التاريخ فرقة زيدية ، بالمعنى الذى حدث ووجد بعد ذلك .. وانما كان هناك — من فرق المعارضة — خوارج ، وشيعة امامية يتزعمهم جعفر الصادق . اتخذوا الامامة امامة دينية ، ورفضوا طريق الثورة والخروج على بنى امية ، فى انتظار أن يأذن الله بزوال ملكهم ، ولم يروا الثورة طريقا لزوال هذا الملك .. وكانت هناك المعتزلة يتزعمها فى العراق واصل بن عطاء ، وفى الشام غيلان الدمشقى ..

وكان زيد بن على احد فتيان آل البيت الذين اعتنقوا مذهب المعتزلة ، وتتلمذ على يدى واصل بن عطاء

عندما ذهب الى المدينة يبشر بالاعتزال .. وكان لزيد اخ هو محمد الباقر ، وكان اخوه الباقر وجعفر الصادق ـ « ابن الباقر » ـ على خلاف معه بسبب دخوله فى الاعتزال .. ولم تكن نقطة الخلاف الجوهرية بين زيد وبين جعفر هى قضية العدل والتوحيد ، فلقد كانوا فيها متفقين ، على وجه الاجمال ، وانما كان الخلاف حول قضية الثورة والخروج .. فالمعتزلة يوجبون الخروج المسلح والثورة على ائمة الجور ، بينما جعفر وانصاره ينكرون ذلك ، ويحذر جعفر انصار الثورة من آل البيت فيقول لهم : « ان بنى أمية يتطاولون على الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها ! وهم يستشعرون بغض أهل البيت ، ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم ! » (١٥٠) .

ولكن فتيان اهل البيت وشبابهم قد بدا يتبلور فيهم تيار ثورى ، يرفض تحول الامامة على يد جعفر الصادق الى عقيدة روحية ، ويستنكف الخنوع لمظالم الامويين ، وفريق من هذا التيار انفصل عن الامامية ، فيما بعد ، وكون الحركة الاسماعيلية ، التى نهجت نهج المقاومة بالثورة (١٥١) ، والفريق الآخر انضم الى المعتزلة يقوده زيد بن على زين العابدين ..

ومما يؤكد أن هذا الانشقاق فى صفوف أهل البيت كانت قضية الموقف من الثورة والخروج هى سببه الاول والاساسى ، ذلك الاعتراض الذى أثاره محمد الباقر فى

(١٥٠) (الملل والنحل) جـ ٢ ص ٨٥ .
(١٥١) (أصول الاسماعيلية) ص ١٠٦ ، ١١١ .

وجه اخيه زيد بن على عندما قال له ان متابعته لمذهب واصل بن عطاء فى الخروج والثورة ، وقوله بأن ذلك هو طريق الامامة ، ينفى عن أبيهم على زين العابدين صفة الامامة ، وبعبارة الباقر لزيد : انه « على قضية مذهبك ، والدك ليس بامام ، فانه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .. » ... (١٥٢) . ولقد كان هذا هو بالفعل مذهب واصل ، فلم يكن يرى فى الامامة الروحية المهمة الحقيقية للامام ..

ولقد كان المعتزلة ، وفيهم هذا الفريق الثائر من اهل البيت ، بزعامة زيد بن على ، يتهمون جعفرالصادق وانصار الامامة الروحية بالضعف والخوف من تبعات الثورة ، والركون الى حياة الدعة والهدوء ، والاشتغال بأمور الدنيا والكلف بها .. ولقد دارت مناظرة بين الفريقين شارك فيها واصل وزيد وجعفر الصادق ، ذلك عندما ذهب واصل الى المدينة ، ونزل بمنزل على ابن ابراهيم بن أبى يحيى ، وعقد مجلسا حضره نفر من اهل البيت الذين انخرطوا فى مذهب الاعتزال ، وفيهم : عبد الله بن الحسن ـ وهو والد محمد وابراهيم ، اللذين سيقودان ثورتين من ثورات المعتزلة ضد بنى العباس ـ وأخوة عبد الله بن الحسن ، وزيد بن على ، ومحمد بن عجلان ، وأبو عباد اللهبى .. وغيرهم ... ولقد جاءهم جعفر الصادق مع فريق من انصاره . وفى المناظرة بينهما قال جعفر لواصل مشيرا الى ذلك الانقسام الذى حدث فى صفوف اهل البيت بدخول فريق من ابنائه الاعتزال : « .. انك ، ياواصل ، اتيت

(١٥٢) (الملل والنحل) جـ ٢ ص ٨٤ ، ٨٥ .

بأمر تفرق به الكلمة ، وتطعن به على الإئمة ! » فـرد عليه واصل بكلام جاء فيه : « .. انك ، ياجعفر ، وانى الهمة ، شغلك هم الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، ومـا اتيناك الا بدين محمد .. فان تقبل الحق تسعد به ، وان تصدف عنه تبوء باثمك .. ! » .. وشارك زيد ابن على فى المناظرة فأغلظ القول لجعفر ، وقال له فيما قال : « ... انه مامنعك من اتباع واصل الا الحسد لنا ! » (١٥٣) .

فهذا الفريق من أهل البيت ، هم اذن معتزلة ، ولم تكن للزيدية فرقة ولا مذهب في ذلك التاريخ ، ومن ثم فان ثورة زيد بن على هى ثورة معتزلية لحما ودما .. ولقد ظل أمر ماسمى بعد ذلك بالزيدية هكذا زمنا طويلا . فزيد قد « اقتبس الاعتزال من واصل بن عطاء ، وصارت أصحابه كلها معتزلة » ... (١٥٤) ، وابنه يحيى كان س قبل ثورة ابيه ومن بعدها ، وقبل خروجه هو وحتى صلبه فى خراسان على مذهب المعتزلة ، وقبل أن يصلب « فوض الامر بعده الى محمد وابراهيم » ابنى عبد الله بن الحسن (١٥٥) ، وهم معتزلة كذلك .. بل لقد ظلت الزيدية ، حتى بعد تبلورها كفرقة ، معتزلية فيما يتعلق بالاصول ، وكما يقول الشهرستانى : فانهم « فى الاصول يرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة (١٥٦) ، ويعظمون ائمةالاعتزال

(١٥٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ و (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل ص ٢٠ ، ٢١) .
(١٥٤) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٣ .
(١٥٥) المصدر السابق . جط ٢ ص ٨٥ .
(١٥٦) القذة : ريشة السهم .

اكثر من تعظيمهم ائمة اهل البيت .. ! » (١٥٧) .. اى ائمة الشيعة الامامية . ومن هنا يصبح القول بأن الزيدية قد « سبقوا المعتزلة فى الظهور ، سواء على مسـرح السياسة او فى ميدان المعتقدات » (١٥٨) هو قـول بين الشذوذ !!

وكان الفريق القاعد من اهل البيت يعترض على زيدبن على بأن ثورته وطلبه البيعة بالامامة له فيها اغتصـاب الامامة من اخيه محمـد الباقر وابنـه جعفـر بن محمد الصادق ، فنفى ذلك الاتهام بأن الباقر لم يدع الامامـة لنفسه ، ولم يدعها ابوهما على بن الحسين ، زين العابدين لان الامامة لمن يحارب ائمة الجور لا للقاعدين عن الثـورة والقتال ، وفى ذلك يقول زيد : « هؤلاء يقولون : حسدت اخى وابن اخى ، احسد ابى حقا هو له ؟ لبئس الولد انا من ولد ! انى لكافر أن جحدته حقا هـو له من الله : ما ادعاها على بن الحسين ولا ادعاها اخى محمد بن على منذ أن أصبحت حتى فارقنى .. ! » (١٥٩) .

وكان بدء ثورة زيد بن على بالكوفة ضد هشام بن عبد الملك ليلةالاربعاء لسبع بقين من المحرم سنة ١٢٢هـ ، وكان البعض يجادله فى سبب خروجه على الامويين ، ويقولون له : اذا كان ابو بكر وعمر قد استأثرا بالخلافة دون اهل البيت ، ومع ذلك فأنت لا تبرأ منهما ، وتتـولاهما ،

(١٥٧) (الملل والنحل) ج ١ ص ١٦٢ (طبعة القاهرة ، بتحقيق محمد سيد كيلانى ، سنة ١٩٦١ م) .
(١٥٨) (ثورة زيد بن على) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
(١٥٩) المرجع السابق . ص ١٤٢ (والمرجع ينقل عن (الحور العين) ص ١٨٨) .

وترحم عليهما ، فماذا فعلت بنو امية اكثر من ذلك ؟!
فكان يجيب : « ان هؤلاء ليسوا كأولئك ، ان هؤلاء ظالمون
لى ولكم ولانفسهم ! » (١٦٠) .

وكان نص البيعة التى بايعه الناس عليها يقول : « انا ندعوكم الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء المحرومين ، وقسم هذا الفيء بين اهله بالسواء ، ورد الظالمين ، واقفال المجمر (١٦١) ، ونصره اهل البيت على من نصب لهم وجهل حقهم .. (١٦٢) .

وكان زيد يقول للناس : « انه لو لم اكن الا انا وابنى ، لخرجت على هشام .. فليس الامام منا من أرخى عليه ستره ، وانما الامام من شهر سيفه ..! » (١٦٣) .

ولقد شاركت العامة فى هذه الثورة الاعتزالية ، لانها لم تخش العقوبات الاقتصادية التى هدد بها هشام بن عبد الملك الثوار ، فلقد كتب هشام الى عامله على الكوفة يوسف بن عمر يقول له : « .. فادع اليك اشراف اهل المصر ، واوعدهم العقوبة فى الابشار واستصفاء الاموال ، فان من له عقد او عهد منهم سيبطىء عن زيد ، ولا يخف معه الا الرعاع ، واهل السواد ، ومن تنهضه الحاجة ، استلذاذا للفتنة .. فبادهم بالوعيد ، واعضضهم

---

(١٦٠) (تاريخ الطبرى) جـ ٨ ص ٢٧٢ (احداث سنة ١٢٢ هـ) .
(١٦١) يقال : جمر الامير الجند ، أى ابقاهم فى ثغر العدو ولم يرجعهم الى اوطانهم .
(١٦٢) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ١٧٢ (طبعة المعارف ـ أحداث سنة ١٢١ هـ) .
(١٦٣) (ثورة زيد بن على) ص ١٠٤ ، ١٤١ .

بسوطك ، وجرد فيهم سيفك ، واخف الاشراف والاوساط قبل السفلة ! » (١٦٤) .

ولقد افلحت خطة هشام هذه مع الثوار ، فانصرف عن زيد من بايعه من الاشراف ، الذين خافوا على اموالهم أن يستصفيها هشام ، ثم ارادوا تبرير نكوصهم عن الثورة ونكثهم بيعة زيد ، فقالوا : ان الامامة كانت فى على بن الحسين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ، ولذلك فنحن نرفض امامة زيد ، لانه لا حق له فيها ، قالوا ذلك ليموهوا على الناس ، وهم انما رفضوه « لما بلغهم ان سلطان الكوفة يطلب من بايع زيدا ، ويعاقبهم ، فخافوا على انفسهم ، وخرجوا من بيعة زيد ، ورفضوه مخافة من هذا السلطان » (١٦٥) ... فسماهم زيد « بالرافضة » ، وجرت هذه التسمية على الامامية ، فى بعض الدوائر ، منذ ذلك التاريخ .. ولقد كان خذلان الرافضة لثورة زيد بن على سببا فى فشلها بعد يومين من القتال ضد جيش هشام ، مما جعل الزيدية ، بفرقها وفروعها يرددون دائما قولهم : « ان الرافضة أضر علينا وانكأ فينا من الحرورية ـ « الخوارج » ـ وبنى امية الذين ولغوا فى دمائنا ! » (١٦٦) .

ولقد قاتل زيد بن على بشجاعة الائمة وعزم الثوار ، وكان يتمثل وهو مقبل على الموت بقول الشاعر :

اذل الحياة وعز الممات
وكلا أراه طعاما وبيلا

---

(١٦٤) (تاريخ الطبرى) جـ ٨ ص ٢٢٦ . (احداث سنة ١٢١ هـ) .
(١٦٥) يحيى بن الحسين (رسائل العدل والتوحيد) جـ ٢ ص ٨١ . دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
(١٦٦) (تثبيت دلائل النبوة) جـ ٢ ص ٥٣٥ .

فان كــــان لابد مـــن واحــــد
فسيروا الى الموت سيرا جميلا (١٦٧) !

ولما قتل ، دفنه أصحابه سرا ، ثم اكتشف الامويون مدفنه ، فنبشوا قبره ، وصلبوه ، واحتزوا رأســـه فبعثوا بها الى هشام بن عبد الملك ، حيث نصبت على باب دمشق ، ثم طيف بها فى المدن الكبرى ، مثـــل المدينة ومصر ، زجرا للثوار .. ثم احرقت جثته والقى رمادها فى نهر دجلة (١٦٨) !

ولقد ظلت المعتزلة تذكر زيدا كواحد من أئمتها « لانه كان صالحا للامامة ، لما اوتيه من الصلاح والعلم والفضل ، ولانه قد بايعه فريق من اهل العلم والفضل ، فيجب أن يكون اماما » (١٦٩) ..

بل لقد بكته الخوارج ، ورثوه ، واسفوا على فشـــل ثورته ، ونعوا على الرافضة خذلانهم له ، وقال شاعرهم حبيب بن جدرة الهلالى ، يرثيه ويصف غـــدر أهـــل الكوفة به :

يا أبا حســين ، والامور الى مـــدى
اولاد درزة اســـلموك وطـــاروا
يا أبا حســين ، لو شـــراة عصابة
علقتك كـــان لوردهم اصدار (١٧٠) !

اما ابنه يحيى فلقد قال ، يرثى اباه ، ويستنهض الناس لثورة ثانية :

(١٦٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩١ .
(١٦٨) انظر احداث هذه الثورة مفصلة فى كتاب (ثورة زيد بن على) .
(١٦٩) (المغنى) جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .
(١٧٠) (ثورة زيد بن على) ص ١٢٧ .

خليـــلى ، عنى بالمدينـــة بلغـــا
بنى هاشم اهل النهى والتجـــارب
فحتى متى مروان يقتـــل منـــكم
خيـــاركم ، والدهر جم العجـــائب
وحتى متى ترضـــون بالخسف منهم
وكنتم اباة الخسف عنـــد التجارب
لـــكل قتيـــل معشـــر يطلبـــونه
وليس لزيد بالمراقين طالب (١٧١) !

ثم انسحب يحيى بن زيد ببقايا الثوار الذين نجوا من القتل ، الى خراسان ، فأقام بالجوزجان « منكرا الظـــلم وما عم الناس من الجور » .. وفى أواخر سنة ١٢٥ هـ او اوائل سنة ١٢٦ هـ ــ على خلاف فى ذلك ــ أعلـــن الثورة على الوليد بن يزيد ، ــ وكان امير خراسان نصر بن سيار ــ وبعد معارك عديدة دخلها مع انصاره من المعتزلة والثائرين من أهل البيت ضد جيش الوليد الذى قاده سلم بن احوز المازنى ، قتل يحيى بن زيد ، « فعـــل الامويون بجسده فعلهم بجسد ابيه ، اذ احتزوا رأســـه فبعثوا بها الى الوليد بن يزيد ، وصلبوا جســـده بالجوزجان ، فظل على صليبه حتى قامت ثورة أبى مسلم الخراسانى ، فانزل جثته وصلى عليها ووارى عظامه فى قبره هناك .. وكما يقول المسعودى : ان أهل خراسان قد انفجر حزنهم على يحيى بن زيد ، وفى العام الذى دالت فيه دولة بنى أمية لم يولد بخراسان مولود الا وسماه أبواه يحيى أو زيد ؟! .. (١٧٢) .

(١٧١) (مقالات الاسلاميين) جـ ١ ص ١٣٩ .
(١٧٢) (مروج الذهب) جـ ٣ ص ١٦٧ .

وبعد عام من فشل ثورة يحيى بن زيد ، خرج بالكوفة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، فى محرم سنة ١٢٧ هـ .. وذلك فى عهد مروان بن محمد ، فحاربه عامل مروان عبد الله بن عمر ، فهزمه .. وفى هذه الثورة كان المعتزلة والزيدية معا فى القتال ضد الامويين ، فالطبرى يذكر فيمن بايع عبد الله بن معاوية اسم «منصور ابن جمهور» ، وهو من قادة اهل العدل والتوحيد الذين برزوا فى الثورة ضد الوليد بن يزيد — التى سنتحدث عنها بعد قليل — ويذكر ان خروج عبد الله بن معاوية كان مع الزيدية (١٧٣) ، وكما قلنا فلقد كانت الزيدية اسما يطلق على فريق اهل البيت الذين انشقوا عن امامة جعفر بن محمد ، واختاروا طريق الثورة على طريق الامامة الدينية، والروحية ، وانضموا لذلك الى الاعتزال ..

وهكذا شهدت العراق وخراسان ثلاث ثورات قام بها المعتزلة ضد الحكم الاموى فى المدة من سنة ١٢٢ حتى سنة ١٢٧ هـ .. قاد الاولى : زيد بن على « سنة ١٢٢هـ » والثانية : يحيى بن زيد « سنة ١٢٦ هـ » ، والثالثة : عبد الله بن معاوية « سنة ١٢٧ هـ » .

***

اما فى الشام ، حيث مقر الخلافة الاموية ، فقد حدثت فى سنة ١٢٦ هـ اكثر المحاولات الثورية الاعتزالية توفيقا ونجاحا ضد الامويين ، وذلك عندما نجحت ثورتهم ضد الوليد بن يزيد ، فقتلوه فيها ، ونصبوا بدلا منه

(١٧٣) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ (طبعة المعارف) و جـ ٩ ص ٤٨ — ٥٢ (الطبعة الاولى) (أحداث سنة ١٢٧ هـ) .

خليفة معتزليا امويا هو يزيد بن الوليد « ٨٦ — ١٢٦ هـ ٧٠٥ — ٧٤٤ م » ..

كان اختلال حال الدولة الاموية قد قارب بها على دور الانهيار ، وذلك عندما انتقل خليفتها الوليد بن يزيد « ٨٨ — ١٢٦ هـ ٧٠٧ — ٧٤٤ م » بالفسق والفجور والمجون ، بل والزندقة من دور الاسرار الى دور الجهر والاعلان ، فلقد كان — كما يقول ابن قتيبة — : « ماجنا سفيها ، يشرب الخمر ، ويقطع دهره باللهو والغزل ، ويقول اشعار المغنين ، ويعمل فيها الالحان ! » (١٧٤) .. كما كان « اول من حمل المغنين من البلدان اليه ، وجالس الملهين ، واظهر الشراب والملاهى والعزف ، وفى أيامه كان ابن سريج المغنى ، ومعبد ، والغريض ، وابن عائشة ، وابن محرز ، وطويس ، ودحمان (١٧٥) . وغلبت عليه شهوة الغناء ، فى أيامه ، وعلى الخاص والعام ، واتخذ القيان ، وكان متهتكا ماجنا خليعا .. » (١٧٦) .. وفى مصادر التاريخ من اشعاره فى المجون والفسق مايأبى ذوق عصرنا وعرفه أن يثبته المرء فى كتاب !

ولقد تعدى الوليد نطاق الفسق والمجون الى الزندقة والجهر بفلتات لسان لا يرضاها المجتمع المسلم ، خاصة من امير المؤمنين .. فالرواة يروون انه قد عزم على أن يبنى اعلى الكعبة فى البيت الحرام قبة يشرب فيها الخمر ، ويشرف منها سكران منتشيا على الطائفين ببيت الله العتيق ! .. ولما راى فى المصحف ، يوما ، آيات تتحدث

(١٧٤) (المعارف) ص ٣٦٦ .
(١٧٥) أنظر أخبار هؤلاء المغنين فى كتاب (الاغانى) .
(١٧٦) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

عن الحساب والجزاء والعقاب ، رمى المصحف بالسهام ، وهو ينشد :

تذكــرنى الحســـاب ولست ادرى
احقـــا ما تقـــول من الحســـــاب
فقــل لله يمنعنى طعــــــامى
وقــل لله يمنعنــى شـــــرابى !

ومرة ثانية ، فتحه ، فوجد قـــول الله سبحانه : « واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد » (١٧٧) ، فخرق صحائفه بسهمه ، وانشد :

اتوعــد كــل جبــار عنيــد
فهــا أنــا ذاك جبـــار عنيـد
فان لا قيـت ربـك يـوم حشــر
فقــل : يارب خرقنى الوليد (١٧٨) !

وكان لابد لبلاط ملك هذا مبلغ ترفه ونزقه ومجونه ان يتجه الى اموال الناس وثرواتهم بالمصادرة والسلب والنهب والاستنزاف .. ولقد عرفت أوروبا فى العصور الوسطى من يبيع — بالحق الالهى — صكوك الغفران ، وعرف الشرق فى عصره الحديث من يبيع الرتب والنياشين .. اما الوليد بن يزيد فكان يبيع الولايات والعمالات فى الدولة ، بما فيها من ثروة ومن فيها من بشر وموظفين وامكانيات .. ! فلقد باع ، مثلا ، لنصر ابن سيار ولايته على خراسان ، ثم بدا له أن يبيعها مرة ثانية لمن يدفع اكثر ، فباعها ، بما فى ذلك واليها وعماله ، الى يوسف بن عمر ..! وتحدث المؤرخون عن « الهدايا »

(١٧٧) ابراهيم : ١٥ .
(١٧٨) (أمالى المرتضى) ق ١ ص ١٢٨ — ١٣٠ .

التى جاءت اليه من خراسان ، وكيف قسم الوالى على اهل البلاد جمع مكونات « قافلة الهدايا » التى ستذهب الى بلاط دمشق « فلم يدع بخراسان جارية ولا عبدا ولا برذونا فارها الا اعده » لحمل « الهدايا » وضمت هذه « الهدايا » : الف مملوك ، مسلحين ، محمولين على الخيل ، وخمسمائة وصيفة ، واباريق من ذهب وفضة، وتماثيل للظباء ورءوس السباع والايايل .. الخ .. الخ .. ولما خرجت القافلة فى طريقها الى دمشق ، استعلم الوليد : هل فى محتوياتها ما يبغى من أدوات اللهو والطرب ؟ وخاصة « البرابط » و « الطنابير » ؟ ... فاستدرك الوالى وضمنها مراد امير المؤمنين !.. وقال البعض يومئذ فى ذلك شعرا :

ابشر امين الله ابشــر بتباشــير
بابل يحمـل المـال عليهــا كالابابير
بغـال تحمل الخمر حقائبهــا طنــابير
ودل البربريات بصـوت البم والــزير
وقـرع الـدف احيـانا ونفـخ بالمزامير
فهذا لك فى الدنيا وفى الجنة تحبير (١٧٩) !

واذا كان هذا حال بلاط الخليفة ، فان عماله وولاته لابد أن يكونوا على دين ملوكهم فى السـلب والنهب والمصادرة والتبذير .. وكان للوليد طفلان ، لم يبلغا الحلم بعد ، فأكره الناس على البيعة لهما بولاية العهد من بعده ،

(١٧٩) (تاريخ الطبرى) جـ ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

واحدا بعد الآخر ، وبعث بذلك رسالة طويله الى الامصار والنواحي في رجب سنه ١٢٥ هـ ، تعكس سطورها فلسفه الحكم في عصره ودولته ، اذ لا تتحدث الرسالة الا عن الطاعة الواجبة على الناس لحكامهم ، ولا تذكر من القرآن الا الآيات التي تدعو الى الطاعة والخضوع والتسليم ، لان « الله علم ان لاقيام لشيء ولا صلاح له الا بالطاعه .. فمن اخذ بحظه منها كان لله وليا ، ولامره مطيعا ، ولرشده مصيبا .. ومن تركها أضاع نصيبه ، وعصى ربه ، وخسر دنياه وآخرته .. وكان ممن غلبت عليه الشقوة التي تورد اهلها افظع المشارع ، وتقودهم الى شر المصارع .. فالطاعة رأس هذا الامر وذروته ، وسنامه وزمامه ، وملاكه وعصمته ، وقوامه بعد كلمة الاخلاص ! » ثم تمضي الرسالة لتتحدث عن العهد للطفلين : الحكم وعثمان ، باعتباره « من تمام الاسلام ... وان امير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الامور أشد اهتماما وعناية منه بهذا العهد .. فبايعوا للحكم .. ولاخيه من بعده ، على السمع والطاعة .. فاعلموا ذلك وافهموه ! » .. (١٨٠).

ولقد علم الناس ذلك ، وفهموه ، واطاعوه .. فبايعوا للحكم وعثمان ..

وبينما كان الوليد بن يزيد يعالج شيخوخة الدولة الاموية واضطراب أمر خلافتها هذا الضرب من العلاج — اذا جازت تسميته علاجا — كانت المعتزلة تنشط وتجمع امرها وتدبره ، وكانوا يرفعون شعارهم الداعي الى اعادة امر الخلافة شورى بين المسلمين .. وكان الامير الاموي

(١٨٠) المصدر السابق . جـ ٨ ص ٢٩٥ — ٢٩٧ . وانظر (الاغاني) جـ ٧ ص ٢٥١٠ ، ٢٥١١ .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك — « الملقب بالناقص » — احد الذين دخلوا مذهب الاعتزال ، فعرض على الوليد بن يزيد ان ينزل على رغبة الداعين الى اعادة الامر شورى ... فرفض ، بل ورفض أن يطلق سراح القدرية — « المعتزلة» — المنفيين في جزيدة « دهلك » منذ عهد هشام بن عبد الملك .

وكانت صفات يزيد بن الوليد على الضد من صفات الوليد بن يزيد ، حتى لقد نسجت مصادر التاريخ حول صفاته وأخلاقه وسجاياه بعض الاساطير ، فابن قتيبة ، الذي قدمنا بعض وصفه للوليد — يقول عن يزيد : انه « كان محمود السيرة ، مرضيا .. ويقال : أنه مذكور في الكتب المتقدمة بحسن السيرة والعدل ، وفي بعضها : يامبدد الكنوز ، ياسجادا بالاسحار ، كانت ولايتك رحمة ووفاتك فتنة ، أخذوك فصلبوك ! » (١٨١) .. وكان اللقب الاثير لديه : « الشاكر لانعم الله » .. (١٨٢) ، حتى لقد ذهب عدله ، بعد أن اقترن بعدل عمر بن عبد العزيز ، مثلا من امثلة علماء النحو ، فقالوا : « الناقص والاشج أعدلا بني مروان ! » (١٨٣) .

ولقد تم تدبير الثورة والبيعة ليزيد بن الوليد بالخلافة خارج دمشق ، في المدن والقرى والنواحي التي غلب عليها الاعتزال ، حول طريق التجارة الذاهب منها الى حلب —

(١٨١) (المعارف) ص ٣٦٧ .

(١٨٢) القلقشندي (مآثر الاناقة في معالم الخلافة) جـ ١ ص ١٥٩ . تحقيق عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

(١٨٣) (رسائل الجاحظ) جـ ١ ص ٨٣ (هامش) . (والاشج هو عمر بن عبد العزيز) .

وهى التى تحدثنا عنها من قبل — .. وفى ليلة الخميس، لثلاث ليال بقيت من جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ تنكر يزيد فى ثياب بدوية ، وركب حمارا ، وصحب نفرا قليلا من خاصته ، ودخل دمشق ، وكانت قد عقدت له بيعة اغلب أهلها سرا ، وكان هنـــاك بمسجد دمشـــق سلاح كثير قد احضر من أرض الجزيرة ، فدخل الثـــوار الى المسجد ، وأدوا مع الناس صلاة العشاء ، ثم أخذ الناس ينصرفون ، والثوار يبطئون ، فلما استعجلهم حـــراس المسجد كى يغلقوا أبوابه أخذوا يخرجون من باب ويعودون للدخول من باب آخر ، حتى انفردوا بحراس المسجد ، فقتلوهم ، واستولوا على مابه من سلاح ..!

وفى صبيحةيوم الخميس زحفت قوى الثوار تقودها المعتزلة على أبواب دمشق ، فقتلوا من اعترضهم مـــن الحراس ، ودخلوها من جميع الابواب ، لانهم قد أتوا من كل المدن والقرى المحيطة بها .. فدخل عبد الرحمن بن مصاد ، من باب الجابية ، ومعه الف وخمسمائة بسلاحهم .. ودخلت السكاسك من الباب الشرقى ، يقودهم يزيد ابن عنبسة .. ودخل أهل داريا ، بقيادة يعقوب بن هانىء العبسى ، من باب دمشق الصغير .. ودخل اهل دومـــة وحرستا ، بقيادة عيسى بن شبيب التغلبى ، من باب توما .. ودخل اهل دير المران وسطرا والارزة ، يقودهم حميد ابن حبيب اللخمى ، من باب الفراديس .. ودخل أهـــل جرش والحديثة ودير زكا ، يقودهم النضر بن عمـــر الجرشى ، من الباب الشرقى .. ودخل بنو عذرة وسلامان يقودهم ربعى بن هاشم الحارثى ، من باب توما . ودخلت جهينة ومن والاهم ، يقودهم طلحة ابن سعيد .. وكانت

اعلام الثوار الزاحفين على دمشق تحمل العباره التى بايع الناس عليها يزيد بن الوليد ، وهى : « انا ندعوكم الى كتاب الله وسنه نبيه ، وان يصير الامر شورى ! » ..

وكان مقصد الجميع ومقر جميعهم حول يزيد بن الوليد بمسجد دمشق .. وعند ذلك انتدب الخليفه الجديد جماعه من فرسان القوم المبرزين فيهم ، فحاصرت قصر الوليد بن يزيد ، وتسوروه عليه بعد أن رفضـــوا توسلاته ، وقتلوه ، وحمل راسه منصور بن جمهور — احد فرسان القدرية وقادتها — الى الخليفه الجديد ، فقالوا له : « ابشر يا أمير المؤمنين بقتل الفاسق الوليد، وأسر من كان معه » ! ..

ولما استقر الامر ليزيد ، صعد المنبر ، وخطب فى الناس خطابا أعلن فيه نهج الحكم الجديد .. فقـــال فيما قال :

« أيها الناس ، والله ماخرجت اشرا ولا بطرا ، ولا حرصا على الدنيا ، ولا رغبة فى الملك .. ولكنى خرجت غضبا لله ولدينه ، وداعيا الى كتاب الله وسنة نبيه ، لما هدمت معالم الهدى ، واطفىء نور أهل التقى ، وظهر « الجبار العنيد » ، المستحل لكل حرمة ، والراكب لكل بدعة ، مع أنه ، والله ، ما كان يؤمن بيوم الحســاب ، وانه لابن عمى فى الحسب ، وكفئى فى النسب .. ايها الناس ، ان لكم على الا أضع حجرا ، ولا اجرى نهرا ، ولا اكتنز مالا ، ولا أعطيه زوجة ولا ولدا ، ولا انقل مالا من بلد الى بلد ، حتى اسد فقر ذلك البلد وخصاصـــة اهله ، بما يغنيهم . فان فضلت فضلة نقلته الى البـــلد الذى يليه ممن هو أحوج اليه . ولا أجمركم فى ثغوركم

فأفتنكم وافتن اهاليكم .. ولا أغلق بابى دونكم ، فيأكل قويكم ضعيفكم . ولا احمل على أهل جزيتكم ما أجليهم به عن بلادهم ، وينقطع نسلهم . ولكن : لكم أعطياتكم فى كل سنة ، وأرزاقكم فى كل شهر ، حتى تستدر المعيشة بين المسلمين ، فيكون أقصاهم كأدناهم . فان أنا وفيت لكم بهذا فعليكم السمع والطاعة ، وحسن المؤازرة والمكانفة ، وان لم أوف لكم به ، فلكم ان تخلعونى ، الا ان تستتيبونى ، فان تبت قبلتم منى ، وان رأيتم أحدا او عرفتموه بالفضل والصلاح ، يعطيكم من نفسه مثل ما أعطيتكم ، فأردتم أن تبايعوه ، فأنا اول من يبايعه ، ويدخل فى طاعته .

أيها الناس ، لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . أقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم » (١٨٤) !

ومما يلفت النظر فى هذه الثورة ، وخطاب خليفتها عدة أمور :

اولها : انها اول ثورة تحدث فى الشام ضد حكم بنى أمية ، الذى استند الى أهل الشام ، حتى لقبت دولتهم بدولة اهل الشام .. فلقد جاء دور الشام فى الثورة ، بعد ان كانت قاصرة على العراق واطراف اخرى بعيدة عن العاصمة دمشق ..

ثانيا : ان القبائل اليمنية التى كانت ، تقليديا ، سند

(١٨٤) أنظر فى أحداث هذه الثورة : (الامامة والسياسة) ج ٢ ص ١٠٨ ـ ١١٢ . و (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٠ ، ٦١ . و (المعارف) ص ٣٦٧ . و (تاريخ الدولة العربية) لفلهوزن . ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ـ ٣٥٣ ، ٣٥٥ ـ ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٢ ، ١١٣ .

الدولة الاموية قد اسهمت بقسط وافر فى هذه الثورة ، مما سلب بنى امية « السلاح القبلى » الذى استخدموه فى ضرب القبائل المناوئة وأحداث التوازن فى البلاد لمصلحة دولتهم ..

ثالثها : انه لاول مرة منذ عهد الخلافة الراشدة يختار الناس خليفتهم بالبيعة والاختيار . خارجين بذلك عن نظام الوراثة الذى أرساه فى الدولة معاوية بن أبى سفيان .

رابعا : ان المضمون الذى عبر عنه يزيد بن الوليد فى خطابه أعاد الى منبر الخلافة تلك الاقوال والمعانى التى افتقدها هذا المقام منذ عهد الخلافة الراشدة ، مما يذكر بكلمات ابى بكر الصديق .. فهو يقرر حق الامة فى خلع الامام اذا لم يف بعهده ومهامه ـ وهو مبدأ المعتزلة ـ ويذكر ان الاكثر فضلا وصلاحا هو الاولى .. الى جانب الحديث عن العدل الاجتماعى ، والمساواة بين الناس ، والعدل فى أهل الذمة « حتى يكون اقصاهم كأدناهم ، وحتى تستدر المعيشة بين المسلمين » ..

فهى ثورة ، تمثل عهدا جديدا ، له منهج جديد .. بل وغريب اذا قيس بنهج بنى امية فى حكم الناس ..

اما دور المعتزلة فى قيادة هذه الثورة ، فلقد تحدثت عنه واشارت اليه كل المصادر التى عرضت لها ، تقريبا ، فهم يسلكون يزيد بن الوليد فى سلسلة الائمة الذين يعترفون بامامتهم « لانه كان بصفة من يصلح للامامة ، وبايعه طبقة من أهل الفضل » (١٨٥) .. وهم يرونه افضل من عمر ابن عبد العزيز .. فعندما بايعه قيس بن هانىء العبسى قال له : « يا أمير المؤمنين ، اتق الله ، ودم على ما انت

(١٨٥) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

عليه ، فما قام مقامك احد من أهل بيتك . وان قالوا : عمر بن عبد العزيز ، فأنت أخذتها بحبل صالح ، وان عمر أخذها بحبل سوء !» (١٨٦) .. يشير بذلك الى أن يزيد وليها بالاختيار ، أما عمر بن عبد العزيز فقد ورثها وراثة الملك ..

وعندما سأل عيسى بن حاضر عمرو بن عبيد عن رأيه فى يزيد بن الوليد ـ الذى لقب بالناقص لنقصه أعطيات بنى امية ـ اضفى عليه عمرو بن عبيد صفات الامام كما تراه المعتزلة ، وكما حددها الحسن البصرى ، فقال عنه: « انه الكامل ! عمل بالعدل ، وبدأ بنفسه ، وقتل ابن عمه فى طاعة الله ، وصار نكالا على أهل بيته ، ونقص من أعطياتهم ما زادته الجبابرة ، وجعل فى عهده شرطا ولم يجعله جزما . والله لكأنه ينطق عن لسان أبى سعيد » (١٨٧) !

ومن الذين شهدوا القتال فى هذه الثورة قوم بلغوا فى الاعتزال المقام الذى جعلهم يذكرون فى كتب الطبقات ، مثل أبى وهب الكلاعى ، عبيد الله بن عبيد « المتوفى سنة ١٣٢ هـ » ، وأبى عبد الله هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشى « المتوفى سنة ١٥٦ هـ » .. فلقد ذكر الجاحظ انهم من أهل الشام الذين شهدوا « الوقعة مع يزيد بن الوليد فى جمهور الغيلانية » (١٨٨) .

وانتساب جمهور هذه الثورة ، من أهل الشام ، الى

(١٨٦) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٢٧ .
(١٨٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ . (وابوسعيد هو الحسن البصرى) .
(١٨٨) (المصدر السابق) . ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

عالم المعتزلة الدمشقى : أبى عبد الله ـ او ابى أيوب ، أو أبى مسلم ـ مكحول بن عبد الله الشامى « المتوفى سنة ١١٦ هـ » جعل خصومها ـ بعد موت يزيد وخلافة مروان ابن محمد ـ يرجمون أهلها ، ودورهم ، ويرددون عبارة : « هذا فى كبد مكحول » (١٨٩) !! لانهم كانوا على مذهبه فى الاعتزال .

وأبو القاسم البلخى ، يذكر فى أقدم تاريخ للطبقات والفرق عند المعتزلة ، تحت عنوان : « خروج أهل العدل » قوله : « وخرجت الغيلانية مع يزيد بن الوليد ابن عبد الملك ، فى سنة ست وعشرين ومائة .. » (١٩٠)

والخوارزمى يذكر فى احدى رسائله ، كيف انه كان لكل فرقة دولة ، فيقول : « ليس من فرق الاسلام فرقة الا وقد هبت لاهلها رويحة ، ودالت لهم دولة ، كما اتفق لمختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد الغيلانية ، وابراهيم بن عبد الله للزيدية ، والمأمون لسائر الشيعة ، والمعتصم والواثق للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب والحشوية .. » (١٩١) .

والمسعودى يقول عن هذه الثورة : « وكان خروج يزيد ابن الوليد بدمشق مع شائعة من المعتزلة ، وغيرهم من أهل داريا والمزة من غوطة دمشق ، على الوليد بن يزيد ، لما ظهر من فسقه ، وشمل الناس من جوره .. » ... ويتحدث عن يزيد بن الوليد فيقول : ان « المعتزلة تفضل فى الديانة يزيد بن الوليد على عمر بن عبد العزيز .. وكان

(١٨٩) المصدر السابق . ص ٩٦ .
(١٩٠) المصدر السابق . ص ١١١ .
(١٩١) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٢ ، ٥٣ .

يزيد يذهب الى قول المعتزلة وما يذهبون اليه فى الاصول الخمسة : من التوحيد ، والعدل ، والوعيد ، والاسماء ، والاحكام ــ وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين ــ والامــر بالمعروف والنهى عن المنكر .. » (١٩٢) .

فهى ثورة معتزلية ، قام بها اساسا معتزلة الشام ، اما معتزلة العراق فانهم ايدوها كل التأييد ..

فالخطبة الشهيرة التى خطبها واصل ، واسقط منها حرف الراء الذى كان لا يحسن نطقه ، خطبها عند عبد الله ابن عمر بن عبد العزيز ، الذى ولى البصرة من قبل يزيد ابن الوليد .. وكــان معه نفر من ائمــة معتزلة العراق .. (١٩٣) .

بل لقد همت معتزلة العراق ، ان تسير جيشا يقوده عمرو بن عبيد لنصرة يزيد بن الوليد ، لولا ان الاجــل عاجله ، اذ لم تزد خلافته عن اشهر خمسة الا قليلا .. والبلخى يروى عن عمرو بن عبيد قوله لاصحابه : «تهيأوا حتى نخرج الى هذا الرجل فنعينه على أمره » .. وبينما عمرو وأصحابه على ذلك الاستعداد والاعداد « اذ ورد عليه خبر موت يزيد .. » (١٩٤) .

واول وال ولاه يزيد بن الوليد على العراق كان هــو منصور بن جمهور ، الذى يقول عنه خصوم المعتزلة : انه « كان اعرابيا جافيا غيلانيا ... وانه انما صار مع يزيد

(١٩٢) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٢ .

(١٩٣) انظر (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
وانظر هذه الخطبة فى (نوادر المخطوطات) المجلد الاول ص ١٣٤ ــ ١٣٦ جمع وتحقيق عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(١٩٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .

لرأيه فى الغيلانية ... فشهد لذلك قتل الوليد بن يزيد » ... ويزكيه يزيد بن الوليد ويدافع عنه ، فيقــول : « اذا لم أول منصورا فى حسن معاونته فمن أولى» (١٩٥)؟

والحارث بن سريج « ١٢٨ هـ ٧٤٦ م » ذلك الذى قاد ثورة ضد بنى أمية على عهد هشام بن عبد الملك شــارك فيها تيار الارجاء الذى قال أصحابه بالعدل والتوحيد ــ كما سبق أن ذكرنا فى الحديث عن المرجئة بالقسم الاول من هذه الدراسة ــ والذى ظل هاربا من الدولة ببــلاد الترك ، بعث اليه يزيد بن الوليد بالامان له ولمن معــه ، وكتب له بذلك كتابا يقول فيه : « أما بعد ، فانا غضبنا لله اذ عطلت حدوده ، وبلغ بعباده كل مبلغ ، وسفكت الدماء بغير حلها ، واخذت الاموال بغير حقها ، فاردنا ان نعمل فى هذه الامة بكتاب الله وسنة نبيه .. فقد أوضحنا لك عن ذات أنفسنا ، فأقبل آمنا انت ومن معك ، فانكم اخواننا واعواننا » .. ثم كتب الى عامله على العــراق عبد الله بن عمر بن عبد العزيز ان يرد الى الحــارث وأنصاره كل ماكان قد استصفى من أموالهم وسبى مــن ذراريهم .. فعاد الحارث وأنصاره الى « مرو » .. وعاش مع أنصاره آمنين ، حتى مات يزيد ، وخلفه مروان بن محمد ، فقال الحارث : « انما آمننى يزيد بن الوليــد ، ومروان لا يجيز أمان يزيد ، فلا آمنه .. فدعــا الى البيعة .. » وحارب جيش مروان بن محمد حتى هزم وصلب سنة ١٢٨ هـ .. (١٩٦) .

فهى ، اذا ، ثورة ، قام بها المعتزلة ، وحاولوا فيهــا

(١٩٥) (تاريخ الطبرى) جـ ٩ ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٩٦) المصدر السابق . ٩ ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٣ .

تطبيق نظريتهم فى الامامة والعدل بين الناس ، وأمنوا فى عهدها الثوارالذين خرجوا من قبل منكرين على أئمـــة الجور والفساد ..

ولكن مروان بن محمد كان يتربص بهذه الثورة الدوائر منذ قيامها ، وكان يقبع فى ارض الجزيرة يتحين الفرص، ويراسل من بقى من أمراء بنى أمية .. بل انه لم يكن قد بايع ليزيد الا بعد تلكؤ ، وبعد أن بعث اليه يزيد يقـول له : « أما بعد ، فانى أراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ، فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على أيتهما شئت . والسلام ! » (١٩٧)

... وكان مروان قد كتب الى أخى الوليد بن يزيد ، بعد مقتله ، يقول : « .. انى مطرق الى ان ارى غيرا فأسطو بانتقام ... ولم اشبه محمدا ولا مروان .. ان لم اشمر للقدرية ازارى واضربهم بسيفى جارحا وطاعنا ! . وما اطراقى الا لما انتظر مما يأتينى عنك ، فلا تهن عـن ثأرك بأخيك ! ... » (١٩٨) .

ولم يطل الانتظار بمروان بن محمد ، اذمات يزيد بن الوليد فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٦ هـ « ٢٥ سبتمبر سنة ٧٤٤ م » ، بعد خلافة لم تزد عن مائة واثنين وسـتين يوما ... (١٩٩) ، فوثب مروان على الخـلافة ، وازال آثار يزيد بن الوليد ، بل نبش قبره وصـلبه على باب الجابية ، وقتل كثيرا من المعتزلة وانصار يزيد ، وفر من دمشق ابراهيم بن الوليد (٢٠٠) الذى كان يزيد قـد

(١٩٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩٧ .
(١٩٨) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٣٤ ، ٣٥ .
(١٩٩) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٥٥ .
(٢٠٠) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٥٤ .

عهد اليه بعد طلب الناس ومشورتهم .. وعزل ولاة يزيد، وبعث الى العراق النضر بن سعيد ، ليخلف عبد الله بن عمر بن عبد العزيز ... وعند ذلك جمع منصـــور بن جمهور أنصاره من المعتزلة ، وقاتلوا جيش مروان ، بل وتحالفوا مع الخوارج على حربه .. وظل منصور هذا يقاتل مروان وبنى أمية من موقع الى آخر ، ومن معركة الى اخرى ، ومن بعدهم أخذ يقاتل بنى العباس ، حتى لجأ الى الهند ، ولما هزم ، مضى الى الصحراء فمات عطشا وسط الرمال (٢٠١) سنة ١٣٤ هـ .

ولكن فشل ثورة يزيد بن الوليد فى الاستمرار ، وتولى مروان بن محمد الخلافة ، لم يزد الدولة الامـوية الا اضطرابا وتدهورا ، فأخذت المعتزلة تستعد لتجمع أمر المسلمين ، أو أكثرهم على امام منها هو محمد بن عبدالله ابن الحسن « النفس الزكية » ، وذلك حتى تعود الخلافة « شورى بين المسلمين » ، ويليها من تتوافر فيه شروطها .. واجتهدوا كى يضموا الى موقفهم هذا الشيعة الامامية ولكن جعفر الصادق ظل على رأيه فى رفض الخـروج والشورى ، متمسكا بالامامة الروحية ، وانتظار أن يزيل الله ملك بنى أمية ويعطى الخلافة لآل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام ..

ولقد عبر عمرو بن عبيدعن سعى المعتزلة هذا عندما خطب فى جمع من أنصار المعتزلة وأنصار الامامية فقال : « ... اننا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ...

(٢٠١) المصدر السابق . ج ٩ ص ٦١ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

فاردنا ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ،وندعو الناس اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ونرده الى الحق وأهله ... » (٢٠٢) .

فكانوا بذلك يستعدون لثورة جديدة يضعون بواسطتها افكارهم فى الامامة والسياسة موضع التطبيق والتحقيق .

(٢٠٢) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ (والمرجع ينقل عن كتاب المظفرى (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٣٢) .

الفصل الرابع

حقيقة الثورة على بنى العباس

فى المقال الذى كتبه المستشرق الاستاذ الدكتور نيبرج عن المعتزلة فى « دائرة المعارف الاسلامية » عرض لعلاقتهم بالحركة العباسية فى أواخر الدولة الاموية ، وذهب الى « انه خلال الفترة الاخيرة للدولة الاموية كان « واصل » واتباعه يعملون بنشاط فى خدمة القضية العباسية ، وان مذهب « واصل » ومذهب المعتزلة الاوائل كان هو المذهب الكلامى الرسمى للحركة العباسية » (٢٠٣) .

ورغم الخطأ الكبير والكلى فى هذا التقييم ، فانه هو الاعتقاد الشائع فى كل الدراسات التى تشير الى هذه القضية حتى الآن . ونحن نقول : ان هذا التقييم خاطىء كلية ، لان المعتزلة لم يكونوا يعترفون بأن هناك ما يسمى « بالحركة العباسية .. » ، ولم يكونوا يرون ان « للعباسيين » حقا يورث فى الخلافة والامامة ، لانهم ضد الميراث والتوارث فى هذا المنصب ، كما انهم لم يعترفوا فى يوم من الايام بأن هناك اماما عباسيا تتم له الدعوة كى يخلف فى الحكم بنى مروان .. بل على العكس من ذلك ، فعندما ظهرت دعوة « العباسيين » ، ووثبوا الى الحكم

(٢٠٣) د. نيبرج (دائرة المعارف الاسلامية) مادة (المعتزلة) .

اعتبر المعتزلة ذلك اغتصابا للسلطة منهم ، اذ كانت العدة تعد والامور تهيأ ليتم نقل السلطة من الدولة الاموية الملكية الى خلافة شوروية يتولاها امام معتزلى ، دعا له المعتزلة ، وعقدوا له البيعة ، وبايعه فيمن بايع خلفاء العباسيين الاول : ابو العباس السفاح وأبو جعفر المنصور وهذا الخليفة المعتزلى الذى تمت بيعته بمكة عندما اضطرب امر الدولة الاموية هو : محمد بن عبد الله بن الحسن ـ المعروف بالنفس الزكية ـ « ٩٣ ـ ١٤٥ هـ ٧١٢ ـ ٧٦٢ م » ..

فالمعتزلة كانوا يسعون لاعادة الامر والحكم الى الشورى بين المسلمين ، وكانوا يديرون احداث الصراع بحيث تفضى الى هذه الثمرة ، وكانوا قد اعدوا البيعة لامام منهم هم ، ومن ثم فانهم لم يكونوا عاملين فى خدمة القضية العباسية بحال من الاحوال .. وذلك هو الذى يفسر ثورتهم ، بل ثوراتهم ضد العباسيين الاول ، وماظلوا يتعرضون له من السجن والاضطهاد حتى بدء عصر المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ ٨١٣ ـ ٨٣٣ م) ..

اما تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، والوقائع التى تكون لبنات بنائها فانها تتجلى لنا من خلال هذه النقاط :

اولا : ان دعوى العباسيين فى الخلافة ترتكز الى ان محمد بن الحنفية « ٢١ ـ ٨٠ هـ ٦٤٢ ـ ٧٠٠ م » ، قد اوصى بالخلافة الى ابنه ابى هاشم « ٩٩ هـ ١٧٧ م » ، وان ابا هاشم أوصى بها الى على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب « ٤٠ ـ ١١٨ هـ ٦٦٠ ـ ٧٣٦ م » وان عليا بن عبد الله بن العباس اوصى بها الى ابنه محمد بن على « ٦٢ ـ ١٢٥ هـ ٦٨١ ـ ٧٤٣ م » ، وان محمدا ـ

الذى يلقب بأبى الخلفاء ـ اوصى بها الى ابنه ابراهيم « ٨٢ ـ ١٣١ هـ ٧٠١ ـ ٧٤٩ م » ، الذى كان اول من لقب من هذه السلسلة بلقب الامام ، واشتهر به . وان ابراهيم الامام ، أوصى بها ـ عندما ساقته جنود مروان بن محمد للموت ـ الى اخيه ابى العباس عبد الله ابن محمد بن الحارثية « السفاح » « ١٠٤ ـ ١٣٦ هـ ٧٢٢ ـ ٧٥٤ م » ، وهو أول من ظهر وعقدت له البيعة ، ثم عهد بها الى اخيه ابى جعفر المنصور عبد الله بن محمد ابن على « ٩٥ ـ ١٥٨ هـ ٧١٤ ـ ٧٧٥ م » ، الذى عهد بها الى ابنه المهدى « ١٢٧ ـ ١٦٩ هـ ٧٤٤ ـ ٧٨٥ م » .. وهكذا دخل الامر فى بنى العباس .. (٢٠٤) .

تلك رواية العباسيين ، وفرقتهم « الراوندية » ، والسلسلة التى افضت بالامامة اليهم دون بنى على وغيرهم من الهاشميين .. ونحن نلاحظ ان هذا المنطق مرفوض بمقاييس المعتزلة الفكرية ، فليس هناك فى هذه السلسلة قبل السفاح ، من يعترف المعتزلة له بحق فى هذا الامر ، لان احدا من هؤلاء لم يحدث له اختيار وبيعة وعقد ، وهو الطريق الوحيد للامامة عند المعتزلة .. كما أن فكرة ان يوصى واحد الى ولده ، او اخيه ، او ان يوصى بها لاى من الناس ، هى فكرة مرفوضة من المعتزلة ، لانها هى فكرة الشيعة الامامية فى عقيدة « التفويض » التى هدمتها المعتزلة بمذهبها فى الاختيار والعقد والبيعة كطريق مفرد لتنصيب الامام .. ولا يمكننا ان نفترض هذه الوصية نوعا من ولاية العهد ، وعقد الامام بالامامة لمن بعده ، وان نعلل عدم اشهار العهد واستكماله بالبيعة بظروف

(٢٠٤) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ١٨٨ .

السرية التى سادت على عهد الاضطهاد الاموى ، **لان اول** هذه السلسلة العباسية ، وهو محمد بن الحنفية ، لم يكن اماما اختاره الناس وعقدوا له البيعة ، وهو عند المعتزلة ، مثله مثل ابنه ابى هاشم لا يعدو أن يكون علما من أعلام آل محمد ، الذين قالوا بالعدل والتوحيد ، وتتلمذ عليهم المعتزلة ، وأخذوا عنهم الاصول ، ونظروا اليهم نظرة الحب والتقدير والاجلال .. فلم يكونوا ائمة فى الحكم والسياسة حتى تكون لهم الوصية فيها والعهد بها الى من يتلقاها عنهم بعد الممات ..

اذن ، فهذه « الشرعية » العباسية مرفوضة من المعتزلة بحكم الفكر الذى قام عليه مذهبهم فى الامارة وامارة المؤمنين ..

ثانيا : ان المعتزلة لا ينكرون علاقة محمد بن على بن عبد الله بن العباس بأبى هاشم ، فهم يقولون ان اباه أرسله الى ابى هاشم فتتلمذ عليه ، وأخذ عنه العلم « ومكث عنده الى ان فارق الدنيا » .. (٢٠٥) .. وكما كان محمد بن على تلميذا لابى هاشم كذلك كان واصل ابن عطاء تلميذا لابى هاشم ، فرأس السلسلة العباسية هذا كان زميلا لواصل فى التلمذة على ابى هاشم ، وينكر المعتزلة ان يكون هناك ماهو اكثر من التلمذة فى العلم ، خصوصا وهم لا يعترفون « لامامهم » ابى هاشم بما هو اكثر من « الامامة » فى العدل والتوحيد .. ولم يدعوا له امامة فى الحكم والسياسة على ماهو معروف فى هذا المبحث .

(٢٠٥) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ثالثا : ان مصادر التاريخ تؤكد على ان سنة ١٠٠ هـ . كانت السنة التى شهدت بدء الدعوة العباسية ، اذ فيها وجه محمد بن على بن عبد الله بن العباس الرسل والدعاة .. (٢٠٦) .. وهذه السنة هى التالية لوفاة ابى هاشم سنة ٩٩هـ « ٧١٧ م » .. ولكن وضع محمد ابن على فى هذه الحركة وذلك النشاط لا يمكن ان يكون وضع « الامام » ، بمقاييس المعتزلة ، لما قدمنا من اسباب ولسبب آخر هو أن الحاكم الاموى الذى كان يحكم يومئذ كان اماما عند المعتزلة ، وبمقاييسها ، قالوا بامامته وتولوه ، وهو عمر بن عبد العزيز « ٦١ — ١٠١ هـ ٦٨١ — ٧٢٠ م » . كما سبق أن قلنا .. فلو كان محمد بن على اماما ، على راى المعتزلة ، لكانوا قد اعترفوا بامامين ، احدهما علنى — وهو عمر بن عبد العزيز — والآخر سرى — وهو محمد بن على — وهذا مناقض لمذهبهم فى وحدة الامام .

رابعا : ان المعتزلة بايعت زيد بن على سنة ١٢٢ هـ بالامامة ، وتولته ، واعترفت به اماما . ثم بايعت ابنه يحيى ابن زيد سنة ١٢٥ هـ وتولته واعترفت به اماما .. ثم بايعت يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ ، وتولته واعترفت به اماما .. وذلك ينفى اعترافهم بامام عباسى ، بل وحتى وجود تلك السلسلة العباسية التى اخترعها العباسيون واصطنعت الراوندية لها دعوى الوصية بالامامة ، لان هذه السلسلة العباسية ، لو اعترف بها المعتزلة وبامامة اصحابها لكانت هناك سلسلتان متوازيتان للائمة ، سلسلة

(٢٠٦) تاريخ الطبرى) جـ ٦ ص ٥٦٢ (طبعة المعارف — احداث سنة ١٠٠ هـ) .

بنى العباس ، والاخرى التى انتظم فيها زيد بن على ، وابنه يحيى ، ويزيد بن الوليد .. وذلك ، كما قلنا ، ضد مذهب المعتزلة فى وحدة الامام ..

خامسا : ان الدعوة التى كانت تناهض الدولة الاموية، باسم الهاشميين ، كانت حتى انهيار الدولة الاموية سنة ١٣٢ هـ تتم باسم « آل محمد » ، لا باسم العلويين ، او العباسيين ، ولقد كان رؤوس هذه الدعوة مستورين ، اما قادتها العلنيون فكان احدهما يسمى « وزير آل محمد » وهو ابو سلمة حفص بن سليمان ، مولى السبيع ، والثانى كان يدعى « امين آل محمد » ، وهو ابو مسلم الخراسانى .. وكانت الدعوة تتم لحساب « الرضى من آل محمد » .. ومن ثم فان الحديث عن أئمة علويين او ائمة عباسيين فى تلك الفترة هو دعاوى اخترعت بعد ذلك لتبرير استئثار العباسيين بالحكم ، ولتبرير معارضة العلويين لهذا الاستئثار .. وان كان نفى وجود « ائمة » للطرفين او لاحدهما لا يعنى نفى وجود مطامع وآمال ومساعى من كلا الجانبين لجنى ثمار النجاح الذى يمكن ان تحققه المعارضة للامويين والثورة عليهم .. ولا ينفى كذلك وجود بلاد يغلب عليها حب بنى فاطمة واخرى سعى اليها دعاة بنى العباس (٢٠٧) .

سادسا : ان المعتزلة عندما اضطرب امر الدولة الاموية وبعد انقضاء عهد ثورتهم سنة ١٢٦ هـ بموت يزيد بن الوليد، سعوا الى تدبير امر الامامة كى تعود شورى بين المسلمين ، واخذوا يجمعون الكلمة حول امام منهم ، وهو

(٢٠٧) المصدر السابق جـ ٧ ص ٤٩ ، ٥٠ (طبعة المعارف – احداث سنة ١٠٩ هـ) و (شرح نهج البلاغة) جـ ١٥ ص ٢٩٣ .

فى ذات الوقت من آل محمد ، وكان قد سبق واشترك فى ثورة زيد بن على سنة ١٢٢ هـ . وقاتل فيها .. ثم خلف يحيى بن زيد فى قيادة الثورة بعد مقتله سنة ١٢٥ هـ .. وهذا الامام هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، الذى كان هو واخوته وأبوه وأعمامه معتزلة ، أخذوا الاعتزال عن واصل بن عطاء بالمدينة مع زيد بن على ، وكونوا التيار الثورى فى آل البيت ، كما سبقت اشارتنا من قبل ...

ولقد سعت المعتزلة لاقناع الشيعة الامامية ، التى كان يتزعمها جعفر الصادق ، بالبيعة لمحمد بن عبد الله ، ودعوا جعفرا وعددا من شيعته الى اجتماع تحدث فيه عمرو ابن عبيد عن اضطراب امر اهل الشام ، وضرب الله بعضهم ببعض، وتشتت امرهم ، ثم قال : اننا قد « نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأردنا ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ، ونرده الى الحق واهله » .. ثم وجه حديثه لجعفر الصادق فقال : « وقد احببنا ان نعرض عليك ، فانه لا غناء لنا عن مثلك ، لفضلك ، وكثرة شيعتك .. » (٢٠٨) ...

ولكن جعفر الصادق ابى ، لانه كان يعارض الخروج والقتال والثورة ، ويرى الصبر على بنى امية « وان لا يخرج واحد من اهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم » (٢٠٩) ،

(٢٠٨) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ (والمرجع ينقل عن : المظفرى فى كتابه (الامام الصادق) جـ ١ ص ٢٢٢)

(٢٠٩) (الملل والنحل) جـ ٢ ص ٨٥ .

ولانه كان يعارض مبدأ الشورى والبيعة ، ويقول بالوصية والنص .. ولم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن مكتوبا فى الكتاب الذى زعموا انه نزل من السماء بالائمة الاثنى عشر ؟! .. فعندما سأل عبد الملك بن أعين جعفر الصادق قائلا : « ان الزيدية والمعتزلة قد طافوا بمحمد بن عبد الله .. فهل لهسلطان ؟ قال جعفر : والله ان عندى لكتابين فيهما تسمية كل نبى وكل ملك يملك الارض ، لا والله مامحمد بن عبد الله فى واحد منهما (٢١٠) .

فالمعتزلة ، اذن ، قد رشحوا النفس الزكية اماما ، وسعوا الى جمع الكلمة عليه ، وعقد البيعة له ، وطلبوا ذلك حتى من التيار الشيعى الذى وقف عند حدود الامامة الدينية والروحية ، طلبا لنفوذه وتأييده .. ولكن هذا التيار تحفظ ورفض البيعة للنفس الزكية ..

سابعا : ان هناك حقائق لا تقبل التشكيك على أن المعتزلة مضوا فى أمر البيعة للنفس الزكية ، وانهم عقدوا له البيعة ، وعقدها له كذلك — فيمن عقدها — الزيدية ، وكذلك العباسيون ، ومن ثم فان الحديث عن « أئمة » عباسيين كانت تتسلسل فيهم وعنهم الامامة فى تلك الفترة هو امر مرفوض ، والمقولة الصادقة الوحيدة هى أن التدبير والاعداد كان قد تم ، بقيادة المعتزلة ، كى ينقضى بانهيار الدولة الاموية نظام الملك ووراثة الحكم ، وتعود الخلافة شورى يبايع بها الناس من يختارون ، وان الامر قد استقر على تنصيب محمد بن عبد الله بن الحسن اماما على المسلمين ..

(٢١٠) (الكافى) جـ ١ ص ٢٤٢ .

اما الحقائق التى تشهد بصدق هذه المقولة ، فمن اهمها :

أ — ان السفاح والمنصور ، اللذين وليا الامر فى بداية الدولة العباسية كانا عضوين فى تنظيم المعتزلة ..وبعبارة القاضى عبد الجبار : فان « السفاح والمنصور كانا على هذا المذهب » (٢١١) .. ويؤكد ذلك قول عمرو بن عبيد للمنصور ، بعد أن انشق العباسيون على المعتزلة ووثبوا على السلطة واستأثروا بها ، قوله للمنصور : « الست قد عرفت رأيى فى السيف أيام كنت تختلف الينا ؟!»(٢١٢) ... وكذلك صحبة المنصور لواصل بن عطاء ، وحديثه بحديث أهل العدل والتوحيد ، والاعراب عن شوقه لانتصار المعتزلة .. فلقد رووا أن المنصور ذهب الى واصل ابن عطاء ، فحدثه أنه قد سمع ابياتا لسليمان بن يزيد العدوى — وكان معتزليا يلثغ لثغة واصل فى الراء — (٢١٣) وانه يود سماعها منه ، فذهبا الى منزل سليمان بن يزيد فانشدهما أبياته :

حتى متى لا نرى عدلا نسر به
ولا نرى لدعاة الحق أعوانا

مستمسكين بحق قائلين به
اذا تلون اهل الجور الوانا

يا للرجال لداء لا دواء له
وقائد هو أعمى قاد عميانا !

(٢١١) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .
(٢١٢) المصدر السابق . ص ٢٣٣ .
(٢١٣) (الحيوان) جـ ٦ ص ١٩١ .

فقال ابو جعفر : وددت انى رأيت يوم عدل ثم مت » (٢١٤) !

وجود السفاح والمنصور عضوين فى تنظيم المعتزلة يستتبع ، استنتاجا ، ان يشتركا فى البيعة للامام الذى عقدت له المعتزلة .

ب ــ ان امر بيعة العباسيين ، ضمن المعتزلة لمحمد ابن عبد الله لا تقف عند « الاستنتاج » ، ذلك ان الطبرى يذكر ان محمد بن عبد الله كان يذكر دائما « ان ابا جعفر « المنصور » ممن بايع له ، ليلة تشاور بنو هاشم فيمن يعقدون له الخلافة ، حين اضطرب امر بنى مروان ، مع سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هناك » .. وان ذلك كان من اسباب زيادة همه باختفاء محمد بن عبد الله ، لان له فى عنق المنصور بيعة تجعله صاحب الحق الشرعى دون المنصور ! ... (٢١٥) .

فمحمد بن عبد الله يؤكد اشتراك العباسيين ،والمنصور بالذات ، فى البيعة له ، مع المعتزلة وغيرهم ..

جـ ــ وغير قول محمد بن عبد الله ، يروى الطبرى عن احد رواته ، وهو صالح صاحب المصلى ، قوله : « .. فكان شده هرب محمد من ابى جعفر : ان ابا جعفر كان عقد له بمكة فى اناس من المعتزلة .. » (٢١٦) .

د ــ وعثمان بن خالد ، تلميذ واصل ، واحد اعلام المعتزلة ، وكبار التجار فيها ، يواجه المنصور بهذه

(٢١٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢١٥) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٥١٧ (طبعة المعارف ــ احداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢١٦) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٥٢٤ (طبعة المعارف ــ احداث سنة ١٤٤ هـ) .

الحقيقة ــ بعد مقتل محمد بن عبد الله بقليل ، ويؤكد له أن خلافته غير شرعية ، وأن الامام هو محمد بن عبد الله ، وان له فى عنق المنصور بيعة عقدها له مع المعتزلة بمكة .. فالطبرى يروى عن محمد بن عروة بن هشام بن عروة قوله : « انى لعند ابى جعفر ، اذ أتى فقيل له : هذا عثمان بن خالد قد دخل به . فلما رآه أبو جعفر قال : اين المال الذى عندك ؟ قال : دفعته لامير المؤمنين ، رحمه الله ! قال : ومن امير المؤمنين ؟! قال : محمد بن عبدالله. قال : ابايعته ؟! قال : نعم ، كما بايعته ! » .

وفى رواية محمد بن عثمان بن خالد ــ الذى اعتقل مع والده ، وشهد هذا الحوار ــ يذكر أن المنصور اقبل على أبيه عثمان بن خالد فقال له : « هيه يا عثمان ! أنت الخارج على امير المؤمنين ، والمعين عليه ؟! فقال عثمان ابن خالد : بايعت انا وانت رجلا بمكة ، فوفيت بيعتى وغدرت بيعتك ! قال : فأمر به فضربت عنقه » (٢١٧) !

هـ ــ والى هذه البيعة استند مالك بن أنس فى فتواه بأحقية محمد بن عبد الله فى الخلافة ، شرعا ، « بمقتضى المهد الذى كان بينه وبين العباسيين » (٢١٨) ، ودعوته الناس الى الثورة معه ضدابى جعفر وابراء ذمتهم من البيعة لبنى العباس لان يمين هذه البيعة كان يمين اكراه !.

فالبيعة اذن قدتمت للنفس الزكية ، لا لبنى العباس..

ثامنا : لكن .. اذا كان الامر كذلك .. فكيف وثب

(٢١٧) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٦٠٧ ، ٦٠٨ (طبعة المعارف ــ أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

(٢١٨) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٩٣ . و (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٨٢ .

العباسيون على السلطة ، فأزاحوا النفس الزكية، وأنشقوا على المعتزلة ، واستأثروا بالخلافة ، وساروا فيها على سيرة بنى امية فى وراثتها ملكا عضودا بعد أن ارادتها المعتزلة خلافة شوروية كما كان حالها على عهد الخلفاء الراشدين ؟!! ..

حتى تتضح لنا الحقائق التى تجيب على هذا السؤال، لابد أن نتنبه الى أن الحركة التى كانت تسلك سبيل الثورة لتغيير السلطة وقلب الدولة الاموية ، كانت قاعدتها العريضة ، وكذلك قيادتها تشهد وجود تيارين :

أحدهما : تيار شعوبى ، ينطلق فى عدائه للدولة الاموية — الى جانب رفضه لمظالمها — من منطلق العداء لعصبيتها العربية التى بلغت حد التعصب ، ولقد تصاعد به هذا الموقف من العداء للعصبية العربية الى العداء للعرب كجنس ، وكذلك العداء للاسلام كدين عربى ، بواسطة أصحاب العقائد المانوية والمجوسية الذين أظهروا الاسلام واخذوا يكيدون له فى الخفاء .. وكانت فارس ، وخاصة خراسان ، موطن هذا التيار الشعوبى فى حركة الثورة والتغيير ، كما كان قائده هو أبو مسلم الخراسانى « ١٣٧هـ ٧٥٤ م » « أمين آل محمد » .

ولقد كانت المواريث السياسية لهذا التيار تجعله يميل الى مبدأ توارث الحكم ، لانه ابن للحضارة الفارسية ، عاش فى ظل فلسفة الملك الكسروى .. واذا كان الاسلام لم يمح من فكر الصحابى سلمان الفارسى آثار هذا الميراث ، فانطلق منه الى ما رأى من جعلها فى بيت محمد، يتولاها على بن ابى طالب ، الذى هو من معدنه .. اذا كان ذلك أمر الصحابى سلمان — كما سبقت اشارتنا — فان

سلطان هذا الميراث الملكى على العامة وقائدهم أبى مسلم الخراسانى غير غريب ..

وثانيهما : تيار يرفض الشعوبية ، ويرى فى العروبة حضارة تجمع كل الذين أصبحوا يستظلون بها ، بصرف النظر عن أصولهم العرقية ومواريثهم الحضاريه .. وكان المعتزلة فى هذا التيار ، بل على رأسه ، كما ان فكرهم فى الشورى ومذهبهم فى الامامة بالاختيار يجعلهم ضد الميراث الفارسى فى توارث الملك والسلطان ..

ولما كان ابو مسلم الخراسانى ، « امين آل محمد » ، ممثلا للتيار الشعوبى فى حركة التغيير ، فاننا نستطيع أن نفهم خلافه ، بل وتدبيره اغتيال ابى سلمة حفص بن سليمان الهمدانى الخلال « المقتول سنة ١٣٢ هـ سنة ٧٥٠ م » ، « وزير آل محمد » ، والذى كان عربيا ينتسب الى همدان ، وهم عرب قحطانيون .. (٢١٩) ، ومن ثم — وهو الاهم — ان نفهم لم كان أبو سلمة يرى ان يصير الامر الى الامام الذى بايعته المعتزلة ، محمد بن عبد الله ابن الحسن ، بكل مايمثله ذلك من رفض للشعوبية ونصرة للشورى ، بينما اختار أبو مسلم الخراسانى أن تكون الامرة لابى العباس السفاح ، بكل مامثله ذلك من ازدهار الفكر الشعوبى وتغيير اشخاص الاسرة الاموية بالعباسية مع بقاء نظام الوراثة فى الحكم ، واستبدال العصبية العربية الاموية بسيطرة الفرس على بلاط العباسيين ومقدرات الدولة فى سنواتها الاولى ..

فنحن ، اذن ، امام تيارين مختلفين فى اطار حركة

(٢١٩) ابن الاثير الجزرى ، عزالدين (اللباب فى تهذيب الانساب) جـ ٣ ص ٣٩١ . طبعة دار صادر . بيروت .

التغيير ، احدهما شعوبى ملكى ، والآخر قومى شوروى .

اما كيف التقى التيار الشعوبى الخراسانى بالعناصر العباسية فى حركة الهاشميين ، فاننا نعتقد ان العباسيين كانت لهم آمال فى الاستئثار بالسلطة ، وأن حظهم من الشرعية التى تكتسب بالقرب من الرسول لم يكن كحظ العلويين أبناء فاطمة عليها السلام ، وانهم كانوا يبحثون لهم عن انصار يرتكزون عليهم فى الوثوب الى السلطة ، خصوصا بعد أن تمت البيعة لعلوى هو محمد بن عبدالله ابن الحسن ، فكان التيار الشعوبى الملكى هو المتناقض فكريا وقوميا مع التيار الذى بايع للنفس الزكية ، فاتجه العباسيون الى هذا التيار .. وفى الرسالة التى كتبها محمد بن على بن عبد الله بن العباس ـ الذى استهل دعوة العباسيين ـ الى دعاته ونقبائه دليل على هذا الذى نقول : فهو قد استعرض المدن والاقاليم فلم يجد موطنا للدعوة العباسية يمكن ان تقبل فيه وتكتسب الانصار سوى خراسان .. فالكوفة : شيعة على وولده والبصرة : تدين بجميع الفرق ، ولا يعينون احدا .. والجزيرة : غلبت عليها الخوارج .. والشام : يدينون بطاعة الامويين .. ومكة والمدينة : اغلب أهلها على الولاء لذكرى ابى بكر وعمر ثم خلص الى قوله لدعاته : « .. ولكن ، عليكم بخراسان » (٢٢٠) !

وفى اهل خراسان هؤلاء ، خاصة تيار ابى مسلم الخراسانى ، كان الفكر الشعوبى الطاقة المحركة فى ثورتهم ضد بنى امية ، فقحطبة بن شبيب ، احد قواد ابى مسلم

(٢٢٠) (شرح نهج البلاغة) جـ ١٥ ص ٢٩٣ .

يخطب فى جنده سنة ١٣٠ هـ ، فيقول : « يا أهل خراسان ، هذه البلاد كانت لآبائكم الاولين ، وكانوا ينصرون على عدوهم لعدلهم وحسن تدبيرهم ، حتى بدلوا وظلموا ، فسخط الله عليهم ، فانتزع سلطانهم ، وسلط عليهم اذل امة كانت فى الارض عندهم ، فغلبوهم على بلادهم ، واستنكحوا نساءهم ، واسترقوا اولادهم ، فكانوا بذلك يحكمون بالعدل ويوفون بالعهد وينصرون المظلوم ، ثم بدلوا وغيروا وجاروا فى الحكم ، واخافوا اهل البر والتقوى من عترة رسول الله ، فسلطكم عليهم لينتقم منهم بكم ، ليكونوا أشد عقوبة ، لانكم طلبتموهم بالثأر » (٢٢١) !

فهذا الفكر الشعوبى الملكى يقدم هنا فلسفة غريبة لاسباب الفتح والصراعات التى ادت اليها الفتوحات .. فالفتح العربى واذلال العرب للفرس ، كان عدلا ، لانه عقاب للفرس على جورهم وظلمهم ! وانتصار الشعوبية الفارسية على العرب واذلالهم هو عدل ، لانه انتقام من جور بنى أمية ، وحرمان آل الرسول من حقهم فى الملك .. وسيكون الانتقام الشعوبى أشد لانه ، الى جانب اسبابه تلك ، فهو انتقام من فتح العرب واذلالهم للفارسيين ؟! ..

هذا هو منطق حركة أبى مسلم الخراسانى ، التى وضع العباسيون آمالهم فيها ، كى يجدوا لقدمهم مكانا فى الصراع على السلطة والسلطان .. ولذلك نراهم يلتقون مع هذا التطرف الشعوبى فى العداء للعرب ، فيكتب ابراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، الذى كان أول من تلقب بالامام ، يكتب الى ابى مسلم الخراسانى سنة

(٢٢١) (تاريخ الطبرى) جـ ٩ ص ١٠٦ .

١٣٢ هـ يوصيه باستئصال العنصر العربي من خراسان، ويقول له : « ان استطعت الا تدع بخراسان احدا يتكلم بالعربية الا وقتلته فافعل ! وأيما غلام بلغ خمسة اشبار، تتهمه، فاقتله ! وعليك بمضر، فانهم العدو القـريب الدار، فأبد خضراءهم، ولا تدع على الارض منهـم ديارا ؟! » (٢٢٢) .

ولما وقعت هذه الرسالة فى يد مروان بن محمد، وساق ابراهيم الامام الى الموت بسببها، اوصى ابراهيم — كما قيل — بالامر الى اخيه أبى العباس السفاح (٢٢٣)، رغم أن السفاح كانت فى عنقه يومئذ بيعة لمحمد بن عبد الله ابن الحسن ..

هكذا وجد التيار الشعوبى، الذى قاده بخراسان : أبو مسلم الخراسانى، وجد لنفسه قيادة من آل محمد، فى صورة الفريق العباسى الهاشمى .. وبدات مهمة استبدال الدولة الاموية بالعباسية تلح على التنفيذ، وبدات محاولة التجاوز عن البيعة التى عقدت للنفس الزكية يسعى بها ابو مسلم وانصاره لازاحة التيار القومى الشوروى من الطريق ..

فبعد القبض على ابراهيم الامام فى « الحميمة »، رحل ابو العباس السفاح مع أهل بيته الى الكوفة، سرا ونزل على « وزير آل محمد » ابو سلمة حفص بن سليمان الهمدانى الخلال .. وعلم أبو سلمة بموت ابراهيم الامام

(٢٢٢) المصدر السابق . جـ ٩ ص ١٢٣ . و (شرح نهج البلاغة) جـ ٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢٢٣) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٤٢٣ (طبعة المعارف — احداث سنة ١٣٢ هـ) .

على يد مروان بن محمد، فعزم على جعل الامر فى آل على أى فى محمد بن عبد الله بن الحسن، بدلا من بنى العباس وكما يقول الطبرى : فلقد أراد ابو سلمة « تحويل الامر الى آل أبى طالب .. وبدا له — « من البداء بمعنى اعادة النظر والعودة والتراجع » — فى الدعاء الى ولد العباس، واضمر الدعاء لغيرهم .. » فانزل السفاح وآله، سرا، بدار الوليد بن سعد، مولى بنى هاشم، « وكتم أمـرهم نحوا من اربعين ليلة عن جميع القواد والشيعة .. » .. ولكن انصار أبى مسلم فى الكوفة علموا خبر وجود السفاح وما اضمره أبو سلمة، فسعوا الى منزل الوليد بن سعد، ودخلوا على بنى العباس، وسلموا على السفاح بالخلافة وامارة المؤمنين .. ولما فشا الامر، وادرك ابو سلمة أن تدبيره قد انتقض، دخل هو الآخر على السفاح وسلم عليه بالخلافة، فأعلنه انصار ابى مسلم بانهم قد كشفوا تدبيره، وان بيعته للسفاح انما هى تسليم بالامر الواقع، وقال له أحدهم — ابو حميد — : « على رغم انفك ياماص بظر امه » (٢٢٤) !

وادرك السفاح والمنصور ان هناك خلافا على جعل الامر فيهم، ولكن خشيتهم كانت من أن يكون ابو مسلم قد تحول عنهم كما هى حال ابى سلمة، وقال رجل منهم : « ما يدريكم، لعل ما صنع ابو سلمة كان عن راى ابى مسلم ! » فخافوا جميعا، ولم يجب احد، وقال السفاح ان كان الامر كذلك فنحن معرضون للبلاء .. ثم عزم على ان يبعث المنصور الى أبى مسلم، فركب قاصدا « مرو »

(٢٢٤) المصدر السابق جـ ٧ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ . (طبعة المعارف — احداث سنة ١٣٢ هـ) .

فاستقبله أبو مسلم ، وبعد ثلاثة أيام قضاها فى ضيافة أبى مسلم ، سأله : « ما اقدمك ؟ » فأخبره بفعل أبى سلمة ، فقال أبو مسلم : « فعلها ابو سلمة ؟! اكفيكموه! »

ثم طلب من مرار بن أنس الضبى أن ينطلق الى الكوفة ، وقال له : « اقتل ابا سلمة حيث لقيته » ، فكمن مرار لابى سلمة وهو خارج من سمره لدى أبى العباس السفاح فقتله « وقالوا : قتله الخوارج ! » (٢٢٥) ، فطابت نفس بنى العباس واطمأنت لتأييد أبى مسلم وانصاره لهم ضد المعتزلة ومحمد بن عبد الله بن الحسن ..

وكان امر « مروان بن محمد » لا يزال قائما ، فلم يكن قد فر ولا قتل بعد ، وجيوشه كانت لا تزال تحارب الثائرين .. وكان مركز مقاومة بنى امية للثورة فى العراق متمثلا فى الجيش الذى يقوده ابن هبيرة ، والذى كان يواجه فى « واسط » حصارا من جيش الثائرين الذى يقوده الحسن بن قحطبة ، ولما طال الحصار ، وملت القبائل المحاربة مع ابن هبيرة حربها لحساب مروان بن محمد ، فكر ابن هبيرة فى أن يبايع هو وجيشه لمحمد بن عبد الله بن الحسن ، وكما يقول الطبرى : « فلقد هم ابن هبيرة أن يدعو الى محمد بن عبد الله بن حسن ، فكتب اليه ، فأبطأ جوابه » .. وفى تلك الاثناء عاد المنصور من رحلته الى « مرو » ، فوجهه السفاح الى « واسط » « وجرت السفراء بن المنصور وابن هبيرة » ، وعرض عليه الامان ، وان يكتب بذلك كتابا يمضيه الخليفة السفاح ..

(٢٢٥) المصدر السابق جـ ٧ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٣٢ هـ) .

ولما كان جواب النفس الزكية قد ابطأ ، واخذ السفاح يرسل الرسل الى القبائل اليمانية من أصحاب ابن هبيرة ، يعدهم ويمنيهم ، فلقد قبل ابن هبيرة البيعة لبنى العباس (٢٢٦) ، فانتقلت بقايا القوة والشرعية الخاصة بالدولة الاموية فى العراق الى صف العباسيين ، وانطلقوا بعد ذلك يطاردون مروان بن محمد ، فأجهزوا على بقايا دولته بالشام ، ولحقوا به فى مصر فقتلوه .. وتم لهم الامر الذى اغتصبوه !

***

هكذا نشأت الدولة العباسية ، كانتصار للتيار الشعوبى الملكى فى حركة التغيير التى شبت ضد الامويين ، وهو الانتصار الذى تحقق ضد التيار القومى الشورى الذى كان يعبر عنه المعتزلة ومن معهم من الذين بايعوا لمحمد بن عبد الله بن الحسن كامام تعود به الخلافة شورى بين المسلمين كما بدأت على عهد الخلفاء الراشدين .

ومن هنا .. وبذلك وحده نستطيع أن نفسر موقف المعتزلة من الدولة العباسية ، منذ قيامها وحتى عصر المأمون .. ذلك الموقف الذى تمثل فى رفض هذه الدولة ، وحجب الشرعية عن خلافتها وخلفائها ، ثم تراوح بعد ذلك بين الرفض والمقاطعة وبين الثورة والخروج بالسيف لانتزاع السلطة منها ..

اما الرفض والمقاطعة فلقد ساد حتى مات عمرو بن عبيد سنة ١٤٤ هـ .. واما الثورة والخروج فلقد حدث فى سنة

(٢٢٦) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٤٥٤ . (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٣٢ هـ) .

١٤٥ هـ بثورة المدينة التى قادها محمد بن عبد الله بن الحسن ، صاحب البيعة الشرعية .. ثم ثورة البصرة التى قادها اخوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، ضد ابى جعفر المنصور ..

المعارضة والمقاطعة :

لم تطل مدة حكم ابى العباس السفاح أكثر من اربع سنوات ، كانت فترة اجهاز على بقايا الامويين اساسا ، وتوطيد لاركان الحكم العباسى بالعسف والارهاب ، حتى لقد كان محمد بن عبد الله بن الحسن دائم التمثل يقول الشاعر :

ما ليت جور بنى مروان دام لنا
يا ليت عدل بنى العباس ما كانا !

وفى عهد السفاح قضى جيشه على مقاومة منصور بن جمهور الذى ظل يقاوم فى العراق وفارس والهند منذ حكم مروان بن محمد سنة ١٢٧ هـ حتى هزيمته امام جيش السفاح سنة ١٣٤ هـ ..

اما حكم المنصور فلقد دام اكثر من عشرين عاما ، وهو الذى شهد الوان المقاومة الاعتزالية لبنى العباس ، من المعارضة والرفض والمقاطعة الى الثورة والخروج بالسلاح ...

ولقد عاش عمرو بن عبيد فى حكم المنصور نحوا من ثمان سنوات — وكان موقفه ، وموقف المعتزلة تحت قيادته هو موقف المعارضة والمقاطعة للمنصور وحكمه ودولته .. وذلك بعد أن كان المنصور تلميذه « أيام كان يختلف الى

المعتزلة » كاحد اعضاء تنظيمها ، بل لقد كان عمرو بن عبيد أثيرا جدا لدى المنصور ، فكانت نفقة عمرو يجمعها له المنصور ، ثم تغير الوضع بعد اغتصابهم السلطة من الامام المعتزلى محمد بن عبد الله بن الحسن .. وبعبارة القاضى عبد الجبار ، فان المنصور « كان اذا دخل البصرة ينزل على عمرو بن عبيد ، ويجمع له نفقته ، ويحسن اليه ، فعند الخلافة شكر له ذلك » (٢٢٧) ؟!

ولقد بذل المنصور محاولات كثيرة وكبيرة لجذب المعتزلة الى خدمة الدولة العباسية وتأييدها ، وزاد من اجلاله لزعيمها عمرو بن عبيد ، وحاول تقريبه منه والحفاظ على علاقاته السابقة به ، ولكنه فشل فى ذلك تماما ... فعندما طلب من عمرو أن يأمر المعتزلة بالتعاون مع الدولة رفض بحجة انها دولة ظالمة .. قال المنصور :

— « يا أبا عثمان ، ائتنى بأصحابك أستعن بهم .

— قال عمرو : اظهر الحق يتبعك اهله — « والحق هنا معناه واسع يشمل اعطاء الامامة لصاحبها الشرعى ! » — ومر عمالك بالعدل والانصاف .

— فقال المنصور : انى لاكتب لهم بالطوامير (٢٢٨) ، فآمرهم بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله ، فاذا لم يعملوا فما عسانا نفعل ؟!

— قال عمرو : بمثل اذن الفارة يجزيك عن الطومار ، انك لتكتب فى حوائجك فينفذونها ، وتكتب اليهم فى طاعة الله فلا ينفذون . انك لو لم ترض من عمالك الا بالعدل لتقرب به اليك من لا نية له فيه . ان الملوك بمنزلة السوق

(٢٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٤ .

(٢٢٨) صحائف الورق .

وانما يجلب الى السوق ما ينفق فيها .. ان حاشيتك اتخذوك سلما لشهواتهم ، فأنت كالآخذ بالقرنين ، وغيرك يحلب ! ان هؤلاء لن يغنوا عنك من الله شيئا ...

ـ فقال المنصور : ـ وقد نزع خاتمه ـ هذا خاتمي ، خذه ، وول من شئت ، وائت بأصحابك اولهم !

ـ قال عمرو : ان أصحابي لا يأتونك وهؤلاء الشياطين على بابك ، فان هم اطاعوهم اغضبوا الله ، وان عصوهم اغروك والبوك عليهم ـ « والشياطين الذين عناهم عمرو هم الخراسانية جند ابى مسلم واتباعه » .. ادعنا بعدلك تسخ انفسنا بعونك . ببابك الف مظلمة اردد منها شيئا نعلم انك صادق !

ـ فقال المنصور : وقد رغب عمرو فى الانصراف ـ امرنا لك بعشرة آلاف .

ـ قال عمرو : لا حاجة لى فيها .

ـ فقال المنصور : والله لتاخذنها .

ـ قال عمرو : والله لا آخذها .

ـ فقال المهدى : ـ وكان حاضرا ـ يحلف امير المؤمنين ، وتحلف انت ؟!

ـ فقال عمرو : من هذا الفتى ؟

قال المنصور : هذا محمد ابنى ، وهو المهدى ، وهو ولى عهدى .

ـ فقال عمرو : اما والله لقد البسته لباسا ماهو من لباس الأبرار ، ولقد سميته باسم ما استحقه عملا ، ولقد مهدت له امرا امتع ما يكون به ، اشغل ما يكون عنه ! ـ ثم التفت الى المهدى وقال ـ : نعم يابن أخى ،

اذا حلف ابوك احنثه عمك ، لان اباك اقوى على الكفارات من عمك ؟!

ـ قال المنصور : بلغنى ان محمد بن عبد الله بن الحسن كتب اليك كتابا !

ـ فقال عمرو : قد جاءنى كتاب يشبه ان يكون كتابه .

ـ قال المنصور : أجبته ؟

ـ فقال عمرو : الست قد عرفت رايى فى السيف أيام كنت تختلف الينا ؟

ـ قال المنصور : افتحلف ؟

ـ فقال عمرو : ان كذبتك تقية لاحلفن لك تقية ؟!

ـ قال المنصور : انت والله الصادق البار ! .. فهل لك من حاجة ؟

ـ فقال عمرو : نعم ، لا تبعث الى حتى اجيئك !

ـ قال المنصور : اذا لا تلقنى أبدا !

ـ فقال عمرو : هى حاجتى !

فاستودعه الله ، ونهض ، فاتبعه المنصور ببصره ، وقال :

كلكم يمشي رويد — كلكم يطلب صيد
غير عمرو بن عبيد ! » (٢٢٩)

وكان عمرو بن عبيد لا يتسامح مع احد من المعتزلة ان هو عمل فى خدمة العباسيين ، وعندما ولى ولاية الاهواز احد اصحابه ـ وهو شبيب بن شبة ـ قاطعه عمرو ، فلما زاره يوما رفض ان يكلمه .. ويروى الرواة أن شبيب

(٢٢٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ . و (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ و (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ ، مجلد ٢ ص ٣٣٧ . و (امالى المرتضى) ق ١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

عطس فى حضرة عمرو ، فلم يقل له : يرحمك الله ، فجعل شبيب يرفع صوته بعبارة : الحمد لله ، ثم يكررها، فقال له عمرو : « لو أعدتها حتى تخرج نفسك ماسمعت منى : رحمك الله » (٢٣٠) .

وكان فريق من فتيان المعتزلة ورجالاتها يحبذون مناجزة العباسيين بالقتال والخروج عليهم بالسيف ، ولكن مذهب عمرو فى التمكن ، واستكمال شروط الخروج ، وربما تجارب الفشل أيام زيد بن على سنة ١٢٢ هـ ويحيى بن زيد سنة ١٢٥ هـ ويزيد بن الوليد سنة ١٢٧ هـ كلها كانت تزيد من اصراره على الوقوف فى تلك المرحلة عند المعارضة والمقاطعة للعباسيين ، ولقد انتقد ابو عمرو الزعفرانى موقف عمرو بن عبيد هذا ، بل هاجمه قائلا له :

— « انى اخالك جبانا !

— فقال عمرو : ولم ؟!

— قال الزعفرانى : لانك مطاع ، ولا تناجز هذا الطاغية !

— فقال عمرو : ويحك ! هل الجند أشد من جندهم ؟ ورجالى اشد من رجالهم ؟! اما رايت صنيعهم بفلان ، وخذلانهم لفلان ؟! .. والله لوددت أن سيفين اختلفا فى بطنى حتى يبلغا منحرى ، كلما انتهيا الى ذلك أعيدا ، وان الناس أقيموا على كتاب الله وسنة نبيه » (٢٣١) !

وقال ايوب الفزارى يوما لعمرو بن عبيد : « ما تقول فى رجل رضى بالصبر على ذهاب دينه ؟! فقال : انا ذاك !

(٢٣٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٦ .

(٢٣١) المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

فقال ايوب : وكيف ، ولو دعوت اجابك ثلاثون الفاً! فقال عمرو . والله ما اعرف موضع ثلاثة اذا قالوا وفوا ، ولو عرفتهم لكنت رابعهم » (٢٣٢) !

ويبدو ان عمرو بن عبيد كان يشترط لتمام التمكن من الخروج ان يجتمع له ثلثمائة وبضعة عشر رجلا من نوعه هو ، وهم عدة الذين قاتلوا مع الرسول فى غزوة بدر فهزموا اضعافهم من المشركين .. ويقال لذلك ان اشتراطه هذا النوع من الرجال — المماثل له — قد ادخل الطمأنينة على ابى جعفر المنصور ، حتى قال ردا على من انباه : « ان عمرو بن عبيد خارج عليك .. فقال : هو لا يرى أن يخرج على الا اذا وجد ثلثمائة وبضعة عشر رجلا مثل نفسه . وذلك لا يكون » (٢٣٣) ؟!

ولقد كان ذلك هو ماحدث بالفعل .. فلما مات عمرو ابن عبيد سنة ١٤٤ هـ ، بدات ثورة المعتزلة ضد العباسيين سنة ١٤٥ هـ .

ثورة المدينة :

قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو الامام الذى عقدت له المعتزلة والزيدية وغيرهما الامامة عندما اضطرب امر الامويين زمن مروان بن محمد ، والذى بايعه العباسيون قبل أن ينكثوا بيعتهم له ويغتصبوا السلطة منه ومن المعتزلة وعامة المسلمين ..

(٢٣٢) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٥٢٢ (طبعة المعارف — احداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٣٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ . و (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

وكان النفس الزكية ، واخوه ابراهيم قد اختفيا عن أعين بنى العباس منذ سنة ١٣٢ هـ .. وكان السفاح يلح فى طلبهما ، ويكتب الى ابيهما عبد الله بن الحسن يقول له عنهما ماقاله الشاعر :

اريد حياته ويريد قتلى
عذيرك من خليلك من مراد (٢٣٤) !

ولكن طلب المنصور لهما كان أشد من طلب السفاح .. وكان نفر من بنى هاشم يخففون الامر على المنصور بقولهم : ان اختفاء محمد راجع الى معرفته بأنك قد بايعته من قبل بالخلافة ، فهو « يعلم أنك قد عرفته يطلب هذا الشأن قبل اليوم ، فهو يخافك على نفسه ، ولا يريد لك خلافا » ... ولكن نفرا آخر حذر المنصور ، وأنبأه ان النفس الزكية يستعد للخروج ، وقال له : « والله ما آمن وثوبه عليك ، وانه لا ينام ! فر رايك فيه ! » .. ولقد اطلع المنصور عبد الله بن الحسن على كتاب بعثه النفس الزكية الى هشام بن عمرو التغلبى يدعوه فيه الى نفسه ، فحاول عبد الله بن الحسن ، عبثا ، ان يهدىء من مخاوف المنصور .. (٢٣٥) .

وكان المنصور يعلم ما للنفس الزكية من سمعة حسنة بين المسلمين ، وما له فى أعناق الكثيرين من بيعة تمت بالشورى والاختيار ، كما كان يعلم مذهب المعتزلة فى الاستعداد للتمكن من النجاح فى الثورة والوثوب .. ولقد استقر فى نفوس الناس ، حتى عامتهم ان خروج النفس الزكية أمر محتم حتى قيل : انهم « كانوا يجدون خروجه

(٢٣٤) (الاغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١١ .
(٢٣٥) المصدر السابق . ج ٢٤ ص ٨٣١٢ ، ٨٣١٣ .

على ابى جعفر فى الرواية » (٢٣٦) والمأثورات !! .. ولذلك قرر المنصور ان يحارب هذه الثورة المنتظرة بخطة ذات شعب ثلاث :

اولاها : ان يدس فى صفوفها العيون كى يختبر المواقف والاشخاص .. فلقد ارسل يوما رسولا الى عمرو بن عبيد ، بكتاب على لسان النفس الزكية ، فقرا عمرو الكتاب ، ثم وضعه ، ولما طلب الرسول الجواب قال له : ليس له جواب ، قل لصاحبك : دعنا نجلس فى هذا الظل ونشرب من هذا الماء البارد حتى تأتينا آجالنا فى عافية ! ولم تجز عليه حيلة المنصور ودسيسته (٢٣٧) .

ولكن حيلة مثل هذه جازت على عبد الله بن الحسن والد النفس الزكية ، فلقد بعث اليه المنصور عقبة بن سلم بن نافع بن الازدر الهنائى ، بكتاب على لسان المعتزلة القاطنين ببعض قرى نواحى خراسان ، والح عقبة ـ وهو متنكر ـ على عبد الله بن الحسن أن يكتب له جوابا الى الانصار الذين أرسلوه .. فقال له عبد الله بن الحسن : « أما الكتاب فانى لا اكتب الى أحد ، ولكن أنت كتابى اليهم ، فاقرئهم السلام ، وأخبرهم أن ابنى خارج لوقت كذا ... وكذا .. » فأسرع عقبة الى المنصور ، وأخبره الخبر .. (٢٣٨) .

وثانيتها : أن يضيق عليهم الخناق ويرهقهم من أمرهم عسرا .. فجند العيون والجواسيس من رقيق الاعراب ،

(٢٣٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٥١ (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٤٤ هـ) .
(٢٣٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ .
(٢٣٨) (الاغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١٤ .

وجعل لاحدهم البعير والآخر البعيرين ، وانطلقوا فى مظان النفس الزكية واخيه ، فى صوره عابرى السبيل والضالين وواردى المياه ، يظهرون فجاه ويفرون سريعا،ويتجسسون .. (٢٢٦) حتى اضطر النفس الزكية الا يقيم بموطن الا بقدر مسير البريد من موطنه هذا الى العراق (٢٤٠) ..

ولقد اضطرته المطاردة والتضييق الى أن يذرع أقطار الارض من المدينة الى مكة الى الكوفة الى البصرة الى عدن الى السند ، راكبا البحر حينا وسالكا الصحارى وشعاب الجبال احيانا ، حتى لقد سقط منه ابنه الصغير من فوق قمه جبل بالحجاز فى احدى المطاردات ، فمات !.. وحتى اضطر الى التنكر بالعمل فى رفع الماء من بعض آبار المدينة « يناول اصحابه الماء ، وقد انغمس فيه الى رأسه » .. وحتى اضطر اخوه ابراهيم الى الاختفاء من المنصور فى الكوفة عندما هجمها بحثا عنه ، فلما ضاقت عليه الارض فلم يجد ملجأ اضطر الى التنكر والجلوس على مائدة طعام المنصور ؟! .. (٢٤١) .

وثالثتها : العمل على التعجيل بثورتهم وخروجهم قبل أن يكتمل لهم التمكن والاستعداد . ولتحقيق ذلك كان يطمعهم ويغريهم بالكتب المزورة على السن قواده وانصاره الى النفس الزكية « يدعونه الى الظهور ، ويخبرونه انهم معه ، فكان محمد — « يصدق ذلك » — ويقول : لو التقينا

(٢٣٩) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٥١٩ (طبعة المعارف — احداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٤٠) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٥٣٤ (طبعة المعارف — احداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٤١) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٥٥٢ . (طبعة المعارف — احداث سنة ١٤٥ هـ) .

مال الى القواد كلهم » (٢٤٢) ! وأيضا باعتقاله أباهم عبد الله بن الحسن ، وأعمامهم : حسن بن الحسن ، وداود بن الحسن ، وابراهيم بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان — وهو اخوهم لامهم : فاطمة بنت الحسين — وعددا كبيرا من آل على ، شدهم المنصور فى الوثاق ، ومعهم نحو من اربعمائة من القبائل الموالية لهم بالمدينة مثل جهينة ومزينة وغيرها ، ساقهم الى السجن بالهاشمية فى العراق ، حيث سجنوا فى ظلام دامس ودائم حتى كانوا لا يعرفون مواقيت الصلاة « الا بأحزاب كان يقرؤها على بن الحسن » ! .. ثم بدأ يقتلهم واحدا ، بعد واحد ، بالتدريج ..

وعندما قتلوا محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان اخذوا رأسه فطافوا بها فى المدن ، وكانوا يحلفون للناس انها رأس محمد بن عبد الله ، موهمين اياهم انه النفس الزكية ، حتى يتحلل الناس من بيعتهم له ، ويقلعون عن تعلقهم به وانتظارهم لخروجه وثورته على المنصور ! ..

ولقد أثمرت هذه الخطة ، ذات الشعب الثلاث ، التعجيل بخروج محمد بن عبد الله بن الحسن قبل اتمام الاستعداد ، حتى قال البعض عن ذلك : « ان محمدا احرج فخرج قبل وقته الذى فارق عليه اخاه ابراهيم » وان الحاح المنصور وعامله على المدينة رياح بن عثمان ابن حيان المرى « احرج محمدا حتى عزم على الظهور» (٢٤٣) !

(٢٤٢) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٥٥٩ (طبعة المعارف — أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

(٢٤٣) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف — أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

هكذا اجبرت خطة المنصور النفس الزكية على اجهاض الاستعداد للخروج .. فأعلن ثورته بالمدينة فى أول رجب سنة ١٤٥ هـ – ويقال لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة – ولقد اهتزت المدينة لظهوره فيها – وكانوا ينادون عليه : المهدى ! المهدى ! – واضطرب الامر حتى اسرع النـــاس لشراء الطعام ، فباع البعض حلى نسائه ! .. وهجم محمد ابن عبد الله بأنصاره على السجن فأفرج عمن فيه ، ووضع الوالى وأصحابه مكانهم – واستولى على بيت المال ... وخطب فى الناس خطبة ادان فيها اغتصاب العباســيين للحكم والخلافة ، وأعلن « ان احق الناس بالقيام بهـذا الدين أبناء المهاجرين الاولين والانصار المواسين » ..وكان شعاره وشعار ثورته اللون الابيض ؛ فبيض وبيض الناس، على حين كان السواد شعار العباسيين .. وأعلن فى الناس ان البيعة قد تمت له ، وانها عامة وشاملة ، وقال : «والله ماجئت وفى الارض مصر يعبد الله فيه الا وقد اخذ لى فيه البيعة .. » .. وجعل فى ولاية المدينة : عثمان بن محمد ابن خالد بن الزبير ، وعلى قضائها : عبد العزيز بن المطلب ابن عبد الله المخزومى ، وعلى شرطتها : أبا القلمس عثمان ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعلى ديوان العطاء : عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المســور ابن مخرمة .. وأفتى بالخروج معه وتأييده مالك بن أنس ولما سأله الناس : ان فى اعناقنا بيعة لابى جعفر ؟ قال : « انما بايعتم كارهين ، وليس على كل مكره يمين ! » فأسرع الناس الى بيعة النفس الزكية .. (٢٤٤) ، وبايعه

(٢٤٤) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ – ٥٦٠ (طبعة المعارف – أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

العلويون ، وولد جعفر وعقيل ابنى أبى طالب ، وولد عمر ابن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قريش ، وأولاد الانصار .. (٢٤٥) ، وشرع يرسل الولاة من قبله الى المدن والاقاليم ، ويرسل الرسل والدعاة الى الانحاء ، فولى على مكة الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، وعلى اليمن : القاسم ابن اسحاق ، وعلى الشام : موسى ابن عبد الله .. وولى أمر السلاح : عبد العــزيز بن الداراودى .. (٢٤٦) ، وكان قد بعث باخوته واولاده الى البلاد دعاة لبيعته ومبشرين بظهوره وامامته ، فبعث الى مصر ، على بن محمد ، والى خراسان : عبد الله بن محمد، والى اليمن : الحسن بن محمد ، والى الجزيرة : موسى بن عبد الله ، والى الرى : يحيى بن عبد الله ، والى المغرب: ادريس بن عبد الله .. كما أن البصرة كان بها أخــوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .. (٢٤٧) .

ولقد وصل خبر ظهور النفس الزكية الى المنصور وهو بمكان على نهر دجلة يدعى « الخلد » ، فاستشار أصحابه، فبشروه بفشل ثورة محمد بن عبد الله ، لان المدينة لاتملك مقومات الصمود والصبر على الحصار ، فهى بلد لا مال فيها ولا رجال ، ولا سلاح ولا كراع ، اهلها « ليسوا بأهل حرب ، بحسبهم ان يقيموا شأن انفسهم ! » ، وطلبوا منه أن يوجه جيشه ويجمع جموعه لما سيحدث بالبصـــرة ، مركز الاعتزال وشيعة العلويين .. فشرع المنصور فى ذلك

(٢٤٥) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ٢٣٣ .

(٢٤٦) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٥٦١ (طبعة المعارف – أحداث سنة ١٤٥ هـ .

(٢٤٧) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ٢٣٤ .

لساعته .. كما شرع فى حصار المدينة اقتصاديا ، فمنع الطعام والحبوب التى تأتى المدينة من الشام عن طريق حصارها عند وادى القرى (٢٤٨) ، وطلب الى والى مصر ان يسد خليج أمير المؤمنين الذى حفره عمرو بن العاص عام الرمادة سنة ٣٣ هـ كى تصل عن طريقه الحبوب والغذاء من مصر الى بحر القلزم ، أمر بسده حتى لايأتى الى المدينة مدد من انصار النفس الزكية بمصر (٢٤٩) .. ثم كتب الى كل امراء البلاد أن يرسلوا اليه الاجناد ، بحيث يتوالى وصولها كل يوم ، وكانت الكوفة مركز التجمع والاستعداد لخروج البصرة وثورتها المنتظرة ..

أما المدينة فلقد ارسل اليها جيشا من جند خراسان، يقوده عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، ومعه محمد بن ابى العباس السفاح .. وجهز هذا الجيش تجهيزا عاليا ، وأغدق عليه المال والميرة والسلاح والخيل والبغال ..

ولقد ادرك النفس الزكية حرج مركزه فى المدينة ، وضعف امكانياتها فى الصمود والقتال ، فاستشار انصاره، فحبذ البعض الخروج عنها الى مصر ، وقالوا له : « ألست تعلم أنها أقل بلاد الله فرسانا وطعاما وسلاحا ، وأضعفها رجالا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : تعلم أنك تقاتل أشد بلاد الله رجالا وأكثرها مالا وسلاحا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : الرأى أن تسير بمن معك حتى تأتى مصر ، فوالله لا يردك راد ، فتقاتل الرجل بمثل سلاحه وكراعه ورجاله

(٢٤٨) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٥٧٨ (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٤٥ هـ) .

(٢٤٩) القلقشندى (صبح الاعشى) جـ ٣ ص ٢٩٨ .

وماله » .. ولكن نفرا من أهل المدينة استعاذوا بالله من الخروج منها ، فهى مدينة الرسول ، وروى أحدهم عن الرسول حديثا يقول فيه : « رأيتنى فى درع حصينة ، فأولتها : المدينة » .. وطلبوا منه أن يبقى فى مدينة الرسول ، فهى الدرع الحصينة !

ولم يكن أنصار النفس الزكية يشكون من قلة ، فالى جانب أهل المدينة ، عامة ، كانت معه كل القبائل التى تحيط بها ، ومن بينها : جهينة ، ومزينة ، وسليم ، وبنو بكر ، وأسلم ، وغفار .. ولكن المدينة لم تكن صالحة للصمود فى الحصار ، خاصة بعد أن قطعت عنها امدادات مصر والشام ..

ولقد بدأ جيش المنصور حصاره لها فى اليوم الثانى عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، فسد منافذها بالخيل والرجال والسلاح الا منفذا واحدا فى ناحية مسجد ابى الجراح كى يفر منه من يرغب فى الهرب من جيش محمد ابن عبد الله أو اهل المدينة .. ولما اشتد الحصار خطب النفس الزكية فى انصاره ، وقال : « أيها الناس ، ان هذا الرجل ـ « عيسى بن موسى » ـ قد قرب منكم فى عدد وعدة ، وقد حللتكم من بيعتى ، فمن احب المقام فليقم ومن أحب الانصراف فلينصرف ! فتسللوا حتى بقى فى شرذمة ليست بالكثيرة » بعد أن كانوا نحوا من مائة الف !

ودار القتال شديدا بين الفريقين ، وابلى أصحاب محمد ابن عبد الله بلاء حسنا ، وكان على راياتهم شعار النبى يوم حنين : « أحد ، أحد ! » ولكنهم هزموا فى يوم الاثنين ، الرابع عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، وقتل النفس الزكية ، وقطعت رأسه فأرسلت الى المنصور ،

حيث طيف بها فى الآفاق .. أما أصحابه الذين صمدوا معه فى القتال فقتلوا ، ثم صلبوا صفين على جانبى الطريق مابين « ثنية الوداع » حتى دار عمر بن عبد العـــزيز : ووقف أمام كل صليب حارس يحول دون الجثة ودون أهلها حتى لا يواروها التراب ، ودام ذلك ثلاثة أيام حتى تأذى الناس من الرائحة ، فأمر عيسى بن موسى بالجثث فألقيت من فوق جبل سلع لتسقط فى « المفرح » مقبرة اليهود (٢٥٠) !

وهكذا اخفقت هذه الثورة التى قادها النفس الزكيـة كى يعيد بها الخلافة شورى ، واجهضت عندما فقـدت شرط التمكن الذى كان عمرو بن عبيد شديد الحرص على التمسك به والتأكيد عليه .

ثورة البصرة :

لم تكن ثورة البصرة التى قادها ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، اخو النفس الزكية ، مستقلة عن ثورة المدينـة التى تحدثنا عنها ، بل كانت جزءا منها وتابعة لها .. فلقد كان محمد وابراهيم معا ، يدبران ويختفيان ، كمـا كانا عضوين فى تنظيم المعتزلة ومن ائمة هذا التنظيم .. ولقـد كان الاجل المضروب بينهما لاعلان الثورة فى الحجـاز والعراق فى آن واحد لم يحن بعد عندما نجحت خطـة المنصور فى اجبار النفس الزكية على التعجيل بظهـوره واعلان ثورته بالمدينة ، ولذلك يروى البعض أن نبأ ظهور

(٢٥٠) (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٥٧٧ ــ ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ (طبعة المعارف ــ أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

النفس الزكية عندما جاء الى ابراهيم بالبصرة ، مع امره له بالظهور واعلان الثورة هو ايضا ، اصاب ابراهيم الرعب والغم والوجوم .. ولكن أصحابه سهلوا عليه الامر .. (٢٥١) ، وكان ابراهيم مختفيا قبل ذلك فى البصرة ، يتردد بينها وبين الكوفة ، ويأخذ البيعة لاخيه النفس الزكيـة بامرة المؤمنين .. وكان والى البصرة من قبل ابى جعفر المنصور ــ سفيان بن معاوية ــ يميل الى غض الطرف عن نشاطه الثورى ضد الدولة ، بل لقد قيل انه بايعه سرا ، وضلل اثنين من قادة المنصور كانا قد حضرا يرقبان الامر ويتجسسان أخبار ابراهيم ، وفى الليلة التى ظهر فيهـا ابراهيم ــ أول ليلة من رمضان سنة ١٤٥ هـ ــ دعاهما سفيان عنده ، فاحتبسهما حتى يسهل لابراهيم الخروج ، فخرج ابراهيم بأنصاره ، واقتحم السجن فأخرج من فيه من المعارضين ، وكانت عـــدة جند جيش ابراهيم الذين يأخذون العطاء من ديوانه يوم خرج اربعة آلاف ، فيهـم كوكبة من فرسان المعتزلة وأبرز المقـــاتلين الذين قاتل بعضهم فى ثورة يزيد بن الوليد وما بعدها من الوقائع وأيام اللقاء ..

ولقد استقر الامر لابراهيم فى البصرة والاهواز وفارس وأكثر سواد العراق ، ولما بلغه خبر مقتل النفس الزكية ، حول انصاره البيعة بالامامة له ، وازدادت عزيمتهـم وتصميمهم على قتال المنصور ، لان من يقتل النفس الزكية لابد أن يكون جديرا بالعداء مستوجبا للقتال ، وبعبارة الطبرى : فان ابراهيم لما اتاه نعى أخيه .. « أخبر الناس

(٢٥١) المصدر السابق . جـ ٧ ص ٦٢٨ (طبعة المعارف ــ أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

.. فازدادوا فى قتال ابى جعفر بصيرة ! » وعند ذلك خرج ابراهيم بجيشه « فى المعتزلة وغيرهم من الزيدية ، يريد محاربة المنصور » (٢٥٢) ، وكان ذلك بعد العيد ..

والتقى ابراهيم بجيشه مع جيش المنصور فى «باخمرى» من ارض « الطف » على مسافة ستة عشر فرسخا من الكوفة (٣٥٣) ، وكان على جيش المنصور عيسى بن موسى، الذى قاتل النفس الزكية بالمدينة فى رمضان .. وكاد النصر أن يكون من نصيب ابراهيم وجيشه ، بل لقد بدأ أصحاب عيسى بن موسى فى الفرار .. وكان الحر شديدا ، فتضايق ابراهيم من « قبائه الزرد » ، ففك أزراره ، فنزل الزرد الى ما تحت ثدييه ، وحسر عن لبته (٢٥٤) ، فاتته نشابة عائرة ـ « اى نبل لا يدرى من رمى به » ـ فأصابته فى لبته ، فعانق فرسه ، وتقهقر ، فاستدار أصحاب عيسى بن موسى ، وشغل أصحاب ابراهيم بأمره ، فدارت الدائرة عليهم ، « فقتل ابراهيم وقتلوا عن آخرهم وقتلت المعتزلة بين يديه صبرا وكان فيهم بشير الرحال ـ من ائمة المعتزلة ـ يقاتل بين يدى ابراهيم ، وعليه مدرعة صوف ، متقلدا سيفا حمائله تسعة ، تشبها بعمار ابن ياسر ! .. وكان بشير زاهدا ، سمى بالرحال لانه كانت له رحلة للحج كل عام ، وهو القائل يعبر عن بغضه للمنصور : ان فى قلبى حرارة لا يسكنها الا برد العدل

(٢٥٢) (مقالات الاسلاميين) جـ ١ ص ١٥٤ .
(٢٥٣) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ٢٣٥ .
(٢٥٤) اللبة : موضع القلادة من الصدر .

او حر السيف ! (٢٥٥) .. » . ولقد أسكنها حر السيف عندما قاتل ثم قتل مع وجوه أصحابه فى يوم الاثنين لخمس ليال بقين من ذى القعدة سنة ١٤٥ هـ ، اى بعد ظهور ابراهيم فى البصرة بثلاثة اشهر الا خمسة أيام ..

والدور الذى نهض به قادة المعتزلة فى ثورة البصرة يتحدث عنه قتال رجالاتهم فى معارك هذه الثورة ، وخاصة يومها الاخير ، كما يتحدث عنه دورهم فى الجهاز الادارى والعسكرى الذى أقامته هذه الثورة منذ اعلانها ، فكانت قيادة الشرطة فى المعتزلة ، تولاها ابراهيم بن نميلة العشمى ، وكان خليفة ابراهيم بن عبد الله بن الحسن . وكان على القضاء عباد بن منصور .. أما مقدمة الجيش فكان عليها المضاء بن القاسم الثعلبى .. وكان صاحب راية القتال عبد الله بن خالد بن عبيد الله الجدلى ... وكان الوالى على فارس : عمرو بن شداد .. كما كان هناك كثيرون من الفرسان، ورماة الحدق (٢٥٦) ، الذين تحدث عنهم البلخى والجاحظ والقاضى عبد الجبار .. ولما انهزمت الثورة فر عدد من الذين نجوا من القتال الى بلاد المغرب ـ وفيهم بعض أولاد بشير الرحال ـ فلحقوا بمعتزلتها ، وأسهموا فى نشر الاعتزال هناك (٢٥٧) .

(٢٥٥) (مقالات الاسلاميين) جـ ١ ص ١٥٤ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .
(٢٥٦) الحدق ـ تضبط بفتح الحاء والدال ـ والحدقة : سواد العين الاعظم . والمراد : مهرة الرماة .
(٢٥٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ ـ ٢١٥ . و (تاريخ الطبرى) جـ ٧ ص ٦٢٢ ـ ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٣ ـ ٦٣٨ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ . (طبعة المعارف ـ احداث سنة ١٤٥ هـ) . و (باب ذكر المعتزلة ـ من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

هكذا قامت ثورة المعتزلة ضد المنصور سنة ١٤٥ هـ، فاستمرت مابين المدينة والبصرة خمسة أشهر قبل ان تهزم أمام تفوق جند الخراسانيين . وهكذا أضاف المعتزلة الى قائمة الائمة الذين استحقوا الامامة بالاختيار والبيعة ، والعقد : محمد بن عبد الله بن الحسن ، واخاه ابراهيم ، لانهم ـ كما يقول القاضى عبد الجبار ـ : « ثبت فى جملتهم من يصح ببيعته اقامة الامام ، خصوصا ابراهيم فان عامة اصحابه كان من المعتزلة » (٢٥٨) .

---

(٢٥٨) (المغنى) جـ ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .

الفصل الخامس

حقبة المعارضة والتأييد

كانت ثورة المعتزلة سنة ١٤٥ هـ هى آخر ثورات المعتزلة المسلحة ، ونهاية نشاطهم المسلح ضد العباسيين، وبعدها تميز نشاطهم من نشاط الزيدية ، وبدات الزيدية تواصل مسيرة الخروج والمقاومة المسلحة ، منفردة بقيادة ذلك النمط من انماط التغيير للسلطة ، ومحتفظة فى ذات الوقت بعلاقات فكرية تربطها بالمعتزلة ، ومتمتعة ، فى نشاطها هذا ، بتأييد قطاع من المعتزلة ، هم مدرسة البغداديين على وجه التحديد ..

ففى خلافة المأمون خرج وثار الامام الزيدى محمد بن ابراهيم بن طباطبا « المتوفى سنة ١٩٩ هـ سنة ٨١٤ م» .. وبعد موته بايعت الزيدية لمحمد بن محمد بن زيد بن على .. كما ظهرت فى بلاد الطالقان بخراسان دعوة زيدية قادها محمد بن القاسم بن عمر بن على بن الحسين سنة ٢١٩ هـ ، وبايعته الزيدية اماما مهديا ... وفى سنة ٢٥٠ هـ ظهر فى الكوفة يحيى بن عمر بن الحسين بن عبد الله بن اسماعيل بن جعفر بن ابى طالب ، وقاد الزيدية فى ثورته وثورتهم ضد العباسيين .. وفى نفس التاريخ قامت دولة زيدية ، كثمرة لثورة زيدية ، فى

طبرستان « ٢٥٠ – ٣١٦ هـ » .. وفى سنة ٢٨٨ هـ تأسست فى صنعاء ، باليمن أشهر دول الزيدية واهمها ، عندما بويع بالامامة يحيى بن الحسين سنة ٢٨٨ هـ .. (٢٥٩) ، وهى الدولة التى ظلت قائمة حتى اسقطتها ثورة اليمن سنة ١٩٦٢ م .

كان هذا هو الاستمرار الزيدى فى المقاومة المسلحة والخروج .. اما المعتزلة فانهم سلكوا للمقاومة سبلا اخرى لم يكن من بينها الخروج المسلح ، ربما لفقد شرط التمكن وتخلف ضمان النجاح ، وربما لعبرة الفشل فيما تقدم لهم من ثورات ، وربما لتزايد النشاط الفكرى والعقلى الذى استدعاه قيام التحديات الفكرية التى ظهرت من الشعوبية وفرق المانوية والمجوس ، وكذلك الغنوصية والنساطرة ثم النصارى واليهود .. وما تطلبه ذلك من الاهتمام بالفلسفة ، وفلسفة اليونان خاصة ، وادوات الجدل العقلى ، ومنطق أرسطو بالذات ، مما طبع المعتزلة بالطابع الفلسفى الغالب ، وكثر فى صفوفها الفلاسفة والحكماء ، وباعد بينها وبين جماهير العامة ، فابتعد بها عن امتلاك وقود الثورة ، واثقل خطاها على درب الثورة بقيود الحكمة والرزانة التى هى شأن الفلاسفة وطابع أصحاب النظر العقلى وديدن الحكماء .

• اما السبل التى سلكتها المعتزلة فى معارضة الدولة العباسية ، فلقد كانت كثيرة ومتنوعة ..

* فهم قد تصدوا للفكر الشعوبى الذى أسفر عن وجهه ، وكذلك الذى استتر بمذاهب الفرس وفكرها الدينى القديم ، وما ادخله اصحاب هذا الفكر فى المجتمع

(٢٥٩) (ثورة زيد بن على) ص ١٥٦ – ١٦٢ .

العباسى من زندقة ونحال والحاد ومجون ، استخدموها كأسلحة لتسفيه أحلام العرب وهدم عقائد الاسلام .. ومن يقرأ الجزء الخامس من « المغنى » لقاضى القضاة عبد الجبار ابن احمد يعلم جهد المعتزلة فى محاربة الفرق التى ظهرت فى ذلك العصر كى تجتث العروبة والاسلام من الاساس ..

* وهم قد ظلوا على موقف النقد والمعارضة للعباسيين مما جر عليهم الاضطهاد والسجن والتعذيب ، ولقد استمر ذلك حتى عهد المأمون « ١٩٨ – ٢١٨ هـ ٨١٣ – ٨٣٣م » فدخل السجن فى عهد الرشيد أبرز قادة المعتزلة ومفكريهم سجنهم بالجملة . وأصدر أوامره بمنع فكرهم والجدل فى نظرياتهم ، وتحريم علم الكلام ، الذى كانوا هم فرسانه وأول من أنشأه فى الثقافة الاسلامية ، حتى اضطر – كما سبق أن ذكرناه فى القسم الاول من هذه الدراسة – الى الافراج عن نفر منهم كى يناظروا « السمنية » فى بلاط ملك السند عندما تحدى فكر الاسلام ، وارسل بذلك الى الرشيد .. ومن الذين سجنوا فى ذلك العهد بشر بن المعتمر ، وثمامة بن أشرس .. وغيرهما كثيرون ..

* على أن أهم مظهر يجسد معارضة المعتزلة للعباسيين فى ذلك العصر كان تأسيس مدرسة المعتزلة البغداديين .. تلك المدرسة التى كان تأسيسها فى النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى ، أى عقب فشل ثورة سنة ١٤٥ هـ والتى كان مؤسسها بشر بن المعتمر « المتوفى سنة ٢١٠ هـ ٨٢٥ م » .

وكل الذين أرخوا للمقالات ، وكذلك الذين اشاروا فى دراساتهم الى المعتزلة ومدارسها وتياراتها ، يتحدثون عن

وجود مدرستين فى صفوف المعتزله .. على العهد العباسى ، مدرسه البصريين ومدرسه البغداديين .. دون ان يدرى واحد منهم الاسباب التى اوجدت تلك الخلافات الفكريه ، مما استتبع قيام مدرستين فى اطار الاعتزال ..

وقبل ان نقدم تفسيرا لهذه الظاهره ، نود أن ننبه الى ان هذه التسميات – البصريين والبغداديين – لا تعنى ان هذا التمايز والاختلاف قد حكمته أسباب جغرافية ، فمن بين من عاش ببغداد من أئمة المعتزلة من كان فى تيار المعتزلة البصريين ، ومن بين المعتزلة البغداديين من لم يكن مستقره فى بغداد .. فهما مدرستان تتمايزان فكريا ، لا جغرافيا .. اما سر تسمية احداهما بالمعتزلة البصريين، والثانية بالبغداديين فراجع الى القضية التى من أجلها تم هذا التمايز والاختلاف فى اطار الاعتزال ..

فلقد مر فى الحديث عن الفضل ، والافضل ، والمفضول – بالقسم الثانى من هذه الدراسة – ... ان قدامى المعتزلة ، أى أولئك الذين سبقوا عصر تأسيس بغداد « ١٤٥ هـ ٧٦٢ م » على يد المنصور العباسى ، كانوا يفضلون : ابا بكر ، فعمر ، فعليا ، فعثمان ... وان مدرسة المعتزلة البغداديين ، أى الذين ظهروا فى العصر العباسى ، بعد تأسيس بغداد ، قد اجتمعوا على تفضيل على بن أبى طالب على سائر الصحابة .. فتفضيل على كان هو القضية التى اوجدت ماسمى بمدرسة المعتزلة البغداديين ، وهى قضية أثارها هذا النفر من أئمة المعتزلة فى العصر العباسى ، اى عندما اغتصب العباسيون السلطة ، وضربوا وقهروا الثورة المعتزلية التى كان العلويون يحاربون فيها مع المعتزلة ، ثم استمروا فى قهر

ثورات العلويين ، زيدية وغير زيدية .. ومارسوا ضدهم ما مارسه الامويون ضد الهاشميين .. فكان تفضيل مدرسة البغداديين المعتزلية لعلى بن أبى طالب موقفا سياسيا تعاطفت فيه وبه هذه المدرسة مع العلويين المضطهدين ، واتخذت به موقفا مناوئا ومعارضا لسلوك العباسيين هذا ، بعد ان عجزت عن المناواة والمعارضة بالثورة والسيف والخروج .. فهو اذا موقف سياسى ، وليس مجرد جدل عقيم حول قضية عقيمة عفى عليها الدهر وتجاوزها الزمان .. !

اما مدرسة المعتزلة البصريين فانها هى التى استمر اعلامها يرون فى التفضيل ، وترتيب الصحابة فيه ، نفس مذهب أسلافهم الذين عاشوا قبل تأسس بغداد ، اى قبل العصر العباسى ، وسميت « بالبصريين » ، لان البصرة كانت فى ذلك التاريخ السابق موطن قيادة المعتزلة الذين قرروا هذا المذهب فى التفضيل ..

فهذا التمايز والخلاف الذى حدث بين المعتزلة ، كان المظهر المجسد للموقف السياسى الذى اتخذوه من الدولة العباسية ، عندما كان رفضهم للحكم العباسى يعبر عنه تأسيس مدرسة البغداديين الرافضة لقهر بنى العباس لثورات العلويين ونشاطهم السياسى ، وهو الرفض الذى استمر فى التعبير عن الموقف العام للمعتزلة ، حتى جاءت اواخر سنوات حكم الرشيد ، فبدأ فى المعتزلة تيار يهادن العباسيين ، ثم يمنحهم قدرا متزايدا وناميا من التأييد ، فتبلور هذا التيار فى مدرسة المعتزلة البصريين ..

واذا كانت نشأة مدرسة المعتزلة البغداديين قد ارتبطت بالسياسة ، كما أشرنا ، فان الحال كان كذلك

أيضا فى نشأة مدرسة المعتزلة البصريين .. فلقد أشرنا من قبل الى ان اغتصاب العباسيين للسلطة والدولة والثورة من المعتزلة كان ثمرة لغلبة تيار العنصر الشعوبى الخراسانى ، الذى قاده أبو مسلم الخراسانى ، على التيار القومى العقلانى الذى كان يمثله المعتزلة ومن والاهم ، ولم يؤد قتل المنصور لابى مسلم « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » الى تخليص الدولة من نفوذ ذلك التيار ، وانما الذى حدث هو استبدال قبضة ابى مسلم العسكرية الفظة فى تعاملها مع الخلفاء الذين صنعهم ، بقبضة البرامكة الناعمة المترفة التى تملك الوزارة والنفوذ ، وتحتضن التيارات الفكرية الشعوبية ، وترعى أصحاب العقائد القديمة والنحل التى يناصبها المعتزلة العداء .. ولذلك فاننا نريد أن نلفت النظر الى ذلك العام ١٨٨ هـ ـ سنة ٨٠٣ م الذى تخلص فيه الرشيد من نفوذ هذه الاسرة وحكمها بما سمى « بنكبة البرامكة » ، وأن نؤرخ به لعهد جديد بدأ فيه العباسيون مرحلة حاولوا فيها الافلات من قبضة التيار الشعوبى الخراسانى الذى صنع خلافتهم ، وأن يقيموا نوعا من التوازن بين عناصر الامة والاصول الحضارية لاجناس رعاياها ، وذلك طلبا لاسترداد السلطة والنفوذ الذى استأثرت به الاسرة البرمكية ، وتقربا الى العناصر المعارضة والثائرة ، واستهدافا لبلورة الشخصية الموحدة للامة الواحدة ، مستفيدين من حالة الرخاء والامن التى سادت عصر الرشيد ، والتى جعلت الدولة لا تحتاج كثيرا، كما كان الحال فى الماضى ، للقبضة الخشنة للجند الخراسانيين .

ونحن نريد أن نربط بين التخلص من نفوذ البرامكة .

وبين افراج الرشيد ، بشكل جماعى ، عن ائمة المعتزلة المسجونين ، فليس ماتقدمه كتب المقالات والفرق من سبب لذلك بالمقنع وحده ، فهى تقول : انه افرج عنهم ليناظروا رجلا من السمنية فى بلاط ملك السند (٢٦٠) ! وتلك ، لعمرى ، مهمة لا تحتاج للافراج عن حزب سياسى وفرقة مذهبية بكاملها ، وتخفيف مافرض عليها وعلى فكرها ونشاطها من قيود .. اذ أن ذلك الهدف المتواضع يكفى فيه الافراج عن مناظر أو اثنين ، مثلا ، اما اطلاق سراح المعتزلة ، أعداء الشعوبية ، والذين قاتلوا ضد سيطرة الجند الخراسانى على الدولة العربية الاسلامية ، فاننا نراه ثمرة من ثمرات الجهد الذى بذله الرشيد لتخليص الدولة من تلك السيطرة التى كانت للشعوبية عليها بنكبته للبرامكة سنة ١٨٨ هـ .

ويؤكد مذهبنا هذا أن الرواية تذكر أن الرشيد قد اعتقل بشر بن المعتمر لانه قيل له : ان بشرا « رافضى » ، اى علوى شيعى ، فلما قال بشر فى سجنه شعرا يوضح مذهبه ، وجاء فى هذا الشعر قوله عن مذهب المعتزلة :

لسنا من الرافضة الغلاة
ولا من المرجئة الجفاة
لا مفرطين ، بل نرى « الصديقا »
مقدما والمرتضى « الفاروقا »
نبرأ من عمرو ومن معاوية

ونقل هذا القول الى الرشيد « أفرج عنه » (٢٦١) !.
فهو افراج سياسى ، لاسباب فكرية وسياسية ، وهو

(٢٦٠) (باب ذكر المعتزلة ـ من كتاب المنية والامل) ص ٣١ .
(٢٦١) المصدر السابق . ص ٣٠ .

تعبير عن تحول جزئى فى موقف الدولة من المعتزلة ، جاء ثمرة لضرب النفوذ الشعوبى الذى كان البرامكة يمثلونه حقيقة ويرعونه عمليا فى أوساط الفكر والادب ودواوين الحكم ببغداد ومختلف الاقاليم ..

ونحن نقول : ان هذا التحول فى موقف الدولة العباسية كان جزئيا ، ولم يكن كليا ، لاننا نقيسه بمقاييس المعتزلة الفكرية والسياسية . فهم قد ظلوا على موقفهم من ان نظام الحكم العباسى ملكى وراثى ، وليس بالخلافة الشوروية ، وعلى موقفهم من معارضة قهر العباسيين للعلويين واستبعادهم لهم من مراكز الحكم ودوائر النفوذ والتأثير .. ولذلك فان اطلاق الرشيد لسراح المعتزلة لم ينه معارضة المعتزلة للحكم العباسى ، اذ استمرت المعارضة ، بل والرفض ، قائمين فى صفوف المعتزلة البغداديين ، على حين بدأ تيار المهادنة والتأييد لبنى العباس ، فى صفوف المعتزلة ، ينمو ويتبلور فى شكل مدرسة المعتزلة البصريين ، وخاصة فى عهود : المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م » والمعتصم « ٢١٨ - ٢٢٨ هـ ٨٣٣ - ٨٤٢ م » والواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ ٨٤٢ - ٨٤٧ م » وهم الخلفاء الذين تعاطفوا مع الفكر الاعتزالى ، وبلغ نفوذ المعتزلة على عهدهم قمةمابلغه من ازدهار ..

واذا شئنا امثلة نضربها لمعارضة المعتزلة البغداديين ، بل ورفضهم لسلطة الدولة العباسية ، ومقاطعتهم اجهزة دولتها ووظائف دواوينها وادانتهم لنمط الحياة فيها .. فان هناك الكثير من هذه الامثلة .. فمنها ، على سبيل المثال :

١ - موقف ابى موسى عيسى بن صبيح المردار « المتوفى

سنة ٢٢٦ هـ سنة ٨٤٠ م » على عهد المعتصم - ولقد كان المردار زاهدا عابدا ، حتى لقب براهب المعتزلة - وكان موقفه من العباسيين ، بمن فيهم المعتصم ، الذى كان معتزليا ، هو موقف الرفض والادانة ، بل لقد افتى بكفر من يخدم الدولة وسلطانها ، وحكم انه لايرث ولا يورث ! على حين ان غيره من البغداديين المعتزلة كان يقول ، فقط بفسق « من لابس السلطان » حتى من المعتزلة البصريين!.

والبغدادى يحكى هذا الرأى عن المردار ، ويعجب كيف لم يقتله العباسيون ، فيقول : « والعجب من سلطان زمانه ، كيف ترك قتله ، مع تكفيره اياه وتكفير من خالطه؟!»(٢٦٢)

٢ - موقف ابى محمد جعفر بن مبشر الثقفى « المتوفى سنة ٢٣٤ هـ سنة ٨٤٨ م » ، على عهد الواثق - الذى كان معتزليا ايضا - فلقد رفض ابن مبشر ان يتعاون مع الدولة ، أو أن يلى القضاء فيها ، واستنكر قبول هداياها بل ورفض ان يستقبل الوزير المعتزلى احمد بن ابى دؤاد .. ولما قال الواثق لابن ابى دؤاد : « لم لا تولى اصحابك - « اى المعتزلة » - القضاء ، كما تولى غيرهم ؟! » قال ابن ابى دؤاد : « يا أمير المؤمنين ، ان اصحابك يمتنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر ، وجهت اليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت اليه بنفسى ، واستأذنت ، فأبى ان يأذن لى ، فدخلت من غير اذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال : الآن حل لى قتلك ! ... فانصرفت عنه . فكيف أولى القضاء مثله ؟! » (٢٦٣) .

---

(٢٦٢) (الفرق بين الفرق) ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢٦٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٦٦ . و (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

٣ ـ ومثل جعفر بن مبشر ، فى موقفه ، موقف ابى الفضل جعفر بن حرب الحمدانى « ١٧٧ ـ ٢٣٦ هـ ٧٩٣ ـ ٨٥٠ م » ، فعندما تمذهب بمذهب المعتزلة البغداديين ، ترك مناصبه فى الدولة ، وكانت من كبار المناصب ، وتخلص من الاموال التى احتازها اثناء ملابسته لخدمة الدولة ، حتى ماكان منها ملابس يستر بها جسده .. فى قصص تروى عن موقف دونه مواقف القديسين (٢٦٤)!

٤ ـ موقف ابى عمران موسى بن الرقاش ـ « من الطبقة السابعة فى طبقات المعتزلة » ـ ، وكان يقيم الدولة العباسية تقييما يرى به ان دارها « دار كفر » ، ويحرم « المكاسب » التى تأتى فى ظلها وظل سلطتها وسلطانها (٢٦٥) ! .

٥ ـ موقف محمد بن اسماعيل العسكرى « من الطبقة السابعة فى رجالات المعتزلة » ـ .. وكان يناوىء الدولة العباسية ، ويحقر شأنها ، الى الحد الذى وصف فيه كتاب السلطان بقوله : « هذا الكتاب أهون على من التراب » (٢٦٦) !

٦ ـ موقف سعيد بن حميد بن بحر ـ « وكان وجها من وجوه المعتزلة » .. فلقد ادت معارضته لاحمد بن ابى دؤاد الى دخوله السجن عندما اتهمه ابن ابى دؤاد بالشعوبية والزندقة .. ولقد هجا ابن ابى دؤاد بقصيدة قال فيها :

لقد اصبحت تنسب فى اياد ... بأن يكنى ابوك : ابا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدى ... دعيت الى زبيد أو مراد
لئن افسدت بالتخويف عيشى ... لما اصلحت اصلك فى اياد
وان تك قد اصبت طريف مال ... فبخلك باليسير من التلاد (٢٦٧) !

فهذه امثلة من مواقف المعتزلة البغداديين الذين ظلوا على رفضهم للسلطة العباسية ، والمعارضة لها ، والمقاطعة لجهاز حكومتها ، والذين كان تفضيلهم لعلى ابن ابى طالب وتقديمهم له ، وتعاطفهم مع العلويين ـ حتى سموا شيعة المعتزلة ـ موقفا سياسيا رفضوا به سلطة بنى العباس وسلطانهم ..

❋❋❋

اما تيار المعتزلة الذى ظل ، فى قضية التفضيل ، على مذهب قدماء المعتزلة من اهل البصرة ، والذى سمى لذلك بالمعتزلة البصريين ، تمييزا له عن تيار المعتزلة البغداديين ، فلقد اتخذ من الدولة العباسية ، خاصة فى عهود المأمون ، والمعتصم ، والواثق موقف المساندة والتأييد .

ولم يكن تأييده هذا يعنى التخلى عن فكر المعتزلة فى الامامة ورفض النظام الملكى فى توارث الخلافة ، لان عهد

(٢٦٤) آدم متز (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى) جـ ٢ ص ٨٦ . ترجمة د. محمد عبد الهادى ابوريدة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
(٢٦٥) (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .
(٢٦٦) المصدر السابق . ص ٤٠ .
(٢٦٧) (الاغانى) جـ ٢٠ ص ٦٩٣٩ ، ٦٩٤٠ .

المأمون ـ من وجهة نظر هذا التيار ـ كان يمثل تغييرا اساسيا فى طبيعة السلطة يستدعى ، بالتبعية ، تغييرا اساسيا فى الموقف منها والتقييم لها .. ونحن نستطيع ان نكشف هذا التغيير الذى طرأ على السلطة فى حقيقتين رئيسيتين :

الاولى : ان موقف السلطة من نظام توارث العرش قد طرأ عليه تغيير يبتعد بها عن طبيعة النظام الملكى ... فلقد مر بنا رفض عمرو بن عبيد لعهد المنصور لابنه المهدى بولاية العهد ، لانه لا يصلح لها ، ولانه فى اطار الوراثة ، وهو الامر الذى يرفضه أغلب مفكرى الاسلام ، كما أشرنا عند الحديث عن ولاية العهد ، اذ منعوا أن يعهد الامام بها الى احد من أصوله أو فروعه ، وجعلوا امضاء ذلك مشروطا براى أهل الاختيار ، أى جعلوا العهد كلا عهد ..

أما التغيير الذى أحدثه المأمون فكان ذلك الذى قام به فى سنة ٢٠٢ هـ سنة ٨١٧ م عندما أنهى الموقف العباسى التقليدى الذى يمارس الاضطهاد والقهر ضد العلويين . فعقد ولاية العهد الى امام علوى هو على بن موسى الرضا ، وعقد له على ابنته كذلك (٢٦٨) .. حتى لقد ثار ضده امراء بنى العباس ، واتهموه بالتشيع ، وقالوا فى ذلك شعرا هجوه به .. فقال فيه عمه ابراهيم بن المهدى ـ المعروف بابن شكلة ـ :

اذا الشيعى جمجم فى مقال
فسرك أن يبوح بذات نفسه
فصل على النبى وصاحبيه
وزيريه وجاريه برمسه !

(٢٦٨) (تاريخ الشعوب الاسلامية) ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

فرد عليه المأمون هاجيا اياه بقوله :

اذا المرجى سرك ان تراه
يموت لحينه من قبل موته
فجدد عنده ذكرى على
وصل على النبى وال بيته (٢٦٩) !

ولن يقدح فى موقف المأمون هذا ان على بن موسى الرضا قد مات قبل المأمون ، فلم يل الخلافة ، وأن العهد بها قد كان من نصيب المعتصم العباسى ، لان العهد اذا ماتم عن رضا من اهل الاختيار فهو غير مردود ولا مرفوض فى مذهب اهل العدل والتوحيد .. فنحن أمام تغير حقيقى فى موقف السلطة من العلويين ..

كما لا يقدح فى موقف المأمون أن طريقه الى الخلافة لم يكن الاختيار والبيعة والعقد على النحو الذى يقول به المعتزلة ، لاننا قد سبق واشرنا الى توليهم لعمر بن عبد العزيز ، عندما قالوا أنه استحق الامامة بعدله وان كان قد نالها بعهد من سبقه من أمراء الجور الامويين ..

والثانية : ان المأمون كان على مذهب المعتزلة ، ومن هنا فان تقييمهم لسلطته ودولته كان طبيعيا أن يكون ايجابيا وبالتأييد والمساندة .. وأبو الهذيل العلاف « ١٣٥ ـ ٢٣٥ هـ ٧٥٢ ـ ٨٤٩ م » يحدث المأمون فيقول له : ان تأييدهم له راجع ، فقط ، الى قوله بالعدل والتوحيد .. يقول : « يا امير المؤمنين ، انى ما اتيتك لمرزية دينار ولا درهم ، ولكن لنفيك الشبهين عن الله : شبه الخلق ، وشبه الجور .. » (٢٧٠) .

(٢٦٩) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢٧٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ولقد انعكس هذا الموقف المذهبي للمأمون في تقريبه المعتزلة ، وتوليته المشورة لاحمد بن أبي دؤاد ، ثم توصيته من بعده باستمرار المشورة فيهم وبقائها بيد ابن أبي دؤاد .. فلقد جاء في وصية المأمون للمعتصم : « .. وابو عبد الله احمد بن أبي دؤاد ، لا يفارقك الشركة في المشورة في كل امرك ، فانه موضع ذلك ، ولا تتخذن بعدي وزيرا .. » (٢٧١) .

ولقد انعكس هذا التغير الذي حدث في موقف السلطة من المعتزلة والعلويين ، وهو التغير الذي ارتبط بتمذهب المأمون بمذهب المعتزلة ، انعكس في تبلور مدرسة المعتزلة البصريين التي ايدت وساندت دولة العباسيين ..

فهشام بن عمرو الفوطي ، الشيباني « المتوفى ٢١٨ هـ ٨٣٣ م » — وهو من ائمتهم المقدمين — كان مقربا الى المأمون عظيم القدر لديه « حتى كان اذا دخل على المأمون يتحرك حتى يكاد يقوم ! » .. (٢٧٢) .

وعندما كان المأمون بمدينة مرو ، وادركته الحيرة في ماهية الموقف الصواب في قضية الامامة ، وعلاقة كل من العباسيين والعلويين بها، دعا المفكرين الى الكتابة فيها ، وان يرفعوا اليه أبحاثهم ، فيما يشبه ما تنظمه الدول الحديثة من مسابقات ، فاشترك الجاحظ « ١٥٩ — ٢٥٦هـ ٧٧٥ — ٨٦٩ م » — من المعتزلة البصريين — في التأليف فيها ، ورفع كتابه الى المأمون ، فوافق مذهب المعتزلة ما كان يبحث عنه المأمون ، واستدعى الجاحظ للقائه ،

(٢٧١) د. البير نصري نادر (فلسفة المعتزلة) . جـ ١ ص ٢٩ . طبعة الاسكندرية .

(٢٧٢) (باب ذكر المعتزلة) — من كتاب المنية والامل) ص ٣٥ .

وكتب الجاحظ عن ذلك يقول : « .. ولما قرأ المأمون كتبي في الامامة ، فوجدها على ما امر به ، وصرت اليه — وكان قد امر اليزيدي بالنظر فيها ليخبره عنها — قال لي: قد كان بعض من نرتضي عقله ونصدق خبره خبرنا عن هذه الكتب باحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة ، فقلت له . قد تربى الصفة على العيان ، فلما رأيتها رأيت العيان قد أربى على الصفة ، فلما فليتها أربى الفلى على العيان، كما أربى العيان على الصفة ، وهذا كتاب لا يحتاج الى حضور صاحبه ، ولا يفتقر الى المحتجين عنه ، قد جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق ، مع اللفظ الجزل ، والمخرج السهل فهو سوقي ملوكي ، وعامي خاصي » (٢٧٣) !

ولقد كان مذهب الجاحظ في الامامة — كنموذج لفكر مدرسة معتزلة البصرة فيها — يقوم على السخرية من الدعوى القبلية فيها وادعاء احياء قريش لها .. ولقد سلك لذلك طريقا غريبا غمض مقصده من سلوكه على كثير من الباحثين .. فهو قد صنف كتابا في « امامة ولد العباس » ينتصر فيه لمذهب الراوندية التي قالت : انها لولد العباس خاصة دون بطون قريش واحيائها .. وهو قد صنف « كتاب العثمانية» ينقض فيه حجج الشيعة العلويين الذين يفضلون عليا على ابي بكر ، وينتصر فيه لمذهب المعتزلة في ان ابا بكر هو الافضل ، وان امامته هي الحق — ونلاحظ ان ذلك يتعارض مع مذهب الراوندية ويهدمه من اساسه .. وهو قد صنف كتابا في

(٢٧٣) (البيان والتبيين) جـ ٣ ص ١٨٦ . (طبعة المطبعة السلفية) .

أمامه أمير المؤمنين معاويه بن أبي سفيان » ذكر فيه رجال المروانيه ودافع عن حق بني اميه في الامامه – وهو مايخالف مذهب كتابيه السابقين – !

ولقد اثارت كتب الجاحظ هذه جدلا كثيرا ، فنقضها الشيعة – وممن نقضها منهم المسعودي – ونقضها المعتزلة البغداديون – وممن نقضها منهم ابو جعفر الاسكافي – .. ونسر المسعودي تاليف الجاحظ لكتب في الامامة لاتحوي مذهبه بان نوعا من « التماجن والتطرب » هو الذي دعاه الى ان يؤلف كتبا لم تكن على مذهبه ولا يمثل فكرها اعتقاده ... (٢٧٤) . ولكننا نعتقد ان الجاحظ قد اراد من وراء نصرة كل المذاهب التي تنطلق الى الامامة من منطلق عرقي وقبلي أن يقول : ان كل هذه المذاهب باطلة ، بدليل ان نصرتها جميعا ممكنة ، وهدمها جميعا ممكن ، وبما ان الحق واحد ، فلابد أن يكون الحق غيرها جميعا ، فليست الوصية بطريق للامامة، سواء أكانت مدعاة لعلي او لابي بكر او للعباس .. وليس الملك ، على مذهب الامويين والمروانية ، بالمذهب الحق ، وانما الحق في هذا الامر هو الشورى والاختيار والعقد والبيعة كسبيل لتمييز الامام وتنصيبه ، كما قال ويقول اهل العدل والتوحيد ..

واذا كنا قد ذكرنا موقف المعتزلة البغداديين ومذهبهم في مقاطعة الدولة العباسية ، حتى على عهود : المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، فان موقف يوسف بن عبد الله بن اسحاق الشحام « ١٥٣ – ٢٣٣ هـ ٧٦٧ – ٨٤٧ م » هو

(٢٧٤) (مروج الذهب) جـ ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

نموذج لتأييد المعتزلة البصريين لهذه الدولة ، في تلك العهود ، بل واشتراكهم في جهاز حكمها ، فما رفضه جعفر بن مبشر قبله ونهض به الشحام .. فلقد « روى أن الواثق « ٢٢٨ – ٢٣٣ هـ ٨٤٢ – ٨٤٧ م » أمر أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ومن اهل الدين والطهارة والنزاهة ، لانصاف المتظلمين من أهل الخراج . فاختار ابن ابى دؤاد أبا يعقوب الشحام فجعله ناظرا على الفضل بن مروان ، فقمعه ، وقبض يده عن الانبساط في الظلم » (٢٧٥) !

وأبو معن ثمامة بن أشرس النميري « المتوفى سنة ٢١٣ﻫ سنة ٨٢٨ م » كان من مدرسة المعتزلة البغداديين ، وكان ينتقد المأمون ويتهمه بالبخل ، ولما عاتبه المأمون في ذلك قال له : « يا امير المؤمنين ، اني ما تكثرت بك من قلة ، ولا تعززت بك من ذلة ، وما بي وحشة من الله الى أحد ! » (٢٧٦) .. ومع ذلك فلقد اجتهد المأمون في تقريبه منه والاستعانة به ، فكان ينهض بتفقد امور الدولة في الاقاليم، وتصفح احوال البريد والعمال والخراج ... الخ .. الخ ثم يتقدم الى المأمون باقتراح مايراه سبيلا للاصلاح ، فيأمر المأمون بتنفيذ مايقترحه من اصلاح (٢٧٧) .

هكذا شهدت الدولة العباسية ، في تلك الفترة مدرسة اعتزالية تعارض وتقاطع وتتبرأ ، وأخرى تؤيد وتساند وتدفع الدولة اكثرفأكثر نحو مذهب أهل العدل والتوحيد ..

(٢٧٥) (باب ذكر المعتزلة – من كتاب المنية والامل) ص ٤٠ .
(٢٧٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٥٨ .
(٢٧٧) (رسائل الجاحظ) جـ ٢ ص ٢٦٦

ولقد استمر هذان الموقفان والنهجان فى صفوف المعتزلة حتى ولى الحكم المتوكل العباسى سنة ٢٣٣ هـ سـنة ٨٤٧ م ..

***

اما منذ عهد المتوكل ، وبعد الانقلاب الفكرى والسياسى الذى احدثه ، وأزاح به المعتزلة والعلويين من مراكـــر الدولة واجهزة حكمها فان موقف المعتزلة ، جميعا : بصريين وبغداديين ، قد عاد الى التوحد والاتفاق على معارضـة الدولة ورفض سلطتها ومناواة سلطانها ، وازداد التقارب فى تلك الحقبة الزمنية بين المعتزلة والزيدية ـ الذين كانوا يواصلون الثورة والخروج ـ وكذلك الشيعة العلويين ..

وشاعر المتوكل على بن الجهم يعبر عن عدائه وعداء حزبه للمعتزلة ـ الذين يسميهم أحيانا « بالواثقية » ، نسبة للواثق ! ـ وعدائه للشيعة كذلك ، فيقول :

تضافرت الــروافض والنصارى

واهل الاعتزال علىهجـــائى

وعابونى ومـــا ذنبى اليهـــم

سوى علمى بأولاد الزنـــاء

انا المتـــوكلى هـــوى ورايـــا

وما « بالواثقية » من خفاء

وعندما نفى المتوكل زعيم المعتزلة احمد بن ابى دؤاد : هجاه على بن الجهم ، شامتا ، فقال فيه وفى المعتزلة :

يا احمـــد بن ابى دؤاد دعـوة

بعثت اليـــك جنـادلا وحديدا

ما هـــذه البـدع التى سـميتها

بالجهل منك العدل والتوحيدا !

أفسدت أمر الدين حين وليتـــه

ورميته بأبى الوليد وليدا (٢٨٠)

وعندما يمرض ابن ابى دؤاد ، يشمت فيه على بن الجهم ، ويتحدث عن انتصار « أصحاب الحديث » على المعتزلة بانقلاب المتوكل عليهم ، فيقول :

لم يبـــق منك سوى خيالك لامعا

فـوق الفـراش ممهـدا بوساد

فرحـت بمصرعك البرية كلهـــا

من كـــان منهم موقنـــا بمعاد

كـــم مجلس لله قـــد عطلتــه

كى لا يحـدث فيــه بالاسـناد

ولـكم مصـــابيح لنـــا اطفأتها

حتى يزول عن الطـريق الهادى

ولـكم كريمـــة معشـــر أرملتهـا

ومحـدث أوثقـت فى الاقياد

ان الاسارى فى السجون تفـرجوا

لما أتتك مراكب العـواد (٢٨١)!

وهكذا .. فمنذ حدوث ذلك الانقلاب الفكرى والسياسى الذى اخرج اصحاب الحديث من السجون ، ووضع مكانهم المعتزلة والعلويين .. علت نبرة النقد والرفض للـدولة العباسية جميع دوائر الاعتزال .

فأبو القاسم عبد الله بن احمد بن محمـــود البلخى

(٢٨٠) يشير الى أبى الوليد محمد بن أحمد بن أبى دؤاد .. الذى ولى الامر بعد والده .

(٢٨١) (الاغانى) جـ ١٠ ص ٣٦٧٠ ـ ٣٦٧٢ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٢ ، ٣٦٩٤ .

الكعبي « المتوفى سنة ٣١٩ هـ » ــ من الطبقة التاسعة للمعتزلة ــ استقال من خدمة الدولة على عهد المقتدر « ثم تاب من ذلك واصلح ؟! » (٢٨٢) ، كما يتوب الانسان من الذنب تقترفه يداه ..!

ومحمد بن عمر الصيمري ــ « من الطبقة التاسعة » ــ قد حكم على المجتمع العباسي الذي غلب عليه الجبر والتشبيه بأنه « دار كفر » ، واتفق مع مذهب « الهدوية الزيدية » ــ اتباع يحيى بن الحسين ــ في هذا التقييم .. (٢٨٣)!

ولقد بلغ انقلاب الدولة على المعتزلة الى الحد الذي اسقطت فيه شهادتهم أمام القضاء، أي جردتهم من « حقوقهم المدنية » ، بتعبيرنا الحديث ؟! .. فكان ابو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمزي ــ « من الطبقة التاسعة » ــ يبذل للقضاة الاموال كي يقبلوا شهادات المعتزلة ويرونهم متصفين بالعدالة اللازمة الشهود !!كما بنى لنفسه منزلا في مزرعة نائية ، سماه « الرباط » ، كان يلجأ اليه عند الخوف من السلطان (٢٨٤) .

ولقد امتثلت الدولة الغزنوية وقائدها محمود الغزنوي (٣٩٠ ــ ٤٨١ هـ ٩٩٩ ــ ١٠٣٠ م) لاوامر الدولة العباسية باضطهاد المعتزلة ، فأخذ الغزنوي يجمع المعتزلة من البلاد ليضعهم في سجن اتخذه لهم في

(٢٨٢) (باب ذكر المعتزلة) ــ من كتاب المنية والامل) ص ٥٢ .
(٢٨٣) المصدر السابق . ص ٥٧ .
(٢٨٤) (فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة) ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

« عزدار » .. (٢٨٥) ، فكان ممن اعتقل من نيسابور : ابو الفتح الاسفهاني ، وامام مسجدها الجامع : ابو الصادق ، وعالم النحو : أبو الحسن الصابري ، ــ وهم من الطبقة الثانية عشرة ــ فحبسوا حتى ماتوا هنالك (٢٨٦) ! .

وكما عم انقلاب المتوكل المعتزلة بالاضطهاد ، فلقد شمل به الشيعة العلويين كذلك . فالامويون قد قتلوا الحسين ، والمتوكل هدم قبره وسواه بالتراب ، ثم حرث ارضه وزرعها كي لا يزوره احد من الناس !! مما جعل ابن السكيت يقول :

بالله ان كانت امية قد اتت
قتل ابن بنت نبيها مظلوما
فلقد اتاه بنو أبيه بمثله
فغدا لعمرك قبره مهدوما
اسفوا على الا يكونوا شاركوا
في قتله ، فتتبعوه يتيما (٢٨٧) ؟!

كما اصدر ابن المتوكل « محمد المستنصر » أوامره ، بعد موت أبيه ، بالتضييق على العلويين اقتصاديا ، ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ! فكتب كتابا الى الامصار بمنعهم من « تقبل الضياع » اي منعهم من وضع « الملتزمين » وحرمانهم من حقوق « الالتزام » ،

(٢٨٥) وهي قلعة (عز) ، في رستاق برذعة ، بنواحي اران ، شمال اذربيجان ، بعد نهر الرس .. انظر (مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع) .
(٢٨٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٦٧ .
(٢٨٧) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٩٢ (والبيت الاخير نرى انه لو انتهى بكلمة (رميما) لكان اوفق !) .

والا يركبوا الخيل ، والا يغادروا مدينة الفسطاط ، والا يزيد مايملكه احدهم من الرقيق على عبد واحد ، والا تقبل شهاداتهم فى الخصومات ، وان تقبل شهادات خصومهم دون ان يطالبوا ببينة على هذه الشهادات !! (٢٨٨)

ولعل هذا هو الذى جعل نفرا من المعتزلة ـ منهم ابو على الجبائى ـ يفكر ويسعى كى يوحد صفوف المعتزلة والشيعة ، لان الاضطهاد قد عمهم معا ، وقال :« لقد وافقونا فى التوحيد والعدل ، وانما خلافنا فى الامامة، وواجب أن نجتمع حتى نكون يدا واحدة ! .. » (٢٩٨)

ولقد توجت الدولة العباسية اضطهادها هذا للمعتزلة ، وكرسته ، وجعلته قانونا وفكرا رسميا للدولة بذلك الكتاب الذى أشرف على وضعه الخليفة القادر « ٣٨١ ـ ٤٢٣ هـ ٩٩١ ـ ١٠٣١ م » وسماه « الاعتقاد القادرى » وجعل علماء السنة واصحاب الحديث يوقعون عليه ، ثم أمر به فعمم فى الاقاليم ، وقرىء فى الدواوين ، وتلى على المنابر .. ولقد ادخل هذا الكتاب ـ الذى صدر ليحرم فكر المعتزلة ويجرمه ـ فى الاسلام « كهنوتا » اعتقاديا مستعارا من قرارات المجامع الكنسية ، غريبا عن روح الاسلام وطبيعته .. وفى هذا « الاعتقاد القادرى » صدرت أوامر الخليفة بأن :

١ ـ يمنع تدريس علم الكلام والمناظرة فى مسائله ،

(٢٨٨) (خطط المقريزى) ج ٣ ص ٢٧١ .

(٢٨٩) على فهمى خشيم (الجبائيان : ابو على وأبو هاشم) ص ٢٩٤ ، طبعة ليبيا سنة ١٩٦٨ .

خاصة الاعتزال ومقالات أهله . وانذر المخالفين بالعقوبة والنكال .. قتلا ونفيا وسجنا ..

٢ ـ يلعن المعتزلة على منابر المساجد ، حتى يصير ذلك سنة متبعة من سنن الاسلام !

٣ ـ تحريم قول المعتزلة فى « التوحيد » ، حيث يثبت « الاعتقاد القادرى » لله الصفات التى ينفيها عنه تنزيه المعتزلة وتوحيدهم ، فيقول عن الله سبحانه وتعالى : انه « هو القادر بقدرة ، والعالم بعلم أزلى غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والمبصر ببصر ... متكلم بكلام .. وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهى صفة حقيقية لا مجازية... وان كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكليما ، وأنزله على رسوله على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه .. ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لانه ذلك الكلام بعينه الذى تكلم الله به ، فهو غير مخلوق .. ومن قال انه مخلوق ، على حال من الاحوال ، فهو كافر ، حلال الدم ، بعد الاستتابة منه !») .

٤ ـ تحريم قول المعتزلة فى « العدل » والاختيار ، حيث يقول « الاعتقاد القادرى » : ان الله « هو مدبر السماوات والارضين ومدبر ما فيها ومن فى البر والبحر ، لا مدبر غيره ... والخلق كلهم عاجزون .. » سواء منهم : « الملائكة والنبيون والمرسلون والخلق كلهم أجمعون » .

٥ ـ تحريم قول المعتزلة فى « المنزلة بين المنزلتين » ، وذلك بتقرير « الاعتقاد القادرى » ، لمذهب المرجئة فى

معاوية وصحبه عندما يقول : اننا « لا نقول فى معاوية الا خيرا ... » .

ولقد أصدرت الدولة هذا الكتاب باعتباره « اعتقاد المسلمين ، ومن خالفه فقد فسق وكفر ! » (٢٩٠) ، فجعلت من اضطهاد المعتزلة ونفيهم من المجتمع الرسمى ودوائر الفكر والتوجيه والتأثير وابادة تراثهم ، جعلت من ذلك قانونا وعقيدة دينية على الجميع أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق .. فكانت تلك قمة المحنة الفكرية والسياسية التى حرمت الحضارة العربية الاسلامية من الثراء الفكرى الذى تمثل فى الفكر العقلانى الذى مثله المعتزلة ، ومن الفكر السياسى الذى قدموه ، والذى تمثل اول ما تمثل ، واكثر ما تمثل فى فكرهم عن الامامة وفلسفة الحكم ، سواء منه الجانب النظرى او تلك الجهود التى بذلوها لوضع هذا الفكر فى التطبيق .

ولكن هذا الاضطهاد الذى أصاب المعتزلة منذ عصر المتوكل العباسى لم يفلح فى اجتثاث فكرهم العقلانى من ارض الحضارة العربية الاسلامية ، فعاش نفر من اعلامهم يفكرون ويبشرون ويكتبون دون ان يعلنوا على الملأ مذهبهم فى الاعتزال ، واذا تحدثوا عن أسلافهم سموهم « بعلماء الكلام » أو « متكلمى البصرة » ! .

وهكذا ، كما صنع ابو الحسن الماوردى « ٣٦٤ — ٤٥٠ هـ ٩٧٤ — ١٠٥٨ م » وامثاله .. كما أن التناقضات

(٢٩٠) (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى) جـ ١ ص ٣٨١ — ٣٨٣ .

الفكرية والسياسية التى قامت بين خلافة بغداد وبين بعض الدول الاسلامية التى قامت وقوى نفوذها على حساب نفوذ الخلافة العباسية قد أتاح المعتزلة قدرا من الحرية — كما حدث فى ظل الدولة البويهية « ٣٣٤— ٤٤٧ هـ ٩٤٥ — ١٠٥٥ م » — مما مكن فكر المعتزلة من صحوة ازدهر فيها انتاج اعلامهم وعطاؤهم الفلسفى والسياسى ، وهى الصحوة التى يعد القاضى عبد الجبار ابن أحمد الهمذانى « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » علما عليها .. وهو الامر الذى حفظ لنا تراث المعتزلة الحديث بعد أن باد تراثهم القديم ، فأصبح بالامكان أن ندرس المعتزلة ونقيم فكرها من خلال تراثهم هم ، لا من خلال ماكتبه عنهم الخصوم والاعداء .

خلاصة البحث

لن نجعل من الحديث عن خلاصة هذا البحث مناسبة لايجاز الافكار الرئيسية التىعرضناها فى ابوابه وفصوله، ففى ذلك تكرار لا نحمده ، وترديد لا تدعو اليه الحاجة .. ونؤثر على ذلك ان تكون الخلاصة اشارة مركزة الى ان الصراع الفكرى الذى خاضته فرق الاسلام حول قضية الامامة واصول الحكم وفلسفته – وهو الصراع الذى عرض له هذا البحث – قد دار حول قضية رئيسية كانت هى المحور والمنبع والملتقى .. تلك هى قضية : طبيعة السلطة فى المجتمع .. أدينية هى ؟ ام مدنية ؟؟ ..

وبعبارات الاسلاف : هل الامامة ركن من أركان الدين؟ والسماء هى التى تختار الامام وتعينه ؟ وهل هو وكيل الله ، يحكم نيابة عنه ، وينطق بقانونه ؟؟

ام ان الامامة من الفروع ، وليست من الاصول ، ولذلك فهى ليست من اركان الدين ؟ والامام يستند الى جماعة المسلمين ، الذين يختارونه وينصبونه ويحاسبونه ويعزلونه ؟ فهو حاكم باسم الامة ، يقضى بشريعتها وتفوضه فيما هو من مصالح دنياها ؟؟..

حول الاجابة على هذه الاسئلة اختلفت فرق الاسلام، وبالتحديد نشأ التياران الرئيسيان فى هذا التفكير .. فقالت الشيعة بنظرية : الوصية والتعيين من الله للامام وسلبت الامة حقها فى تقرير مصير الحكم فى مجتمعها ... وذلك عندما جعلت طبيعة السلطة دينية ، بأن قاست الامامة على النبوة ، وقررت أن طبيعتهما واحدة ، ومهمتهما واحدة ، والغايةمنهما واحدة ، فوقفت مع ما نسميه اليوم : الحكم « بالحق الالهى » ، والقول « بالدولة الدينية » !

وترتيبا على هذا الموقف المحورى قالت الشيعة بعصمة الائمة قياسا على عصمة الانبياء والمرسلين ... وبالعلم اللامحدود الذى يتصف به الامام .. وباتصال نبأ السماء وأخبارها بالامام ، بواسطة « روح القدس » ، على نحو يضمن له ما ضمنه الوحى للانبياء ! ومن ثم فلقد فسرت الصراع على السلطة فى المجتمع الاسلامى تفسيرا دينيا ، فكفرت الصحابة الذين قدموا ابا بكر فى الخلافة على على بن ابى طالب ، ونزعت صفة الايمان والاسلام عن كل خصوم الشيعة السياسيين !

تلك هى الفكرة المحورية فى الفكر الشيعى عنالامامة واصول الحكم وفلسفته : القول بالحق الالهى ، والدولة الدينية ، ووحدة السلطتين : الدينية والزمنية فى ذات الامام وحكمه .. وعلى هذه الفكرة رتبوا كل النتائج التى توصلوا اليها ، وانطلاقا منها وصلوا الى كل الاحكام التى اصدروها ، مما عرض له هذا البحث فيما تقدم من صفحات ...

وكان المعتزلة على وعى تام بأن تلك هى القضية

الاساسية والفكرة المحورية فى الصراع ، ومن ثم فلقد ساقوا حججهم وادلتهم وبراهينهم لتفنيدها ، ولاثبات مذهبهم فى مدنية السلطة والحكم ، بما يترتب على هذه الفكرة من نتائج وتؤدى اليه من احكام ... فكانت نظريتهم فى هذا المقام ، كما عرض لها هذا البحث ، متمثلة فى عدد من النقاط ، اهمها :

١ ـ ان دولة الخلافة الراشدة كانت نظاما سياسيا اسهم المسلمون بارادتهم البشرية فى بنائه ، ومن ثم فان الطابع السياسى ، وليس الدينى ، هو الذى يطبع بناءها .. فمصطلحات مبحث الامامة .. وشؤون التشريع السياسى .. والصراع على السلطة .. كانت مباحث وقضايا سياسية ، واجتهادات انسانية ، تمت فى اطار وصية الدين العامة بالعدل واداء الامانات الى اهلها ، ومن ثم فلا حق لمسلم أن يتخذ منها سبيلا للقول بكفر خصمه لان الخلاف والاتفاق فى هذه الامور قد تم وحدث بين ابناء الدين الواحد والملة الواحدة والقبلة الواحدة .

٢ ـ ان نشأة البحث النظرى فى نظرية الامامة ، وخاصة القول بالنص والوصية على مذهب الشيعة ، قد حدث بعد انقضاء عهد دولة الخلفاء الراشدين ... وليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه الصحيحة ولا فى تراث الصحابة ما يشهد لهذه النظرية الشيعية او يصححها او يوافقها .. فهى لا تعدو أن تكون نظرية سياسية طرأت على الفكر الاسلامى ، واجتهد أصحابها كى يجدوا لها سندا من الدين ، وذلك حتى ينتقلوا بمبحثها من اطار الفروع والسياسة الى اطار الاصول والدين .

ولكن النشأة السياسية لكل الفرق الاسلامية الكبرى

ومن ثم الطبيعة السياسية لفكرها الاساسى تقف دون محاولة الشيعة المزج بين نظريتهم فى الامامة وبين اصول الدين .

٣ ـ ان الطبيعة المدنية والاجتماعية لاى مجتمع يتكون من اية جماعة بشرية تتطلب قيام سلطة تفوضها هذه الجماعة القيام بعدد من المهام التى تتنازل عنها هذه الجماعة لهذه السلطة بمقتضى عهد الرضا وعقد التفويض ـ ومن هنا فان الامام قائم لمصلحة الدنيا وانتظام أمرها ـ على حين أن الدين قد قام بالنبوة التى اختتم طورها محمد عليه الصلاة والسلام ، ولا زال قائما بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع المستند اليهما ـ وجماعة المسلمين ، التى تختار الامام بواسطة ممثليها ، هى سند هذا الامام وقاعدة قوته وشوكته وسلطته ، ولها مراقبته ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه اذا أخل بشروط عقد التفويض ، ان سلما وان بالثورة والقتال حسب ما تقتضيه مصلحة الناس .. فالثقة فى الامة ، والعصمة لها وحدها !..

٤ ـ ان الطبيعة المدنية والسياسية للمهام التى ينصب الامام لانجازها هى التى تحدد صفاته والشروط التى يجب ان تتوافر فيه .. فهو حاكم أعلى فى الدولة ، تشترط فيه شروط الحاكم التى تضمن له التمكن من تنفيذ الشريعة والقانون ، وليس صاحب سلطان دينى تتطلب فيه العصمة والاتصال بنبأ السماء . بل ان التقدم فى السياسة والحرب ورباطة الجأش مقدم فى صفات الامام عن الصلاح والتقوى والفقه فى الدين وزيادة النسك وكثرة العبادات ، لان طبيعة المهام الموكولة

اليه هى التى تحدد الشروط المطلوبة فيه والصفات التى لابد وأن يتصف بها .

٥ ـ ان سلطة الامام والدولة لا تقف عند حد : حماية بيضة الامة والدفاع عن استقلالها وحريتها ، وكذلك حفظ أمنها الداخلى ، والقضاء فى المنازعات والفصل فى القضايا التى يترافع بها الناس الى القضاة .. بل ان لهذه السلطة مدخلا فى الكثير من امور المجتمع والافراد . فلها السلطة والسلطان فى كل ماهو عام ، يمس مصلحة المجموع ، ولها كذلك أن تتدخل فى شؤون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الاصلح له وللمجتمع .. فالطابع « الشمولى » يغلب على اختصاصها والمدى الذى يذهب اليه سلطانها ..

٦ ـ ان الفكر النظرى الذى قدمه المعتزلة في الامامة وأصول الحكم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل ، وذلك عندما حاولوا وضعه موضع التطبيق ، بالسلم حينا وبالثورة حينا آخر .. وذلك لانهم لم يكونوا مجرد فلاسفة الهيين ومفكرين نظريين ، بل كانوا كذلك ساسة وثوارا ، اقاموا تنظيما « فكريا ـ سياسيا » تسلح بالعقل ، وناضل فى سبيل دولة : يحل فيها الفكر القومى القائم على الحضارة محل العصبية القبلية والتعصب الشعوبى .. ويسود فيها العقل على الخرافة ، ويتقدم على غيره من الادلة وسبل الاستدلال .. ويصبح فيها « اهل الاختيار » الذين يكونون « الراى العام المستنير » هم سند الدولة وقوتها ، وهم كذلك الرقباء عليها والمحاسبون لها .. دولة تسود فيها اصول المعتزلة الخمسة ، وترتفع فيها رايات أهل العدل والتوحيد .!

كلمة عن مصادر هذا البحث

كانت طبيعة هذا البحث هى المعيار الذى حكم اختيارنا لمصادره ، وحدد لنا طبيعة المراجع التى بحثنا عن مادته فيها .. وحتى يكون لهذه العبارة المجملة معنى واضحا ، وكذلك حتى تكون قائمة « المصادر » التى يذيل بها البحث ذات قيمة للناظر فيها ، فلقد آثرنا ان نلقى بعض الضوء على المعيار الذى حدد اختيارنا لهذه المصادر دون غيرها ، والعطاء الذى قدمته لنا هذه المصادر فى بحثنا الذى قدمناه عن : الامامة وفلسفة الحكم واصوله .

وهذه الاضواء التى نود تسليطها على هذه المصادر توجزها هذه النقاط !

اولا : فى بحث يرتاد ، للمرة الاولى ، دراسة فكر المعتزلة فى الامامة وفلسفة الحكم واصوله ، كان لابد وان نستقى هذا الفكر من منابعه الاصلية والاصيلة ، وهو الامر الذى تطلب منا ان نرجع الى كل ماتيسر حتى الآن للباحثين من آثار المعتزلة ، مطبوعة كانت تلك الآثار أم مخطوطة .. وذلك بالاضافة الى ماورد عن ارائهم فى كتب المقالات .

ولقد كان فى مقدمة المصادر الاعتزالية التى رجعنا اليها موسوعة قاضى القضاة عبدالجبار بن أحمد الهمذانى « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » : « المغنى فى أبواب التوحيد والعدل » وهى أوفى مصدر يضم آراء المعتزلة ويبسط القول فى أصولهم الفكرية الخمسة ، ويجادل الفرق المخالفة لهم ؛ اسلامية كانت تلك الفرق أو غير اسلامية ...

و « المغنى » كتبه القاضى عبد الجبار فى عشرين جزءا، اكتشف منه وطبع حتى الآن أربعة عشر جزءا ، تقع فى ستة عشر مجلدا .. ولقد اختص الحديث عن الامامة بمجلدين من مجلداته هما الجزء العشرون بقسميه : الاول والثانى ، كما تناثرت آراء واحاديث عنها فى مختلف اجزائه الاخرى ، ومن ثم كانت كل أجزاء « المغنى » مصدرا رئيسيا من مصادر بحثنا هذا ، لانها قد احاطت بكثير من الاصول والقضايا التى تتصل بمبحث الامامة على نحو من الانحاء ..

أما القضايا الرئيسية التى توزعت على أجزاء هذا المصدر فانها تتضح من هذا الثبت بهذه الاجزاء .

١ ـ الجزء الرابع : ويضم مباحث « أصل التوحيد » من مثل : عدم جواز الحاجة على الله ، ونفى الرؤية عنه، واثبات وحدانيته .. الخ .

٢ ـ الجزء الخامس : ويضم مباحث : الفرق غير الاسلامية وحجج المعتزلة ضد مقالاتها .. ثم البحث فى أسماء الله سبحانه وتعالى .

٣ ـ الجزء السادس : ـ ويقع فى مجلدين ـ يضم

الاول مبحث : « التعديل والتجوير » ؛ ويختص الثانى بمبحث : « الارادة » .

٤ ـ الجزء السابع : ويضم مبحث : « القرآن » والخلاف حول خلقه وقدمه ونظرية المعتزلة فى هذا المبحث .

٥ ـ الجزء الثامن : ويضم مبحث : « المخلوق » الذى يتناول أفعال الانسان وحريته واختياره .

٦ ـ الجزء التاسع : ويضم مبحث : « التوليد » الذى يتصل بمبحث الجزء الثامن فى الحرية والاختيار .

٧ ـ الجزء الحادى عشر : ويضم مباحث : « الآجال والارزاق ، والاسعار والرخص والغلاء ، والتكليف » ، وهى تتصل بمبحث الاختيار .

٨ ـ الجزء الثانى عشر : ويضم مبحث : « النظر والمعارف » .

٩ ـ الجزء الثالث عشر : ويضم مبحثى : « اللطف ، والآلام » .

١٠ ـ الجزء الرابع عشر : ويضم مباحث : «الاصلح، واستحقاق الذم ، والتوبة » .

١١ ـ الجزء الخامس عشر : ويضم مبحث : « النبوات » .

١٢ ـ الجزء السادس عشر : ويضم مباحث :«الاخبار ونسخ الشرائع ، وثبوت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، واعجاز القرآن » .

١٣ ـ الجزء السابع عشر : ويضم مبحث : « أصول الفقه » ..

١٤ ـ الجزء العشرون : ـ ويقع فى مجلدين ـ بضمان مبحث : « الامامة » .

وغير موسوعة « المغنى » هذه رجعنا الى اثار القاضى عبد الجبار الاخرى ، مثل : « شرح الاصول الخمسة » و « المجموع المحيط بالتكليف » ـ فى أسفاره المخطوطة ـ و « تثبيت دلائل النبوة » ـ بجزئيه ـ و « فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة » و « مختصر أصول الدين » .

كما رجعنا الى ماكتبه المحدثون عن القاضى عبد الجبار ، وكذلك ماكتبوه عن الجبائيان : ابى على وأبى هاشم ، وهما من شيوخ القاضى عبد الجبار .

ومما يجدر التنبيه اليه ان كتابات القاضى عبد الجبار تعرض لآراء المعتزلة جميعا ، وتحكى مقالات البصريين والبغداديين منهم ، ولكن موسوعة ابن ابى الحديد « شرح نهج البلاغة » ـ التى تقع فى عشرين مجلدا ـ تهتم أكثر من غيرها بعرض مقالات المعتزلة البغداديين ، ولذلك كانت هذه الموسوعة ـ مع نقض الاسكافى لعثمانية الجاحظ ـ من اهم مصادرنا التى استقينا منها اراء هذا الفريق من المعتزلة ..

اما مقالات المعتزلة البصريين فيعرضها ويدافع عنها الجاحظ ، ومن هنا كان رجوعنا الى كل آثاره الفكرية تقريبا ، وفى مقدمتها :

١ ـ رسائل الجاحظ : بجزئيها .. ففيها تناثرت اراء المعتزلة ومقالاتهم فى عدد من اهم مباحث الامامة وقضاياها.

٢ ـ العثمانية : وهو الكتاب الذى جعل منه طابعه الجدلى مصدرا من مصادر الامامة الهامة عند الجاحظ .

٣ ـ الحيوان : بأجزائه السبعة ، اذ تناثرت فيه عدة آراء ومباحث فى الامامة وقضاياها .

٤ ـ التاج فى أخلاق الملوك : باعتباره من كتب السياسة التى تعرض فيها الجاحظ لشؤون الحكم .

٥ ـ البيان والتبيين : الذى يعرض لامور سياسية بين ثنايا الروايات والقصص الادبى .

كما رجعنا الى كتاب الخياط « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد ». وهو الكتاب الذى عرض لمقالات المعتزله من خلال دفع تهم خصومهم عنهم .. وكذلك كتاب ابى الحسين البصرى : « المعتمد فى أصول الفقه » الذى يمثل لونا متميزا من فكر المعتزلة غير علم الكلام .

كذلك رجعنا الى كتاب ابن المرتضى « المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل » وكتاب الحاكم بن كرامة الجشمى « شرح عيون المسائل » ، وهما يعرضان لمقالات المعتزلة وطبقات رجالهم .. وكذلك لكتاب البلخى عن طبقاتهم التى عرض لها فى مؤلفه : « مقالات الاسلاميين » .. وكذلك كتابات الصاحب بن عباد فى « رسائله » ورسالته عن « الابانة عن مذهب اهل العدل » ... وأيضا كتب الماوردى : « الاحكام السلطانية » و «أدب القاضى » و « أدب الدنيا والدين » ..

واخيرارجعنا الى كتابات المحدثين عن المعتزلة ومقالاتهم واعلامهم ، سواء منهم العرب أو المستشرقين .

هذا عن المصادر الاصلية لفكر المعتزلة التى اعتمدنا

عليها فى استيفاء مقالاتهم فى الامامة واصول الحكم وفلسفته..

ثانيا : وبنفس المعيار ذهبنا نستقى مقالات الشيعة ومذهبها فى الامامة ، فعمدنا الى أوثق مصادرها التى كتبها ائمتها وأعلامها .. فرجعنا الى مصادر الشيعه الامامية الاساسية ، وفى مقدمتها :

« الاصول من الكافى » للكلينى .. وهى أوثق مصدر شيعى روت فيه الامامية أحاديث أصولها ومقالاتها عن أئمتها .. و « الغدير فى الكتاب والسنة والادب » الذى ضمنته الامامية كل شاردة وواردة روتها هى أو سواها عن الوصية وأحاديثها .. و « مجمع البيان فى تفسير القرآن » للطبرسى ، وهو نموذج للتفسير الشيعى الامامى للقرآن الكريم ..

و « تلخيص الشافى » للطوسى « أبى جعفر » الذى يمثل رد الامامية على المعتزلة ، وبالذات على « المغنى » للقاضى عبد الجبار .. و « تجريد الكلام » و « تلخيص المحصل » للطوسى « نصير الدين » .. و « اثبات الوصية » للمسعودى .. و « منهاج الكرامة فى معرفة الامامة » لابن المطهر الحلى ..

كما رجعنا الى اثار امام الشيعة فى عصره : الشريف المرتضى ، من مثل « امالى المرتضى » بقسميها ،ومخطوط « المجموع من كلامه » ورسالته عن « انقاذ البشر من الجبر والقدر » ، وهى الاثار التى تناثرت فيها آراؤه فى الامامة ، ومثلت مع كتابه « الشافى » ، الذى رد به على أستاذه القاضى عبد الجبار ، جماع فكر الامامية فى نظرية الامامة وفلسفتها .

كما رجعنا الى اثار مفكرى الامامية المحدثين ،وخاصة محمد رضا المظفر فى « عقائد الامامية » وعبد الحسين شرف الدين الموسوى فى « المراجعات » ..

وأخيرا استأنسنا ببحث الدكتور احمد صبحى عن « نظرية الامامة لدى الشيعة الاثنى عشرية » .. فاكتملت لنا مقالات الشيعة الامامية من أوثق مصادرها ..

وكذلك فعلنا بمقالات الشيعة الاسماعيلية ، عندما رجعنا الى الكرمانى فى « راحة العقل » وأبى حنيفة النعمان المغربى فى « دعائم الاسلام » وهما من امهات مصادرها التى أحاطت بمقالاتها .. ثم اضفنا اليها بحث المستشرق الدكتور برنارد لويس عن « اصول الاسماعيلية » .. فاكتملت معالم مذهبها فى الامامة من منابعها الفكرية الخاصة بها ..

وذات الشىء صنعناه ونحن نستقى فكر الشيعة الزيدية .. وذلك عندما رجعنا الى كتابات ائمتهم : القاسم الرسى ، ويحيى بن الحسين فى « رسائل العدل والتوحيد » بجزئيها .. والى مخطوط ابن ابى يحيى الذى يرد فيه على المعتزلة ، وعنوانه « النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة » ..وكذلك آراء ابن متويه التى ضمنها تدوينه لشرح القاضى عبد الجبار للاصول الخمسة .. ثم اضفنا الى ذلك دراسة حديثة عن « ثورة زيد بن على » كتبها ناجى حسن ، كرسالة جامعية ..

ثالثا : أما فكر الخوارج فى الامامة ، وتاريخ ثوراتهم. فلقد اجتهدنا ، فى استقاء مادتهما ، أن نسلك نفس السبيل ، فرجعنا الى أوثق مصادر التاريخ القديمة ،

وكتابات المحدثين فى جمع مادة ثوراتهم وتاريخها .. ثم اعتمدنا – الى جانب كتب المقالات التى كتبها غير الخوارج – فى جمع مادة مذهبهم فى الامامة على نص لكاتب منهم هو أبو حفص عمر بن جميع ، فرجعنا الى « متن عقيدة التوحيد » والى الشروح التى كتبها الخوارج عليها ، وخاصة شرحى : الشماخى والتلاتى . فاستطعنا ان نجعل منهجنا فى الرجوع الى المصادر الاصلية لاصحاب المذاهب والفرق مطردا ومتسقا حتى فى هذا الموطن الذى تعز فيه المادة وتندر الآثار الاصلية المتاحة للباحثين ..

رابعا : وفيما يتعلق بمقالات اصحاب الحديث ، والاشعرية ، والظاهرية ، وعامة من يطلق عليهم اسم أهل السنة ، فلقد اجتهدنا أن تكون مصادرنا هى مؤلفات اعلامهم الاول ، وكذلك كتب المقالات التى ارخ بها هؤلاء الاعلام للمذاهب والفرق .

فمن اصحاب الحديث نجد فى مصادرنا آثار أبى يعلى الفراء : « الاحكام السلطانية » و « كتاب الامامة » .. وكتب ابن تيمية فى : « العقود » و « السياسة الشرعية » و « منهاج السنة النبوية » ..

ومن مفكرى الاشعرية نجد – على سبيل المثال – : مؤلفات الاشعرى : « اللمع » و « الابانة » و « مقالات الاسلاميين » .. ومؤلف « التمهيد » للباقلانى .. ومؤلفى الجوينى : « الارشاد » و « لمع الادلة » .. وكتب الفخر الرازى : « معالم اصول الدين » و « محصل افكار المتقدمين والمتاخرين » و « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » .. ومؤلفات الغزالى : « فضائح الباطنية »

و « الاقتصاد فى الاعتقاد » و « احياء علوم الدين » .. ثم كتب البغدادى « الفرق بين الفرق » و « أصول الدين » .. وكتب الشهرستانى : « الملل والنحل » و « نهاية الاقدام » ..

ثم .. شرح التفتازانى « للعقائد النسفية » .. وشرح الجرجانى « للمواقف » ..

اما فكر المدرسة الظاهرية فلقد استقيناه من مؤلفات علمها ابن حزم الظاهرى ، وبالذات : « الفصل فى الملل والاهواء والنحل » و « المحلى » و « الاحكام فى أصول الاحكام » ..

فاجتمعت لهذا البحث مادة مقالات اهل السنة فى الامامة من أوثق مصادر ائمتها واعلامها ..

خامسا : اما وقائع التاريخ وأحداثه التى عرض لها هذا البحث فان مصادرها كانت هى الاخرى أقدم وأوثق مصادر ثقافتنا وحضارتنا فى التاريخ .. فالى جانب صحيحى البخارى ومسلم – باعتبارهما مصدران من مصادر التاريخ أيضا – هناك الطبرى فى تاريخه .. وابن قتيبة فى « المعارف » و « الامامة والسياسة » و « عيون الاخبار » .. وابن سعد فى طبقاته .. وابن عبد البر فى « الدرر » .. وابن النديم فى « الفهرست » .. والمسعودى فى « مروج الذهب » ... والمبرد فى « الكامل » .. وعز الدين بن الاثير فى « أسد الغابة » و « اللباب » .. ونصر بن مزاحم فى « وقعة صفين » .. ثم النويرى فى « نهاية الارب » .. والقلقشندى فى « مآثر الاناقة » .. والمقريزى فى « الخطط » ..

وابن خلدون فى مقدمته .. وذلك علاوة على الوثائق السياسية لعصر صدر الاسلام والخلفاء الراشدين .

فهنا ، ايضا ، امهات مصادر التاريخ وأوثق مراجعه ..

سادسا : ونفس المنهج قد اتبعناه عندما تطلب الامر مصدرا فى اللغة نرجع اليه فى تفسير المصطلحات .. او مرجعافى تقسيم العلوم وتعريف الفنون وتصنيف المصطلحات ـ أو قائمة لرصد المطبوعات .. فلقد رجعنا الى امثال : ابن منظور ، والخوارزمى ، والتهانوى ، والجرجانى ، وطاش كبرى زاده ، وحاجى خليفة ، وسركيس ...

سابعا : واخيرا .. فان تركيزنا على استقاء مقالات الفرق من مصادرها الاصلية الاصيلة لم يمنعنا من الاستئناس بآراء المحدثين والمعاصرين ، فضمت مصادر هذا البحث اسماء كوكبة من اعلام فكرنا الحديث والمعاصر ، عربا ومستشرقين ، قدموا فى اطار هذه الدراسات اعمالا فكرية جادة وممتازة ، فقدموا لنا فى بحثنا هذا اسهامات يستحقون عليها الثناء والشكر والتقدير ..

تلك كلمة عن مصادر هذا البحث ، لعلها تفيد المطلع على قائمة المصادر ، فتحولها الى قائمة ناطقة بدلا من أن تظل خرساء لا تكاد تبين ! ..

المصادر

ابن أبى الحديد : (شرح نهج البلاغة) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

ابن أبى يحيى : (أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام) : (النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية (فى ذيل المجموع المحيط : للقاضى عبد الجبار) .

ابن الاثير (عز الدين ، الجزرى) : (أسد الغابة فى معرفة الصحابة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .

: (اللباب فى تهذيب الانساب) طبعة دار صادر ، بيروت .

ابن تيمية : (نظرية العقد « العقود ») تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .

(السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية) مراجعة وتعليق : محمد عبد الله السمان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

(منهاج السنة النبوية) . تحقيق : د. محمد رشاد سالم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ابن جميع (أبو حفص عمر) : (متن عقيدة التوحيد) نشر ـ موتيلينسكى . طبعة باريس سنة ١٩٣٠ م .

(مقدمة التوحيد وشروحها) شرح : بدر الدين ابى العباس أحمد بن سعيد الشماخى (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ) وأبى سليمان داود بن ابراهيم التلاتى (المتوفى سنة ٩٦٧ هـ) .

تصحيح وتعليق : أبو اسحق ابراهيم اطفيش الجزائرى .
طبعة القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .

ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد) : (المحلى) تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
(كتاب الفصل فى الملل والأهواء والنحل) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .
(الاحكام فى أصول الاحكام) طبعة القاهرة ، الثانية ، مطبعة الامام .

ابن خلدون (عبد الرحمن) : (المقدمة) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

ابن سعد : (الطبقات الكبرى) . طبعة دار التحرير ، القاهرة .

ابن الطقطقى (محمد بن على بن طباطبا) : (الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

ابن عبد البر (يوسف) : (الدرر فى اختصار المغازى والسير) تحقيق د. شوقى ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى) : (المعارف) تحقيق : د. ثروت عكاشة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
(عيون الاخبار) . طبعة دار الكتب ، القاهرة سنة ١٩٧٣م .
(كتاب الامامة والسياسة) . طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) : (كتاب المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل) . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .
(باب ذكر المعتزلة ــ من كتاب المنيل والامل) تحقيق : توما أرنولد . طبعة حيدر أباد الدكن الهند سنة ١٣١٦ هـ .

ابن المطهر الحلى (جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف ابن على) : (منهاج الكرامة فى معرفة الامامة) . مطبوع بكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية .

ابن منظور : (لسان العرب) طبعة القاهرة .

ابن النديم : (الفهرست) طبعة ليبزج .

أبو حنيفة المغربى (النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمى) (دعائم الاسلام ، وذكر الحلال والحرام ، والقضايا والاحكام عن أهل رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام) تحقيق : آصف بن على أصغر فيضى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

أبو ريدة (محمد عبد الهادى ــ دكتور) : (ابراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية) . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ م .

أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) : (**الاحكام السلطانية**) تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
(كتاب الامامة) ورد ضمن كتابه (**المعتمد فى أصول الدين**) مخطوطة الظاهرية ، بدمشق ونشرة : يوسف ايبش بكتاب (نصوص الفكر السياسى الاسلامى « الامامة عند السنة ») ، طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ م .

أبو يوسف : (كتاب الخراج) . طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

ادم متز : (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى . أو : عصر النهضة فى الاسلام) ترجمة د. محمد عبد الهادى أبو ريدة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

ارسطو : (رسالة ارسطوطاليس الى الاسكندر فى سياسة المدن) تحقيق : يوسف بيلافسكى . طبعة وارسو سنة ١٩٧٠ م .

آرنولد (توماس) : (الخلافة) ترجمة : جميل معلى . طبعة دمشق سنة ١٩٤٦ م .

الاسكافى (أبو جعفر) : (مناقضات أبى جعفر الاسكافى لبعض ما أورده الجاحظ فى العثمانية ، من شرح نهج البلاغة ،

لابن ابى الحديد) جمع وتحقيق : عبد السلام هارون · طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م · « فى نهاية كتاب (العثمانية) » ·

الاشعرى (أبو الحسن على بن اسماعيل) : (الابانة عن أصول الديانة) طبعة القاهرة · ادارة الطباعة المنيرية ·

(مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين) تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد · طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م · وطبعة استانبول سنة ١٩٢٩ م · بتحقيق : هـ · ريتر ·

(كتاب اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع) · طبعة : يوسف ايبش فى كتاب (نصوص الفكر السياسى الاسلامى : الامامة عند السنة) بيروت سنة ١٩٦٦ م ·

الاصبهانى (أبو الفرج على بن الحسين بن محمد القرشى) : (كتاب الاغانى) تحقيق : ابراهيم الابيارى · طبعة دار الشعب ، القاهرة ·

البير نصرى نادر (دكتور) : (فلسفة المعتزلة) : طبعة الاسكندرية ·

الامينى (عبد الحسين احمد الامينى النجفى) : (الغدير : فى الكتاب والسنة والادب) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م ·

الباقلانى (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد) : (التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) تحقيق : محمود محمد الخضيرى و د· محمد عبد الهادى أبو ريدة · طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م ·

بدوى (عبد الرحمن ـ دكتور) : (مذاهب الاسلاميين) طبعة بيروت سنة ١٩٧١ م ·

بروكلمان (كارل) : (تاريخ الشعوب الاسلامية) ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى · طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م ·

البغدادى (عبد القاهر) : (الفرق بين الفرق) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م ·

(كتاب أصول الدين) طبعة استانبول سنة ١٩٢٨ م ·

البلخى (أبو القاسم) : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م ·

التفتازانى (سعد الدين) : (كتاب شرح العقائد النسفية) طبعة القاهرة سنة ١٩١٣ م ·

التهانوى (محمد أعلى بن على) : (كشاف اصطلاحات الفنون) طبعة كلكتة ، بالهند سنة ١٨٩٢ م ·

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) : (رسائل الجاحظ) تحقيق وشرح : عبد السلام هارون · طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ م ·

(مجموعة رسائل) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٢٤ هـ ·

(العثمانية) تحقيق : عبد السلام هارون · طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م ·

(الحيوان) تحقيق : عبد السلام هارون · طبعة القاهرة ، الثانية ·

(التاج فى أخلاق الملوك) تحقيق : محمد اديب · طبعة بيروت سنة ١٩٥٥ م ·

(البيان والتبيين) تحقيق : فوزى عطوى · طبعة بيروت · سنة ١٩٦٨ م ·

جب (هاملتون) : (دراسات فى حضارة الاسلام) ترجمة : د · احسان عباس ، د· محمد نجم ، د· محمود زايد · طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م ·

الجرجانى (على بن محمد بن على) : (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م ·

(شرح المواقف) طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ ·

جمال الدين القاسمى الدمشقى : (كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

الجوينى (امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك) : (كتاب الارشاد الى قواطع الادلة فى أصول الاعتقاد) تحقيق : د. محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٠ م .

(لمع الادلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) تحقيق : د. فوقية حسين محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

جيوم (الفريد) : (الفلسفة وعلم الكلام) ترجمة : جرجيس فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : (تراث الاسلام) من تاليف جمهرة من المستشرقين . باشراف : توماس آرنولد .

حاجى خليفة (مصطفى بن عبد الله) : (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون) طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م .

الحاكم الجشمى (المحسن بن كرامة) : (شرح عيون المسائل) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

الحسن البصرى : (رسالة فى القدر) تحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب (رسائل العدل والتوحيد) جـ ١ .

الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان) . (الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد) تحقيق : د . نيبرج . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

الخوارزمى (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف) . (مفاتيح العلوم) طبعة القاهرة سنة ١٣٤٢ هـ .

الدهلوى (ولى الله ، عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم) . (حجة الله البالغة) . تحقيق : الشيخ السيد سابق . طبعة دار الكتب الحديثة ـ القاهرة .

ديورانت (ول) : (قصة الحضارة) طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة .

الرازى (فخر الدين محمد بن عمر) : (معالم أصول الدين) . طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ . على هامش (المحصل) .

(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين) . طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .

(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) تحقيق : د. على سامى النشار . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

الريس (محمد ضياء الدين ـ دكتور) : (النظريات السياسية الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

(الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

الزركلى (خير الدين) : (الاعلام) طبعة بيروت ، الثالثة .

زهدى حسن جار الله : (المعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

سانتيلا (دافيد دى) : (القانون والمجتمع) ترجمة : جرجس فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب (تراث الاسلام) .

سركيس (يوسف اليان) : (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م .

الشهرستانى (عبد الكريم) : (الملل والنحل) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ . على هامش (الفصل) لابن حزم .

(نهاية الاقدام فى علم الكلام) تحقيق : الفرد جيوم . طبعة بدون تاريخ وبدون تحديد مكان الطبع .

الصاحب بن عباد : (الابانة عن مذهب أهل العدل) تحقيق : محمد حسن آل ياسين . طبعة ـ ضمن مجموعة ـ بغداد سنة ١٩٦٣ م .

(رسائل الصاحب بن عباد) تحقيق : د. عبد الوهاب

عزام ، د. شوقى ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦ هـ .

صبحى (أحمد محمود ـ دكتور) : (نظرية الامامة لدى الشيعة الاثنى عشرية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

صفى الدين البغدادى (عبد المؤمن بن عبد الحق) : (مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع) تحقيق : على البيجاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى) : (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) طبعة القاهرة . دار الكتب الحديثة .

الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك) تفسير القرآن) طبعة طهران . شركة المعارف الاسلامية .

الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير) (تاريخ الامم والملوك) طبعة القاهرة الاولى . وطبعة دار المعارف ، بتحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .

طه الحاجرى (دكتور) : (الجاحظ : حياته وآثاره) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ .

طه حسين (دكتور) : (الفتنة الكبرى) . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٦٩ م .

(الشيخان) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

الطهطاوى (رفاعة رافع) : (نهاية الايجاز فى سيرة ساكن الحجاز) طبعة القاهرة ، الاولى .

(انوار توفيق الجليل) . طبعة القاهرة ، الاولى .

الطوسى (أبو جعفر) : (تلخيص الشافى) تحقيق : السيد حسين بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤ هـ .

الطوسى (نصير الدين) : (تجريد الكلام) طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ . على هامش (شرح المواقف) .

(تلخيص محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ ، على هامش (المحصل) للرازى .

عبد الجبار (أبو الحسن عبد الجبار الاسد آبادى ـ قاضى القضاة) : (المغنى فى أبواب التوحيد والعدل) طبعة القاهرة .

(مختصر أصول الدين) تحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب : (رسائل العدل والتوحيد) جـ ١ .

(المجموع المحيط بالتكليف) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

(شرح الاصول الخمسة) تحقيق : د. عبد الكريم عثمان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ .

(تثبيت دلائل النبوة) تحقيق : د. عبد الكريم عثمان . طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ .

(فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد . طبعة تونس سنة ١٩٧٢ .

عبد السلام هارون « تحقيق » : (نوادر المخطوطات) ـ المجلد الاول . الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

عبد الكريم عثمان (دكتور) : (قاضى القضاة : عبد الجبار بن أحمد الهمذانى) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

على سامى النشار (دكتور) : (نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام) . طبعة المعارف ، مصر ، سنة ١٩٦٩ م .

على بن أبى طالب : (نهج البلاغة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .

على عبد الرزاق : (الاجماع فى الشريعة الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

(الاسلام وأصول الحكم) دراسة وتقديم : محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

على فهمى خشيم (دكتور) : (الجبائيان : أبو على وأبو هاشم) طبعة طرابلس ـ ليبيا سنة ١٩٦٨ م .

الغزالي (أبو حامد) : (فضائح الباطنية) تحقيق د. عبدالرحمن بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ .

(كتاب الاقتصاد في الاعتقاد) طبعة القاهرة — محمود علي صبيح .

(احياء علوم الدين) . طبعة دار الشعب . القاهرة .

فان فلوتن : (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية) ترجمة : د. حسن ابراهيم حسن ، محمد زكي ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

فلهوزن (يوليوس) : (تاريخ الدولة العربية) ترجمة د. محمد عبد الهادي ابو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(الخوارج والشيعة) ترجمة : د. عبد الرحمن بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

القاسم الرسي : (رسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

القرافي (أحمد ادريس بن عبد الرحمن) : (الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضي والامام) تحقيق : عبد الفتاح ابو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القلقشندي (احمد بن عبد الله) : (مآثر الانافة في معالم الخلافة) تحقيق : عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

الكليني (ابو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق) : (الاصول من الكافي) تحقيق : علي اكبر الغفاري . طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .

الكرماني (احمد حميد الدين) : (راحة العقل) تحقيق : د. محمد كامل حسين ، د. محمد مصطفى حلمي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ م .

لويس (برنارد — دكتور) : (أصول الاسماعيلية) ترجمة :

خليل احمد جلو ، جاسم محمد الرجب . طبعة القاهرة — دار الكاتب العربي .

الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب) : (الاحكام السلطانية والولايات الدينية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

(أدب القاضي) تحقيق : محيي هلال السرحان . طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م .

(أدب الدنيا والدين) تحقيق : مصطفى السقا . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) : (الكامل — باب الخوارج) طبعة دمشق سنة ١٩٧٢ م .

محمد حميد الله الحيدر آبادي « جمع » : (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .

محمد رشيد رضا . (الخلافة أو : الامامة العظمى) طبعة القاهرة سنة ١٣٤١ هـ .

محمد عبده (الامام) : (الاعمال الكاملة للامام محمد عبده) دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ابو الحسين) : (كتاب المعتمد في أصول الفقه) تحقيق : محمد حميد الله ، ابو بكر ، حسن حنفي . طبعة دمشق سنة ١٩٦٥ .

مدكور (ابراهيم — دكتور) : (في الفلسفة الاسلامية — منهج وتطبيقه) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

المرتضى (علي بن الحسين الموسوي — الشريف) : (أمالي المرتضى — غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(مجموع من كلام السيد المرتضى) مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية (١٩٦ عقائد تيمور) .

(انقاذ البشر من الجبر والقدر) تحقيق : محمد عمارة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م ، ضمن كتاب (رسائل العدل والتوحيد) ج ١ .

المسعودى (أبو الحسن على بن الحسين بن على) : (مروج الذهب ومعادن الجوهر) تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
(اثبات الوصية) طبعة طهران سنة ١٣١٨ هـ .

المظفر (محمد رضا) : (عقائد الامامية) طبعة النجف ــ دار النعمان للطباعة والنشر .

المقريزى (تقى الدين أحمد بن على) : (خطط المقريزى : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) طبعة دار التحرير ، بالقاهرة .
(معرفة ما يجب لآل البيت النبوى من الحق على من عاداهم) تحقيق : محمد أحمد عاشور ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
(اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا) ، تحقيق د . جمال الدين الشيال ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الموسوى (السيد عبد الحسين شرف الدين) : (المراجعات) طبعة حلب ــ سوريا سنة ١٩٧١ م .

ناجى حسن : (ثورة زيد بن على) طبعة بغداد سنة ١٩٦٦ م .

نصر بن مزاحم المنقرى : (وقعة صفين) تحقيق : عبد السلام هارون ، طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .

نعيم زكى فهمى (دكتور) : (طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

نلينو (كارلو الفونسو) : (بحوث فى المعتزلة) ترجمة : د . عبد الرحمن بدوى ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ضمن كتاب (التراث اليونانى فى الحضارة الاسلامية) .

النوبختى (الحسن بن موسى) : (كتاب فرق الشيعة) تحقيق : هـ . ريتر ، طبعة استانبول سنة ١٩٣١ م .

النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : (نهاية الارب فى فنون الادب) طبعة دار الكتب المصرية .

واصل بن عطاء : (خطبة واصل التى أسقط منها الراء) تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ ، ضمن كتاب (نوادر المخطوطات) المجلد الاول .

يحيى بن الحسين : (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ دراسة وتحقيق محمد عمارة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

يحيى هويدى (دكتور) : (تاريخ فلسفة الاسلام فى القارة الافريقية) ج ١ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

موسوعات : (صحيح البخارى) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(صحيح مسلم ــ بشرح النووى) طبعة محمود توفيق ، بالقاهرة .
(دائرة المعارف الاسلامية) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(الموسوعة العربية الميسرة) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(الموسوعة الفلسفية المختصرة) ترجمة : عبد الرشيد الصادق ، جلال العشرى ، باشراف : د . زكى نجيب محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٣ م .

صدرت هذه الطبعة ــ بكتاب الهلال ــ فى ثلاثة أقسام :
١ ــ الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية ــ مايو سنة ١٩٨٣ م
٢ ــ المعتزلة وأصول الحكم ــ أبريل سنة ١٩٨٤ م .
٣ ــ المعتزلة والثورة ــ مايو سنة ١٩٨٤ م .